

سنگی حسینی

۸۷/۹۴

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۸۸۵۴







1.  $\Delta ABC$

مرد  
عبدالله  
فخر

۱۸۸۵۴  
۲۱۰۰/۱۹

کتابخانه عمومی شورای اسلامی  
شهرستان اصفهان

۱۸۸۵۴  
۲۱۰۰/۱۹

کتابخانه عمومی شورای اسلامی  
شهرستان اصفهان



منه من جوده جدا است في بلوغ الفلكات الضعف والعدل الضعف والهدى الضعف العوض ان يكون  
 من جوده جدا است في بلوغ الفلكات الضعف والعدل الضعف والهدى الضعف العوض ان يكون  
 من جوده جدا است في بلوغ الفلكات الضعف والعدل الضعف والهدى الضعف العوض ان يكون  
 من جوده جدا است في بلوغ الفلكات الضعف والعدل الضعف والهدى الضعف العوض ان يكون

سجده نماز مله ۸۰



کتابخانه مجلس شو

کتاب المصنف

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۸۸۵۴



مجلس شورای ملی

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

۲۱۰۱۹

مراده  
 در عهد احمد شاه  
 در عهد ناصر شاه  
 در عهد مظفر شاه  
 در عهد قاجار

مکتب

خطی  
 کتابخانه  
 مجلس شورای  
 اسلامی  
 ۱۸۸۵۴

بن آدم را از باب حق خیر خواست که  
 در حق بن آدم را غریب بود. بابت نه است  
 الله تعالی



و آنجا آن القار لولا بعد القار الله الله مع ثواب قرأت المربع  
 فله بصیرة الا فلا ولا كانت القارحة اعظم سوار القار که فله  
 قودت در مهبت ثواب القار لولا البیت بصیرة المربع قوامه است

۱۸۸۵۴  
 ۲۱۰۰۱۹









تذكره الطهر من نجاسة الجارية كالركل وفي القدم قول ان  
 الجارية لا ينسأ بها الشعر والفلان خمس مائة رجل بعد ادبي  
 على ظاهر الذهب فمر لا يحددا والا غير في الشعر بالظاهر  
 يا حلالا وصاف الثلثة اللون والطع والرائحة **فصل** حاشية  
 عليه طاهر بما ينسأ به ويظهر بما غلب على طهارة ولا فرق  
 بين ان يبله على ماء ينسأ طهارة او لا يبله ولا فرق بين  
 الاغنى والبصر على الاصح وان اشبه عليه ماء وبول او ماء  
 وما ورد به ينسأ على اظهر الوجهين بل يمسحهما او يمسح احداهما  
 في الآخر يسيم في الصورة الاولى وفي الثانية نوصا هذا حرة وهذا  
 حرة وان سعل بما طهر طهارة فبغى ان يمسح الآخر فان سعل  
 ونسأ لجهاده لم يعمل الا جهاد الثاني على نفس الظاهر لكن  
 بينهم وبطلوا لا يجب عليه قضاء هذه الصلوة في صحيح  
 واذا اخبر بنجاسة الماء اعتمد على قول الخبر ان كان ممن يقبل

ان كان فيها ذباب نجس الماء موطأ لغيره نجسه فذلك اعلم من غير دليل للنجاسة او القصد الثاني فلا يحدوه من غير دليل  
 ان ينسأ بغيره ان ينسأ بغيره ان ينسأ بغيره  
 رفاية وبين سبب النجاسة او كان ممن يعلم انه لا ينجس  
**فصل** كل اناء طاهر ينجس استعماله في الطهارة منه والاكل  
 والشرب وغيرها الا اذا كان متقدما من الذهب والفضة فانه يحرم  
 استعماله والظاهر انه لا ينجس النجاسة ايضا والظاهر انه لا ينجس  
 المتخذ من الجواهر النفيسة كالياقوت واللؤلؤ ولا الموهو و  
 المصنوع بالذهب والفضة ان كانت الضبة كبيرة  
 وقوى قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت الضبة صغيرة  
 ويقدر الحاجة لم يحرم وكذا ان كانت كبيرة وهي بقدر الحاجة  
 او صغيرة زائدة على الحاجة في صحيح الوجهين والاشبه انه لا  
 قوى بين ان تكون الضبة في محل الشرب والاستعمال او  
 غيره **فصل** اسباب الحدث اربعة احدها خروج  
 الخارج من احد السبلين على أي صفة كان نعم خروج مني  
 بوجبة لجنابة دون الحدث واذا انسأ السبل المتعارف

طهارة











وهما البياضان المكشوفان بالناصبة ويدخل فيه موضع الغيم وكذا موضع  
على الأظفر الشعر الخفيفة على الوجه غالباً وهي الأهداب والحاجبا والعدوان

تفسيره على النحو من كلامه في كتابه الكافي

بِحَيْثُ يَكُنْ تَطْبِيقُ الرَّبِّ فِيهِ بِأَنَّ انْفِصَالَهُ الْمَاءُ وَمَكَفِيهِ دَمَانَا نَحْنُ وَنَدَانَا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جاء به موسى عليه السلام  
والذي جاء به عيسى عليه السلام  
والذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم

طهارة



الموالاة في غسل الاعضاء وفي القدم هي واجبة ومنها ان لا يمسح في الوضوء  
 بغيره وان لا ينقص يده وكذا لا ينشف الاعضاء في اظهر الجبين ومنها ان  
 يقول عند غسل الوجه اللهم بفضي وجهي يورثك يوم تبص وجهه و  
 تسود وجهه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كفاي يميني وحاسيني  
 حسبا يسيرا وعند اليد اليسرى اللهم لا تعطني كفاي يميني ولا تجعلني من  
 وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرره شعري وبشري وجهي وعطري  
 عصبني على النار وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي وقدم والدق  
 على القراط يوم نزل فيه الامام واذ فرغ قال اشهد ان لا اله الا  
 الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني  
 من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين  
 سبحانك اللهم وبحمك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك و  
 اتوب اليك **فصل** يجوز للموحد ان يمسح على الخفين بدلا  
 عن غسل الرجلين ومدة الممسح يوم وليلة وللمنافق ان يمسح بالباطن  
 والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

وطهارة  
 وتجب المدة من وقت الحلات بعد اللبس وان مسح في الخصر ثم ساء  
 او بالعكس لم يسوف مدة المسح بشرط يجوز المسح ان يكون للبر  
 بعد تمام الطهارة وان يكون اللبس سائر الجمل الفرض دون المكف  
 والمنحرف ولا بأس بمسح القدم المتعد في افعال الجنبين وان يكون وثا  
 يمكن متابعة الشيء على قدمه ما يتردد السافر اليه في حاجاته لا يجوز  
 الصوفية ولا التيمم من الجلب الضعيف وان يكون طاهر لا يجلد فيه  
 قبل الدباغ وجلد الكلب التحريم وان يمنع نفوذ الماء الى الرجل فامح  
 الوجهين انه لا مسح على النعوج الذي لا يمنع نفوذ الماء والظاهر  
 انه يمسح على الغصوب والكسوف وانه لا يمسح على الجرمود ويجوز  
 المسح ما يقع عليه اسم المسح مما يجازي محل الفرض الا ان الاطهر انه لا  
 يكفي مسح ما يجازي الاخصين والعصيين والاكل ان يمسح موضع القدم  
 والاخصين لا على وجه الاستيعاب بل خطا طوطا واشك في انقضاء  
 المدة باخذها بفضائها ولا يمسح واذا اجب في مدة فلا بد من مسح  
 المدة

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر

في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر  
 في المسح بالباطن والظاهر



البجاءة أو استباحة الصلوة وما فيها كالقنوت ومن لم يصف له وضوء  
 الغسل ولكن السنة مفروضة بأقل غسل المفروض كافي الوضوء والثاني  
 سحاب بشرة البدن وشعره بالغسل ويجب إكمال الماء أو منابرة الشود  
 وإن كُفَّت ولا يجب الضمضة والاستنشاق وكان الغسل بأن يزيل  
 ما عليه من يدر ونوصاء كالموصاء للصلوة وفي قول يوحى غسل  
 الرجلين إلى آخر الغسل ويقطع مفاطف يديه ويقص الماء على راسه  
 مع تحريك أصول الشعر ثم على الأيمن ثم الأيسر ويترك  
 والماء ينقع أو الماء فيسكب أو نحوه ولا يجب تجديد الغسل  
 بخلاف الوضوء ويستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مقدار  
 الغسل عن صاع ولا تعد برقبة دقن على يديه نجاسة لا تكفيه الغسل  
 أو يذهب عن إزاله النجاسة والغسل بل يزيلها أولا ثم يغسل  
 وكذا في الوضوء ومن اغتسل للجناية والجمعة أجزأه منهما وإن شغل  
 لا أحدهما لم يجز به عن الآخر **فصل** التجاسات هي الخبز وكل

البجاءة أو استباحة الصلوة وما فيها كالقنوت ومن لم يصف له وضوء  
 الغسل ولكن السنة مفروضة بأقل غسل المفروض كافي الوضوء والثاني  
 سحاب بشرة البدن وشعره بالغسل ويجب إكمال الماء أو منابرة الشود  
 وإن كُفَّت ولا يجب الضمضة والاستنشاق وكان الغسل بأن يزيل  
 ما عليه من يدر ونوصاء كالموصاء للصلوة وفي قول يوحى غسل  
 الرجلين إلى آخر الغسل ويقطع مفاطف يديه ويقص الماء على راسه  
 مع تحريك أصول الشعر ثم على الأيمن ثم الأيسر ويترك  
 والماء ينقع أو الماء فيسكب أو نحوه ولا يجب تجديد الغسل  
 بخلاف الوضوء ويستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مقدار  
 الغسل عن صاع ولا تعد برقبة دقن على يديه نجاسة لا تكفيه الغسل  
 أو يذهب عن إزاله النجاسة والغسل بل يزيلها أولا ثم يغسل  
 وكذا في الوضوء ومن اغتسل للجناية والجمعة أجزأه منهما وإن شغل  
 لا أحدهما لم يجز به عن الآخر **فصل** التجاسات هي الخبز وكل

البجاءة أو استباحة الصلوة وما فيها كالقنوت ومن لم يصف له وضوء  
 الغسل ولكن السنة مفروضة بأقل غسل المفروض كافي الوضوء والثاني  
 سحاب بشرة البدن وشعره بالغسل ويجب إكمال الماء أو منابرة الشود  
 وإن كُفَّت ولا يجب الضمضة والاستنشاق وكان الغسل بأن يزيل  
 ما عليه من يدر ونوصاء كالموصاء للصلوة وفي قول يوحى غسل  
 الرجلين إلى آخر الغسل ويقطع مفاطف يديه ويقص الماء على راسه  
 مع تحريك أصول الشعر ثم على الأيمن ثم الأيسر ويترك  
 والماء ينقع أو الماء فيسكب أو نحوه ولا يجب تجديد الغسل  
 بخلاف الوضوء ويستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مقدار  
 الغسل عن صاع ولا تعد برقبة دقن على يديه نجاسة لا تكفيه الغسل  
 أو يذهب عن إزاله النجاسة والغسل بل يزيلها أولا ثم يغسل  
 وكذا في الوضوء ومن اغتسل للجناية والجمعة أجزأه منهما وإن شغل  
 لا أحدهما لم يجز به عن الآخر **فصل** التجاسات هي الخبز وكل

البجاءة أو استباحة الصلوة وما فيها كالقنوت ومن لم يصف له وضوء  
 الغسل ولكن السنة مفروضة بأقل غسل المفروض كافي الوضوء والثاني  
 سحاب بشرة البدن وشعره بالغسل ويجب إكمال الماء أو منابرة الشود  
 وإن كُفَّت ولا يجب الضمضة والاستنشاق وكان الغسل بأن يزيل  
 ما عليه من يدر ونوصاء كالموصاء للصلوة وفي قول يوحى غسل  
 الرجلين إلى آخر الغسل ويقطع مفاطف يديه ويقص الماء على راسه  
 مع تحريك أصول الشعر ثم على الأيمن ثم الأيسر ويترك  
 والماء ينقع أو الماء فيسكب أو نحوه ولا يجب تجديد الغسل  
 بخلاف الوضوء ويستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مقدار  
 الغسل عن صاع ولا تعد برقبة دقن على يديه نجاسة لا تكفيه الغسل  
 أو يذهب عن إزاله النجاسة والغسل بل يزيلها أولا ثم يغسل  
 وكذا في الوضوء ومن اغتسل للجناية والجمعة أجزأه منهما وإن شغل  
 لا أحدهما لم يجز به عن الآخر **فصل** التجاسات هي الخبز وكل

البجاءة أو استباحة الصلوة وما فيها كالقنوت ومن لم يصف له وضوء  
 الغسل ولكن السنة مفروضة بأقل غسل المفروض كافي الوضوء والثاني  
 سحاب بشرة البدن وشعره بالغسل ويجب إكمال الماء أو منابرة الشود  
 وإن كُفَّت ولا يجب الضمضة والاستنشاق وكان الغسل بأن يزيل  
 ما عليه من يدر ونوصاء كالموصاء للصلوة وفي قول يوحى غسل  
 الرجلين إلى آخر الغسل ويقطع مفاطف يديه ويقص الماء على راسه  
 مع تحريك أصول الشعر ثم على الأيمن ثم الأيسر ويترك  
 والماء ينقع أو الماء فيسكب أو نحوه ولا يجب تجديد الغسل  
 بخلاف الوضوء ويستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مقدار  
 الغسل عن صاع ولا تعد برقبة دقن على يديه نجاسة لا تكفيه الغسل  
 أو يذهب عن إزاله النجاسة والغسل بل يزيلها أولا ثم يغسل  
 وكذا في الوضوء ومن اغتسل للجناية والجمعة أجزأه منهما وإن شغل  
 لا أحدهما لم يجز به عن الآخر **فصل** التجاسات هي الخبز وكل



مسكر الكلب والخمر وفروعهما والمياه الا لادنى والتملج والحداد  
 الدم والقي والقيح والبول والعديرة والودي والذوق وفي غير الادنى  
 على الاصح ولين ما لا يؤكل لحمه سوى الادنى والجزء المنفصل من الجوف  
 حكمه حكم الميتة الا شعره الاول فانه طاهر وليس العلقه والضفدة و  
 وطوبه فيج المراء من الجاسات على الاظهر وما هو يحس العين لا يظهر  
 الا شئان احدهما الخرافا اذا اخطت طهرت وان اخطت بطرح  
 بلع او غيره فيها لم تظهر والنقل من اطل الى الشمس او بالعكس لا ينجس  
 على الاصح والثاني الجلد الذي يحس بالحوث يظهر بالديباغ طاهرة  
 وكذا باطنه في اصح القولين والديباغ نوع الفضلات بالادوية  
 الخبيثة ولا يكفي تحميدها بالشمس التراب والاطهر انه لا يجب  
 الاستعانة بالماء في اثناء الديباغ لكن الجلد اذا دمع فهو كاثوب القيس  
 فلا بد من غسله وما يحس بعينه سطر فيه ان يحس بولوغ الكلب  
 او بملا فاعين منه فيفصل سبعا اخذه من التراب الاصح ان

والاشكال على بعض النسخ

والاشكال على بعض النسخ

ان المختبر كالكلب وان غير التراب لا يفهم مقامه وان لا ينجس ان يكون  
 التراب نجسا او متوجعا بما يقع غير الماء وان يحس بتوليد القوي الذي لم يطعم  
 سوى اللبن في فيه النضج وان يحس باس الجاسات فلا علة  
 له يكفي اجزاء الماء عليه وما له عين فلا بد من ازالة طهرها فلا بأس  
 ببقاء اللون والرائحة اذا عسرت الا رائحة على الاصح وينبغي ان  
 يورث الماء على اثوب القيس ولا يجوز العكس والاصح ان انقصر  
 لا يشترط في الطهارة لان الاصح طهارة الماء الذي يغسل به نجاسة  
 اذا انفصل عن العسل غير متغير وقد طهر الحبل ولا طريق الى  
 تطهير الماعبات اذا نجست وفي الأذهان وجه انه يمكن غسلها

# كتاب النجس

فاقسموا اصحابا طبيا البعب والحديث بعد لان الى النجس اذا  
 لم يمكنها غسل الماء وذلك لان سباب احدها فعدان الماء فلا  
 ينجس المافر ان لا ماء هناك لم يطله ويقتلهم وان طعن ان يكون

ان ينجس بالاشياء التي عليها فليس كذلك بل ينجس بالاشياء التي هي  
 في النجس والنجس بالاشياء التي هي في النجس والنجس بالاشياء التي هي



هناك ما طلبه في رحله وعند النعمه معه وبظن من الجواب ان  
 كان في سبيل الارض وان اخرج الى التردد في ذلك مكان  
 ينظر اليه فاذا لم يجد الماء يتم ولا يظهر له يحب تجديد القلب ليم  
 الثاني والثالث واذا اتبع وجوه الماء بالقرب وهو القدر الذي  
 يتردد المسافر اليه في حاجته وجب التوا اليه ان يتواف على شئ  
 او ماله فان كان قوي ذلك التيمم والاولى اذا اتبع وجوه  
 الماء في آخر الوقت ان يوتر الصلوة وان طرأ فاض الغوايب ان  
 التجيل افضل وان وجد من الماء فلا يكفيه وجب شفعاله  
 قبل التيمم في اتمح الوجهين ويكره شمرى الماء اذا لم يكن عليه  
 الا ان يحتاج الى ما معه ليدبر مسرف او ليقفنه او موات  
 سرفه او يقفنه رقيقه او جوار محرقه ولا يكره الشرب اذا لم  
 ياغبين الفاضح والاصح انه يكره القول اذا وحي منه ماء  
 او غير منه الماء ولا يكره القول اذا وحي منه ماء

فان لم يجد الماء في رحله او اصله فيه فلم يجد بعد الطل فقام وجب الغسل  
 على ظهر الغوايب ولو اصل رحله بين الرجال لم يجب والاني ان  
 يحتاج الى الماء لو وجد معه ليطشه او ليعطش في حرمه معه اما في حال  
 او في المال يجوز له التيمم والثالث المرحن الذي يخاف من استعمال الماء  
 معه على وجهه او على عضو او يضعه عضو شئ له التيمم وكذا لو كان  
 الخوف جوار او شئنا فاجأ على الاصح وفي حق المرحن بكثرة البرد  
 وان امتنع من استعمال الماء في بعض اعضائه دون بعض ارجائه وجب  
 فان لم يكن عليها سائر غسل الصبح والصبح انه يتيمم مع ذلك  
 ولا ترتيب بين الغسل والتيمم ان كان جسا وان كان غدا  
 فلاصح انه يشترط ايفاء التيمم في وقت غسل الصلوة العلوي  
 حتى يحتاج الى التيمم مرتين لو كانت لرجاءه على عضو وان كان  
 عليه سائر كالجيرة ولم يكن ترعا عند الطهارة غسل الصبح  
 وبنيت كاذن او سمع مع ذلك الجيرة بالماء والاصح انه يجب

فان لم يجد الماء في رحله او اصله فيه فلم يجد بعد الطل فقام وجب الغسل  
 على ظهر الغوايب ولو اصل رحله بين الرجال لم يجب والاني ان  
 يحتاج الى الماء لو وجد معه ليطشه او ليعطش في حرمه معه اما في حال  
 او في المال يجوز له التيمم والثالث المرحن الذي يخاف من استعمال الماء  
 معه على وجهه او على عضو او يضعه عضو شئ له التيمم وكذا لو كان  
 الخوف جوار او شئنا فاجأ على الاصح وفي حق المرحن بكثرة البرد  
 وان امتنع من استعمال الماء في بعض اعضائه دون بعض ارجائه وجب  
 فان لم يكن عليها سائر غسل الصبح والصبح انه يتيمم مع ذلك  
 ولا ترتيب بين الغسل والتيمم ان كان جسا وان كان غدا  
 فلاصح انه يشترط ايفاء التيمم في وقت غسل الصلوة العلوي  
 حتى يحتاج الى التيمم مرتين لو كانت لرجاءه على عضو وان كان  
 عليه سائر كالجيرة ولم يكن ترعا عند الطهارة غسل الصبح  
 وبنيت كاذن او سمع مع ذلك الجيرة بالماء والاصح انه يجب



استباحوا انما اذا نيتهم للغيرية الثانية لا يجب استباحة الوضوء والغسل بل يجب  
 لا يستباح من الغسل ولا طهرانه الحديث بعد غسل ما يترتب على الغسل  
 العلوي من الاعضاء **فصل** يجوز التراب بالتراب انواعه حتى يقين التراب  
 يداوى به ولا يجوز بما لا يشفى رابا كما في رديج والمعادون ويجوز بالتراب ان  
 ارتفع منه عيار ولا يجوز بغيره حتى ينشطر ان يكون التراب التراب  
 طاهرا وان لا يكون مشوبا بغيره كالزعفران والذيق وفي وجهه ان كان  
 الخيط قليلا لم يفسد وان لا يكون مستعلا فاصح الوجهين وكل واحد  
 الياف على العضو الممسوح والمسايرة مستعمل وفي وجهه المسايرة  
 ليس يخل ولا يبدل من قصد التراب فلو سقط التراب عليه  
 فردد ونوى التراب لم يجزئ له ولو امر غيره حتى يمسح جاز ان كان  
 عاجزا او كذا ان كان قادرا على الاظهار **فصل** اركان التيمم خمسة  
 الاول نقل التراب الى العضو الممسوح فلا يكفي مسح ما عليه من التراب  
 والاصح ان النقل من اليد الى الوجه والعكس النقل من الارض ومن

لا يجوز استباحة

مسح التراب في غير الارض

مسح التراب في غير الارض

مسح التراب في غير الارض

ومن سائر الاعضاء والثاني التيمم ولا ينوي التيمم رفع الحديث ولكن  
 ينوي استباحة الصلوة ثم ان نوى الفرض والنقل صح التيمم واجبا له  
 ولا طهرانه ان نوى النقل ذلك الفرض لا يجوز له الفرض وان نوى  
 الفرض ذلك النقل يجوز له الفرض والنقل وانه ان نوى الصلوة مطلقا  
 كان كالنوى النقل ويقدر التيمم باقل اعماله المفروضة وهو نقل  
 التراب لكن الظاهر انه يجب استدامتها الى مسح شئ من الوجه ولا يجوز  
 ان ينوي فريضة التيمم على الاصح والثالث مسح الوجه بالتراب لا يجب  
 اتصاله الى غايته الشعيرة خفيفة كانت او كثرة والرابع مسح اليدين  
 الى المرفقين والخاص التراب بين الوجه واليدين والاصح انه لا  
 يشترط التراب في نقل التراب لها حتى لو ضرب يده على الارض مسح  
 يمينه وجمه ويباركه يمينه جاز ونسخت التيمم ان يمسح الله وان  
 مسح الوجه واليدين بغير ترابين وينبغي في الوجه باعلاء ومسح  
 يمينه بان يضع اصابع يمينه سوى الاهام على ظهور اصابع يمينه

لا يجوز استباحة

مسح



سوى لأهارج وبرها على ظهر الكف فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه على  
 حرف الذراع وبرها إلى المرفق ثم يدير يمين كفيه إلى بطن الذراع ويضعها  
 عليه ويهايمه مرفوعة فإذا بلغ الكوع أمرها على إهتام اليمنى ويجمع  
 يشاره يمينه كذلك ويجمع يمين اليمنى على اليسرى ويخفف الثياب  
 المأخوذة والفتول في الوضوء **فصل** إذا نيت بعد الماء ثم وضوء  
 فإن لم يكن في الصلوة بطلت يمينته إذا فارتدت وجدانه ما منع من إتمامه  
 بأن احتاج إليه لظنه وإن كان في الصلوة كان وجب قضاءها لو أتتها  
 باليمين فالأصح أنه يبطل يمينته في الحال وإن لم يجب قضاؤها لم يبطل  
 إلى أن يسلم فريضة كانت الصلوة أو نافلة وفي الثانية وجه والأصح  
 أن يخرج من الصلوة ليؤصا أو من الاستسار عليها وأنه إن لم  
 يقين في الثانية عددا لم يزد على ركعتين وإن عتب في الثانية لم  
 يزد على ما سوى **فصل** لا يصلي بيمين واحد أكثر من فريضة واحدة  
 ويصل من التواضعات وإن المنذرة كاللوة وأنه يجوز الجمع بين

فصل في صلاة النوافل

بين فريضة وصلوة جازية وإذا كان نيت صلوة من نيت فريضة بيمين واحد  
 للغير فإن نيت صلواتين مختلفتين فإن شاء صلى نيت كل واحد بيمين  
 وإن شاء بيمين مرتين صلى بالأول أربعا من نيت على الولاة وباللغة  
 بعد ما سوى الأولى ويضم إليها الخامسة وإن كانتا متصفتين صلى بيمين  
 مرتين بيمينتين ولا يهتم لفريضة قبل أن يدخل وقت صلاة ولا يك  
 حكم الوصل الموقفة على أصح الوجهين **فصل** من احتجها ولا ربا  
 ليؤجل الأرض وغيره يصلي على الجدي ثم إذا قلده على أيديها نسي  
 واليمين إذا نيت بعد الماء يفيض للسائر لا يفيض إذا كان سافرا  
 سرقصه فيفيض على الأصح وفي اليمن لشد البرد أظهر القولين أنه  
 يفيض وإن نيت لم يرض ما منع من استعمال الماء مطلقا لم يفيض وإن  
 كان يجمع استعمال الماء في بعض أعضاء الشهادة دون بعض فإن لم  
 يكن عليه سائر لم يفيض إلا أن يكون على الجراحة دم وإن كان عليه  
 سائر فإن وضعه على الشهادة لم يفيض على أصح القولين وإن وضعه

فصل في صلاة النوافل

فصل في صلاة النوافل

فصل في صلاة النوافل







فمن كثرها وحاله ان كان له ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

**فصل** في السبب للمعادة عادتها  
وقاوتها وهي لمبيرة في السبب على قول ولا يصح انها تومر بالا  
فلا يشترط الرزح ولا نظر القرآن في غير الصلوة ولا قول المصنف  
وتسلي فرائض الاوقات ابداء وكذاها ان يصلي التواضع على الصحيح

وتغسل لكل فريضة وفيها وتصوم جميع شهر رمضان قطعها  
منه اربعة عشر يوما ثم تفيض سنة عشر يوما فتصوم شهر اخرها بالا  
فتصح لها من ذلك اربعة عشر يوما تصوم سنة ايام من ثمانية

فصا يوم واحد بان تصوم يوما وتفطر يوما وتصوم اليوم الثالث  
الباقي عشر من صومها الاول وان حطت ثمانين عادتها است  
ولذلك استحب

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

وتسبب شيئا فمضى بغير الظاهر لم يفت الحكم وان رددت فيها  
فمن في الشبان كالحص وقل العبادات كالمطهرات وان حمل  
انقطاع الدم قبلها ان تغسل لكل فريضة **فصل** اذا رأت يوما  
دما يوما فمضاه فاعلم المصلي ان ايام الفضا حص ايضا وانما

ان الدم الذي رآه الحامل حص **فصل** في القياس لحظها  
والثمة سنون يوما واغلبه ان يكون يوما ويوم على الفضا ما  
يجز على الحائض واذا عبر الدم الحيض كان كالوغيره

بوماء في الحوض فبظن امسدا ام معادة فمبيرة او غير مبيرة  
بها من ما ذكرنا في الحوض **كتاب الصلوة** قال الله تعالى  
واقيموا الصلوة وقال ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقعا

اول وقتها الظهر اذا زالت الشمس واخره اذا صار ظيل كل وقت  
فله سعة ما يقع عند لا يسوية وهو قول وفي الصغير يتوابع  
غروب الشمس في الاخبار ان لا يخرج من قصر كل شيء مثله

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى

تأمل في هذا الحديث الذي ذكره المصنف في هذا الباب من ان يكون معادة وفي التي سوطها حصر  
وطهر فردد الى عادتها في حصر الظاهر فله او فسا والعادة ثلث  
مرة واحدة على الصحيح وان كانت المعادة فمبيرة فاحد بمضى



ويحل وقت المغرب بعد الشمس ويغيب الغروب الشفق على العبادهم وعلى  
 إذا مضى وقت وضوء وسرعيرة وإذا كان واقفاً ولم يجد حرجاً من الصلاة  
 فقد انقضت الوقت لكن لو سرع في هذا الوقت ومدها إلى غروب الشفق  
 جاز على أظهر الوجهين ويدخل وقت العشاء يغيب الشفق ويبقى الطلوع  
 الفجر الصادق ولا خيار أن لا يخرج عن ذلك الليل في أصح القولين  
 وعن يمينه في الآخر ويدخل وقت الضحى بطلوع الفجر الصادق وهو  
 الذي يسقط ضوءه ويغيب في الأفق ويبقى الطلوع الشمس  
 الإختيار أن لا يخرج وقتاً لا يسفاد ويصح فعل الضحى والعصر  
 المغرب أول الوقت وكذا سجدة العشاء في أظهر القولين وكذا سجدة  
 إلا أنه يجب الإبراد عند شدة الحر واللاطف يخص ذلك بالبلاد  
 والجماعة في المسجد الذي يأنه الناس من بعد **فصل** وقرب أشبه  
 عليه الوقت اجتهاد واستدل عليه بوزن ودرهم وغيرها ثم إن  
 لم يبين الحال أو بين وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا تنافي

وفيه خلاف من ذهب إلى أن وقت الضحى لا يسقط ضوءه ويغيب في الأفق ويبقى الطلوع الشمس  
 وفيه خلاف من ذهب إلى أن وقت الضحى لا يسقط ضوءه ويغيب في الأفق ويبقى الطلوع الشمس  
 وفيه خلاف من ذهب إلى أن وقت الضحى لا يسقط ضوءه ويغيب في الأفق ويبقى الطلوع الشمس

وفيه خلاف من ذهب إلى أن وقت الضحى لا يسقط ضوءه ويغيب في الأفق ويبقى الطلوع الشمس

فضاء عليه وإن بين وقوعها قبله وجب القضاء على الأصح **فصل**  
 لا يجب الصلوة إلا على مسلم بالغ عاقل طاهر فاما الكافر فلا يجب عليه  
 فضاءها إن كان أصلياً وإن كان مرتداً وجب عليه والفقير يوم الصلوة  
 ليسع ويغترب على تركها لعسر ولكن لا قضاء عليه وكذا المجنون لا  
 قضاء عليه ولا عماه كالمجنون بخلاف السكر والخم يسقط القضاء  
 على ما في الخبر إذا زالت هذه الموانع وتذهب من الوقت فله  
 ركعة لوقت تلك الصلوة وأما الغولبين لها نذر ثم يقدر تكبيرها  
 وأنه يلزم الظاهر إذا زالت آخر وقت العصر والمغرب إذا زالت آخر  
 وقت العشاء وإن بلغ الصبح بعد أداء وطبقه الوقت فلا إعادة  
 عليه على ظاهر الحديث وكذا لو بلغ بالنسبة في أثناء الصلوة أمهها  
 أجزأه ومن وقع بعض صلواته في الوقت وبعضها خارج الوقت  
 فلا صح أن إن وقت ركعة في الوقت فأكمل أداءه وإن لم يزل  
 قضاء ومن أدرك من أول الوقت فله ما يصل فيه القرض

وفيه خلاف من ذهب إلى أن وقت الضحى لا يسقط ضوءه ويغيب في الأفق ويبقى الطلوع الشمس

وفيه خلاف من ذهب إلى أن وقت الضحى لا يسقط ضوءه ويغيب في الأفق ويبقى الطلوع الشمس



ثم من أو حاشب المدة الزمنية تلك الصلوة فإن أدرك أقل من ذلك  
 لم يلزمه **فصل** الأوقات المكرهة خمسة عند طلوع الشمس  
 حتى ترتفع بقدر رجب وعند الانسحاب حتى تروى الشمس وعند الانسحاب  
 حتى تغرب وبعد صلاة الضحى إلى الفلوج وبعد صلاة العصر إلى المغرب  
 وإنما ذكر في هذه الأوقات صلوة لا سبب لها دون ما لها سبب  
 كقضاء العائنة وصلوة الكسوف والنجاسة وسجدة الشكر والثناء  
 ويستثنى من هذه الأوقات وقت الأسوا يوم الجمعة والأيام التي  
 من الباع حرم مكة فلا تكرر فيه الصلوة في وقت **فصل**  
 من فاشد صلوة أو صلوات فليست أن يبادر إلى قضاءها أو سبب  
 أن يقضيها على الترتيب وأن يقدم العائنة على الحاضرة إلا أن  
 حاشب قوت الحاضرة **فصل** الأذان والإقامة **فصل**  
 الترتيب والظاهر في كتابها أنها كانت في الصلاة المكتوبة فاشد  
 في الصلاة المكتوبة وجوبها في الصلاة المكتوبة وجوبها في الصلاة المكتوبة

وجوبها في الصلاة المكتوبة وجوبها في الصلاة المكتوبة وجوبها في الصلاة المكتوبة

بؤذن على الجهد ويرفع الصوت في أن يصلي غيره في مسجد أو جماعة  
 فيه فلا يرفع الصوت ويقيم للإقامة ولا يؤذن لها على الجهد وإذا كان  
 يصلي فوات فلا يؤذن لها بعد الأولى بالإجماع والاختلاف في الثانية  
 الجماعة فلا يظن أنه يجب لمن الإقامة دون الأذان والأذان متى  
 والإقامة فإحدى تحتها الأذان في الأذان الترتيب والترتيب  
 وفي الأذان البصر الترتيب والتركيب في الأذان فاشد في الأذان  
 فيه الترتيب والتركيب في الأذان فاشد في الأذان فاشد في الأذان  
 كغيره فلا يصح وجوبه إلا في الأذان في الأذان في الأذان في الأذان  
 والذكورة فلا يصح أذان الكافر والنجس واليهن في الأذان  
 أذان المرأة للرجال ويكره الأذان للرجل في الحديث والكرهية  
 في الجباشة وفي الإقامة أشد ويجب أن يكون للؤذن أصواتا  
 حسن الصوت عدل ولا إقامة **فصل** من الأذان على الأصح  
 ولا بد من وقوع الأذان في الوقت لا في صلاة الضحى فإنه بعد

وجوبها في الصلاة المكتوبة وجوبها في الصلاة المكتوبة وجوبها في الصلاة المكتوبة



إذا لها في آخر الليل ولكن ليس بعد مؤذنين يؤذنان أحداهما قبل الشروع  
 بعده ويستحب لمن سمع الاذان أن يقول مثل ما يقول المؤذن لا في  
 الجعلتين فإنه يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 للمؤذنين ومن سمع الاذان أن يقول عند الفرج منه اللهم رب هذه  
 الدعوة القائمة والصلوة القائمة ائت محمدا الوسيلا والفضل والكرام  
 الرفعة وابعدنا المقام المحمود الذي وعدته يا ارحم الراحمين **صل**  
 استقبال القبلة شرط في صحة الصلوة عند القدرة الا وحالين  
 أحدهما شدة الخوف والثانية الثاقلة في السفر فانه يجوز للمساكين  
 التسفل في بيته واذا ما شيا ولا يصح أنه لا يختص ذلك بالشركاء  
 وإن كان مختصا بالحرثم إن كان الركب قبله على الاستقبال و  
 انما الركوع والسجود بان كان في مرتبة واحدة وإن لم يقبل على شيء  
 وانما الركوع والسجود فلا يصح أنه إن كان تسفل عليه الاستقبال  
 بمرقة في الحرثم والا فلا والله لا يركع في غير حاله الحرثم وضرب  
 في الحرثم

لو كان في غير حاله  
 ولو كان في غير حاله  
 ولو كان في غير حاله

الحرثم بذلك عن القبلة في حقه فلا يجوز أن يخرج عنه الا الى القبلة  
 ويؤتى بالركوع والسجود ويجعل السجدة تختص بالركوع وإن  
 كان ما شيا فلا يصح أنه يتم الركوع والسجود وتقبل بينهما وفي الحرثم  
 القبلة ولا يمتنع الا في حال القيام والشهادة وأما الفرض فلا يجوز  
 إقامته على الراحلة وإن تمكن من الاستقبال وانما الركوع  
 والسجود إن كانت سارية وإن كانت واقفة معقول يجوز  
 صلى في جوف الكعبة استقبل أي جدار شاء وله أن يستقبل  
 الباب إن كان مردودا وإن كان مقفولا فيسقط أن يكون  
 شاخصه بقدر ثلث ذراع وإذا صلى على سطحها فينبغي أن يكون  
 بين يديه من بناها شيء بالقدرة المذكورة والقادر على معرفة القبلة  
 لا يجوز له الإيهام ولا التقليد وإن لم يقبل على عرفها وحده  
 فيجوز عن علم أحد يقوله وإن لم يقبله وكان قادرا على الاستقبال  
 فلا يجوز له التقليد وإن خفى على غيره القائلين بل يصح كقولهم

ولو كان في غير حاله  
 ولو كان في غير حاله  
 ولو كان في غير حاله

ولو كان في غير حاله  
 ولو كان في غير حاله  
 ولو كان في غير حاله



ثم يفتي ثم يجب تجديد الجهاد والصلوة الثانية والثالثة على الوجه  
 وإن كان عاجزاً عن الإجهاد فإن كان سبب عجزه أنه لا يمكنه  
 تعلم أدلة الفيلة كالأعمى فلهذا مكلفاً على عارفاً بأدلة الفيلة  
 وإن عجز من تعلمها أنه كان جاهلاً في الحال فلا ضح أن يجب  
 عليه تعلم أدلة الفيلة ولا يجوز له التقليد وما صلى بالأدلة  
 ثم يفتي الخطأ فعليه القضاء في صحيح التوابع وعلى هذا لو كان  
 في أثناء الصلوة ضل عليه الاستئناف وإن لم يفتن الخطأ ولكن  
 تغير جهاده عمل بالجهاد الثاني ولا يلزمه القضاء حتى  
 توصل إلى أربع ركعات إلى أربع جهات لتغير الإجهاد فيجب  
**فصل** أركان الصلوة ثلثة عشر الأول آتية والثاني ركوع  
 التكبير أمّا آتية فإن كانت الصلوة فرضية فيجب قصد  
 فعلها وتعيينها من ظهر أو غيرهما ولا يصح أن يجب  
 التعرض للفرضية وأنه لا يجب الإصاف إلى الله تعالى أنه يصح

وهو أن يقرأ من خلفه الفاتحة والحمد لله  
 عليه الصلاة والسلام بعد ركعة السجدة الأولى  
 فلهذا لا يفتي في تركها ولا في تركها

فمن صلاها من ظهر أو غيرهما ولا يصح أن يجب  
 التعرض للفرضية وأنه لا يجب الإصاف إلى الله تعالى أنه يصح

يصح إذا أيقظته الصلاة ويحكم أن كانت الصلوة نافذة فإن لم يفت  
 بوقت أو سبب قوي كالقصر في المسائل المذكورة وفي وجوب التعرض  
 للتعليق الوجهان وإن كانت نافذة مطلقاً فليفتي في فعل الصلوة وإنما  
 التكبير فيصنع طمعه على العادة لا بأس بزيادة لا يطلأتم التكبير  
 لقوله الله أكبر وكذا قوله الله الحليل الأكبر على أنه ظهر ولا يخرج  
 قوله لا أكبر الله على أنه ظهر فإن كان عاجزاً عن التكبير في أي ركعة  
 ويلزمه تعلم عند القدرة ويجب رفع اليدين في التكبير إلى حد  
 المتكبرين ولا ظهر أنه يرفعهما عند بدء التكبير ويجب أن  
 يكون آتية معارضة للتكبير ولو نوى وعقل عنها قبل التكبير  
 وكذا لو أقرض آتية بأول التكبير لم يلزمها إلى تمام التكبير  
 ظهر الوجهين وتبين هذا أن آتية التعريض يعلق بالقلب  
 والتطويل إلى قبل التكبير تجوز الثالث القيام أو ما في  
 معناه ويجب القيام في صلوة الفرض عند القدرة وبشرط فيه

ولو كان العجز عن التكبير في ركعة واحدة  
 فلهذا لا يفتي في تركها ولا في تركها  
 عليه الصلاة والسلام بعد ركعة السجدة الأولى  
 فلهذا لا يفتي في تركها ولا في تركها



بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْبَلُ الْقَضَاءَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقِفَ مُخْتَبِئًا أَوْ مَائِلًا إِلَى الْيَمِينِ أَوْ الشَّامِلِ  
يَحْتَاطُّ بِطَلِّ اسْمِ الْفِيَامِ وَإِنْ أَمِيلَ عَلَى الْإِنْصَابِ كَانَ فِي حِلِّهِ  
فَأَوْضَحَ أَنَّهُ يَقِفُ مَعَ ذَلِكَ ثُمَّ يَزِيدُ فِي الْإِنْجَاءِ بِالرُّكُوعِ إِنْ فَلَّ  
عَلَيْهِ وَالْقَادِرُ عَلَى الْفِيَامِ دُونَ الرُّكُوعِ وَالْجُودُ بِقَوْمٍ وَبِأَيِّهَا  
يَحْتَاطُّ لِأَمَّا كَانَ وَيَقْضَى فِي الْفِيَامِ بِكَلِمَةٍ أَوْ بِلِسَانٍ أَوْ بِقَبْضٍ  
بِغَيْرِ لَفْظٍ وَلَكِنْ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ الْفِيَامُ وَهُوَ أَنْ يَخْلِي  
عَلَى رُكْبَةٍ وَيَقِفَ بِكَلِمَةٍ ثُمَّ يَخْتَلِي بِالرُّكُوعِ يَحْتَاطُّ بِمَا فِي حِلِّهِ  
تَوْضِيحُ سُجُودِهِ وَأَكْلُ رُكُوعِهِ أَنْ يَقِفَ يَحْتَاطُّ بِمَا فِي حِلِّهِ مَوْلًى  
الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْأَرْضِ وَإِنْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ صَلَّى مُضْطَجِعًا عَلَى جَنْبِهِ  
أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَلَى الْبَاطِنِ أَوْ عَلَى الْفِيَامِ  
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ  
الْقَادِرُ عَلَى الْقَدْرِ الْكَامِلِ عَادَ الْإِنْصَابُ وَالْجُودُ بِقَوْمٍ

فَإِنْ كَانَ الْفِيَامُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِيَامُ عَلَى الْأَرْضِ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ

بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْبَلُ الْقَضَاءَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقِفَ مُخْتَبِئًا أَوْ مَائِلًا إِلَى الْيَمِينِ أَوْ الشَّامِلِ  
يَحْتَاطُّ بِطَلِّ اسْمِ الْفِيَامِ وَإِنْ أَمِيلَ عَلَى الْإِنْصَابِ كَانَ فِي حِلِّهِ  
فَأَوْضَحَ أَنَّهُ يَقِفُ مَعَ ذَلِكَ ثُمَّ يَزِيدُ فِي الْإِنْجَاءِ بِالرُّكُوعِ إِنْ فَلَّ  
عَلَيْهِ وَالْقَادِرُ عَلَى الْفِيَامِ دُونَ الرُّكُوعِ وَالْجُودُ بِقَوْمٍ وَبِأَيِّهَا  
يَحْتَاطُّ لِأَمَّا كَانَ وَيَقْضَى فِي الْفِيَامِ بِكَلِمَةٍ أَوْ بِلِسَانٍ أَوْ بِقَبْضٍ  
بِغَيْرِ لَفْظٍ وَلَكِنْ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ الْفِيَامُ وَهُوَ أَنْ يَخْلِي  
عَلَى رُكْبَةٍ وَيَقِفَ بِكَلِمَةٍ ثُمَّ يَخْتَلِي بِالرُّكُوعِ يَحْتَاطُّ بِمَا فِي حِلِّهِ  
تَوْضِيحُ سُجُودِهِ وَأَكْلُ رُكُوعِهِ أَنْ يَقِفَ يَحْتَاطُّ بِمَا فِي حِلِّهِ مَوْلًى  
الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْأَرْضِ وَإِنْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ صَلَّى مُضْطَجِعًا عَلَى جَنْبِهِ  
أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَلَى الْبَاطِنِ أَوْ عَلَى الْفِيَامِ  
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ  
الْقَادِرُ عَلَى الْقَدْرِ الْكَامِلِ عَادَ الْإِنْصَابُ وَالْجُودُ بِقَوْمٍ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ

فَإِنْ كَانَ الْفِيَامُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِيَامُ عَلَى الْأَرْضِ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْصَابُ عَلَى مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ الْكَامِلِ



تَرَاهُ السُّجْدَةَ لَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَالْأُولَى عَلَى الْقَوْلِ الْمَعْمُولِ بِهِ وَالْمَأْمُورُ لَا يَنْفَرُ  
السُّجْدَةَ يَسْتَمِعُ فَإِذَا كَانَ بَعِيدًا عَنْ صَلَواتِهِ سَبَّحَ مَا لَا ظَهْرَ لَهُ يَفْرَأُ وَأَمَّا  
أَنْ يَفْرَأَ فِي الصَّبْحِ مِنْ طَوِيلِ الْفَصْلِ لَا أَنَّهُ يَفْرَأُ يَوْمَ الْبَعْدِ وَلَا فِي السُّجْدَةِ  
السَّجْدَةِ فِي الثَّانِيَةِ سُورَةَ الدُّمُورِ فِي الظُّهْرِ غَوَمًا فِي الصَّبْحِ وَفِي الْعَصْرِ  
وَالْعِشَاءِ مِنْ أَوْسَاطِ الْفَصْلِ وَفِي الْمَغْرِبِ رِضَايَةَ الْعَامِلِينَ زَكَاةً  
وَأَمَّا أَنْ يَتَغَيَّنَ يَحْتَثُّ سَأَلَ رَاحَتَهُ رُكْبَتَهُ وَتَطْمِئِنُّ يَحْتَثُّ كَمَا  
هُوَ بِهِ عَنْ إِرْقَاعِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْصِدَ هَوِيَّهُ عَنْ الزَّكَاةِ حَتَّى  
تُؤَمَّرَ آيَةُ السَّجْدَةِ هُوَ فِي السَّجْدَةِ ثُمَّ لَمَّا بَلَغَ حُدُودَ الرُّكْعَتَيْنِ بَدَّلَهُ  
وَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ زَكَاةً لَمْ يَجْزِ وَأَكْلَهُ أَنْ يَتَغَيَّنَ يَحْتَثُّ هُوَ فِي السُّجْدَةِ  
وَعَنْهُ وَيَنْصِبُ سَاقِيَهُ وَلَا يَنْشُرُ رُكْبَتَهُ وَبِأَحَدِهَا يَسْتَبِدُّ  
أَصَابِعُهُ مُتَفَرِّقَةً مُوَحَّدَةً غَوَاةً أَيْ بِلَا وَبِكُلِّ لِرْزُوقٍ عِنْدَ الْمَدَامِ  
الْهُوِيِّ دَبَّرَ يَدَيْهِ كَمَا فِي بَدْءِ الصَّلَاةِ وَقَوْلُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا  
وَلَا يُزِيدُ إِلَّا مَا عَلَيْهِ وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ إِلَيْهِ أَلَا لَمْ يَكُنْ زَكَاةً وَلَكِنْ

لَا تَحْشَرُوا يَوْمَئِذٍ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ الْمُجْرِمِينَ  
عَنْهُ شَرٌّ وَيَسْأَلُكَ بِهِ قُلُوبُ الْمُتَّقِينَ  
الْأَعْيَادُ وَالْأَعْيَادُ وَهُوَ أَنْ تَعُوذَ إِلَى الْهَيْبَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ  
الْكُفْرِ وَتَقْبَلُ كَذَا ذِكْرًا وَتُسَرِّطُ أَنْ لَا تَقْصُدَ بِإِزْفَاعِهِ عَنِ  
الْأَعْيَادِ الَّتِي لَوْ رَأَى كُفْرًا عِزًّا فَأَذْنَعُ قَوْلًا لَهُ يُعْزِدُكَ  
لِيُحِبَّ رَفْعُ الْبَدَنِ لِلْأَعْيَادِ وَتَبْدِئُ بِرَفْعِ الْبَدَنِ مَعَ الْأَعْيَادِ  
بِرَفْعِ الرِّاسِ يَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ يَسْمَعُ اللَّهُ مِنْ حَيْدَرٍ قَدْ أَتَى  
فَائِئًا قَالَ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَاءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلَاءُ الْأَرْضِ وَمِلَاءُ  
مَا بَيْنَ مِنْ بَيْنِ بَعْدَ وَبَرَزَ الْمُرْءُ عَلَيْهِ أَهْلُ النَّسَاءِ وَالْحَمْدُ  
أَحْوًا مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُنَّا لَكَ عَبْدًا اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ  
وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ وَلَا رَادَّ لِمَا أَفَضْتَ وَلَا يَنْفَعُكَ الْيَوْمَ  
الْجَدُّ وَلِيُحِبَّ الصَّوْبُ فِي الْأَعْيَادِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَوةِ  
الصُّبْحِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ

[illegible]







وَهَذِهِ السُّجْدَةُ الثَّانِيَةُ كَالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَجْلِسُ بَعْدَ السُّجْدَةِ  
 الثَّانِيَةِ جَلْسَةً خَفِيفَةً لِلْإِسْرَاحَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْتَّالِيَةِ يَوْمُهَا الْكَفَى الْكَافِرُ الْكَافِرُ  
 وَالْعَادِي عَسَرَ الْعُقُودَ لِلشَّهِيدِ وَالشَّهِيدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى عَلَى عَبْدِهِ آلِهِ  
 أَهْلَ الْبَيْتِ لِلشَّهِيدِ وَالشَّهِيدُ بِنَفْسِهِ إِنْ كُنِيَ بِعَقْبَةِ السَّلَامِ وَهُوَ كُنْ  
 وَالْغَيْرُ ذَلِكَ كَأَنَّ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الظُّهْرِ يَتَوَكَّلُونَ فِي التَّوَكُّلِ يَتَوَكَّلُونَ  
 كَيْفَ يَقُولُ وَكَسَبَ الشَّهِيدَ الْأَفْرَاشَ وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ  
 يَجْلِسُ عَلَيْهَا وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ  
 فِي الْبَيْتِ وَالشَّيْءُ فِي الشَّهَادَةِ الْخَيْرِ وَهُوَ أَنْ يَضَعَ رِجْلَيْهِ كَأَنَّ الْأَرْضَ  
 وَتُحَرِّجُهَا مِنْ جَنَّةِ الْبَيْتِ وَيَكُنِ الْقَدَمُ مِنَ الْأَرْضِ وَالْأَرْضُ مِنَ السُّوْقِ  
 وَمَنْ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَتَوْهُ بِفَرَسَانِ فِي الشَّهَادَةِ وَفِي الشَّهَادَةِ يَضَعُ يَدَيْهِ  
 الْبَرِّي عَلَى رِجْلَيْهِ مَشْوَرَةً الْأَصَابِعُ مِنْ غَيْرِهَا وَأَمَّا الْبَنِيُّ  
 فَيَضَعُ يَدَيْهِ الْخَفَرُ وَالْبَصَرُ وَبِشْرُ الْمَسْجِدِ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَسْجِدُ  
 أَيْضًا وَأَنَّهُ يَضَعُ الْأَيْدِيَّ إِلَى الْمَسْجِدِ كَنْ يَفْقِدُ نَفْسَهُ وَتَرْتِيقُ الْمَسْجِدَ

وَكَأَنَّ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ الْمَسْجِدَ

بِأَيْدِيهِمَا وَأَنَّهُ يَضَعُ الْأَيْدِيَّ إِلَى الْمَسْجِدِ كَنْ يَفْقِدُ نَفْسَهُ وَتَرْتِيقُ الْمَسْجِدَ

الْمَسْجِدَ فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلا يُجْزِيهَا وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى  
 عَلَيْهِ وَآلِهِ فَرَضٌ فِي الشَّهَادَةِ لِأَجْرِهَا وَالصَّحْبُ أَهْلُ الْبَيْتِ عَلَى الْأَوَّلِ وَأَهْلُ الْبَيْتِ عَلَى  
 الْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ وَلَا تَنْسَى عَلَى الْأَوَّلِ وَالشَّهَادَةُ مَشْهُورَةٌ وَأَمَّا  
 مَا يُجْزِي مِنْهُ أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ بِنَفْسِهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ  
 وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
 وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَخْرِجَ فِي وَجْهِهِ كَلِمًا وَبَرَكَاتًا وَالْحَمْدُ  
 عَنْ حِلَالِ الْأَوَّلِ وَجِلَّتْ صَفَةُ الشَّهَادَةِ الثَّانِيَةِ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ  
 وَأَمَّا الصَّلَاةُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَارْزُقْهُ جَلِيلَةً  
 إِلَى قَوْلِهِ أَنْتَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ مُسْتَجِبٌ فِي الشَّهَادَةِ لِأَجْرِهَا كَذَا الدُّعَاءُ  
 بَعْدَهُ وَمَا وَدَّ فِي الْخَيْرِ أَوَّلِي مِنْ غَيْرِهِ وَفِيهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدْ  
 وَمَا أَخْرَجْتَ وَمَا أَعْلَنْتَ وَمَا أَسْرَرْتَ وَمَا أَسْرَفْتَ وَمَا  
 أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ  
 وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَرِيدَ قَلْبُهُ الدُّعَاءَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالصَّلَاةُ وَالْعَاقِبَةُ

عَلَى رَأْسِهِ وَأَنَّهُ يَضَعُ الْأَيْدِيَّ إِلَى الْمَسْجِدِ كَنْ يَفْقِدُ نَفْسَهُ وَتَرْتِيقُ الْمَسْجِدَ

بِأَيْدِيهِمَا وَأَنَّهُ يَضَعُ الْأَيْدِيَّ إِلَى الْمَسْجِدِ كَنْ يَفْقِدُ نَفْسَهُ وَتَرْتِيقُ الْمَسْجِدَ

بِأَيْدِيهِمَا وَأَنَّهُ يَضَعُ الْأَيْدِيَّ إِلَى الْمَسْجِدِ كَنْ يَفْقِدُ نَفْسَهُ وَتَرْتِيقُ الْمَسْجِدَ







ولو اصاب الثوب أو البدن نجاسة فلم يعرف موضعها وجب غسل  
 الجميع فإن غلب على غيره أن النجاسة على طرف منه فغسله لم يكف على الصحيح  
 الوجهين ولو غسل من قرب نجس بصفه ثم غسل النصف الآخر فلا  
 أنه إن غسل مع النصف الثاني ما يجاوره من الأول ظهر ثوب ولا  
 بقى لم يصفى عما ولا كسر الصلوة إذا كان طرف من ملوثة على  
 نجسا أو ملوفا للنجاسة لم يتركه ولم يترك وكذا لو قبض طرف  
 خيط أو ثوب ملو على نجاسة سواء لم يتركه أو لا على طرف الوجهين لم يترك  
 ولو لم يقبض ولكن جل راسه تحت رجله تحت صلوة بكل  
 حال ولو وصل عظمه بعظم نجس نظر أن لم يكن متعلبا بأن لم يجد  
 عظاما هرا بوم مقامه فهو مقدر وإن كان متعلبا وجب رفع  
 إن كان لا يخاف الهلاك ولا ضررا ظاهرا فإن خاف فاصح القول  
 أنه لا يجب وهذا في حال الجود فإن مات فلا صح أنه لا يجب  
 التزم بكل حال ويجب أن يكون ما يلاقي بدنه وملوثة من مكان

ولو اصاب الثوب أو البدن نجاسة فلم يعرف موضعها وجب غسل  
 الجميع فإن غلب على غيره أن النجاسة على طرف منه فغسله لم يكف على الصحيح  
 الوجهين ولو غسل من قرب نجس بصفه ثم غسل النصف الآخر فلا  
 أنه إن غسل مع النصف الثاني ما يجاوره من الأول ظهر ثوب ولا  
 بقى لم يصفى عما ولا كسر الصلوة إذا كان طرف من ملوثة على  
 نجسا أو ملوفا للنجاسة لم يتركه ولم يترك وكذا لو قبض طرف  
 خيط أو ثوب ملو على نجاسة سواء لم يتركه أو لا على طرف الوجهين لم يترك  
 ولو لم يقبض ولكن جل راسه تحت رجله تحت صلوة بكل  
 حال ولو وصل عظمه بعظم نجس نظر أن لم يكن متعلبا بأن لم يجد  
 عظاما هرا بوم مقامه فهو مقدر وإن كان متعلبا وجب رفع  
 إن كان لا يخاف الهلاك ولا ضررا ظاهرا فإن خاف فاصح القول  
 أنه لا يجب وهذا في حال الجود فإن مات فلا صح أنه لا يجب  
 التزم بكل حال ويجب أن يكون ما يلاقي بدنه وملوثة من مكان

ولو اصاب الثوب أو البدن نجاسة فلم يعرف موضعها وجب غسل  
 الجميع فإن غلب على غيره أن النجاسة على طرف منه فغسله لم يكف على الصحيح  
 الوجهين ولو غسل من قرب نجس بصفه ثم غسل النصف الآخر فلا  
 أنه إن غسل مع النصف الثاني ما يجاوره من الأول ظهر ثوب ولا  
 بقى لم يصفى عما ولا كسر الصلوة إذا كان طرف من ملوثة على  
 نجسا أو ملوفا للنجاسة لم يتركه ولم يترك وكذا لو قبض طرف  
 خيط أو ثوب ملو على نجاسة سواء لم يتركه أو لا على طرف الوجهين لم يترك  
 ولو لم يقبض ولكن جل راسه تحت رجله تحت صلوة بكل  
 حال ولو وصل عظمه بعظم نجس نظر أن لم يكن متعلبا بأن لم يجد  
 عظاما هرا بوم مقامه فهو مقدر وإن كان متعلبا وجب رفع  
 إن كان لا يخاف الهلاك ولا ضررا ظاهرا فإن خاف فاصح القول  
 أنه لا يجب وهذا في حال الجود فإن مات فلا صح أنه لا يجب  
 التزم بكل حال ويجب أن يكون ما يلاقي بدنه وملوثة من مكان



١٠٠  
 و قد عرفت ان  
 و قد عرفت ان  
 و قد عرفت ان

10

وَلَا يَنْفَعُكُمْ فِيهِ الْمَالُ الَّذِي كَسَبْتُمْ يَدَايَكُمْ وَأَمَّا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ طَاعَتِي فَهُمْ يَأْتُونَ بَيْنَ يَدَيَّ مُسْتَجِيبِينَ لِمَا أُفَضُّ إِلَيْهِمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

[illegible]

تفخ ان ظهرا فيها  
 ٢٢٢

في الكلام النبوي  
تتبع بعد العلم بالخصائص  
تتبع العلم بحال

ليس بعد وان  
فمنه الى الفتح  
الفران في الفتح

فانما هذا الكتاب هو الذي  
 قد كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في مدينة القاهرة  
 في دار الكتب  
 في سنة ١٠٠٠ هـ



وانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

مع ذلك القراءة لم تبطل صلوة وإن لم يصدقوا الفهم بطلت صلوة ولا زاد ركعة  
كالركعتين لكن لا يجوز الدعاء على وجه الخطأ قبل أن يقول العاقلين بركعتين لله  
أو تكون الركعتين في الصلوة بغير عرض لا يبطلها على الأصح والخبر المروي إذا غاب  
شيء في الصلوة أن يسبح وذلك لأن يحتاج إلى تنبيه الإمام إذا انتهى أو إذا  
انتهى يسبح في غير أوذن من استأذن في الدعاء والماء فيصيق بأن لا يبريد

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

المعنى على ظهر كفاها الكثير **فصل** ومنها ترك الاعتناء بما قال في الصلوة  
بما ليس من أفعالها نظر إن كان في غير أفعالها بطلت صلوة لأن يكون  
تاسبا وإن لم يكن من جنسها بطلت الصلوة بالكثير منه دون القليل في  
بعضها إلى العادة فخطوة واحدة أو ضربية واحدة من غير القليل  
وكذا الخطوات والقرينات والتلث من غير الكثير أو ضربية واحدة  
وهذا في الأفعال الوسطية فالركعة الواحدة تبطل الصلوة وإن  
كانت فعلية واحدة وحركات الخفيفة كركب الأسيح في سجدة واحدة  
ولا يبطلها على الأصح وإن لم تعد هذا الفعل البطلت بسوء فيه فقد

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

فقد وثقوا على لا ظهر ومن الفعل القليل ما يوجب في الصلوة ومنه ما  
أما الأول فكذلك المازاة أو قبل المصلح جاز أو سائرهم أو غير ذلك سواء  
بين بدو خشية أو بطل مصلح أو خطأ خطأ في سجدة الجوارح بين يديه  
وأما الثاني فقل لا كله بطل كما تكثير بل لا ظهر بطلان الصلوة إذا كانت  
في غير سجدة أو ركعة تسوغ **فصل** فلا تعرض في الصلوة ومرة  
تجدد المصلح تجدان أن أخذها سجدة الشهود وسنة ولها سببان  
ترك ما هو بطل منه أي أن ترك المأمور فإما أن تركه لا يجبر بالجلود ولكن  
بطل تركه ترك متوقفاً بغيره كما في الركعة الأولى إذا ترك  
ركنا سببا إلى أن يترك ذلك الركعة كما في ركعتين أو ركعة واحدة  
ليس بركن كما لا يخفى بخبر الجود إذا ترك ركعتين أو ركعة واحدة  
والفحش والنقص للثبوت الأول والثبوت الأول والصلوات على  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يوجب ولو تركت عدا الجهرت بالجلود أيضا على  
وسائر السنين لا يجبر بالجلود وأما فعل النبي فلا يبطل هذه الصلوة

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة

فانما جعلت في كل ركعة ركعتين  
لأنه لو جعل في كل ركعة ركعة واحدة  
لما كان لها ثبوت في الصلاة



كالاشقاب والخطوة والخطوة لا يفيض منه الحيوة وما يبطل هذه الصلوة كما  
 ذكر كونه انما يفيض منه الحيوة لا اذا كان منه مبطلا ايضا كما لا  
 على الوجه الاصح والطويل ان يكون العوض مبطلا على الوجهين فاذا انتهى  
 به سجدة والإعذار عن ذكره ان قصير وكذا الجلو عن السجدة  
 على الاصح ولو نقل كذا ذكرنا عن موضعها عما لا نوفيها في التشديد  
 لبطلان الصلوة على الاصح فاذا انتهى به سجدة على الاصح وعلى هذا فانه  
 الصلوة مستثناة عن قولنا ما يبطل هذه الصلوة لا يفيض منه الحيوة  
 الشيعة ولو ترك التشديد في ما مضى ناسبا ثم تذكر بعد في نصيب  
 لم يقبل في التشديد فان عاد عاذا عما لا يبطل هذه الصلوة بطلت صلوة  
 وان كان ناسبا لم يبطل وسجد السجود كذا ان كان جاهلا على الاظهر  
 ولما مضى ان يعود الى متابعة الامام على الاصح وان تذكر قبل الإتيان  
 عاد الى التشديد ان كان في العود بعد اصرار في الصلوة بسجد السجود  
 اذا كان قبله لم يسجد ولو ترك التشديد الاول وتنهض عالما ثم بدا في التمسك  
 لم يبطل على

وما يبطل الصلاة ان كان العوض مبطلا على الوجهين فاذا انتهى به سجدة والإعذار عن ذكره ان قصير وكذا الجلو عن السجدة على الاصح ولو نقل كذا ذكرنا عن موضعها عما لا نوفيها في التشديد لبطلان الصلوة على الاصح فاذا انتهى به سجدة على الاصح وعلى هذا فانه الصلوة مستثناة عن قولنا ما يبطل هذه الصلوة لا يفيض منه الحيوة الشيعة ولو ترك التشديد في ما مضى ناسبا ثم تذكر بعد في نصيب لم يقبل في التشديد فان عاد عاذا عما لا يبطل هذه الصلوة بطلت صلوة وان كان ناسبا لم يبطل وسجد السجود كذا ان كان جاهلا على الاظهر ولما مضى ان يعود الى متابعة الامام على الاصح وان تذكر قبل الإتيان عاد الى التشديد ان كان في العود بعد اصرار في الصلوة بسجد السجود اذا كان قبله لم يسجد ولو ترك التشديد الاول وتنهض عالما ثم بدا في التمسك لم يبطل على

بطلت صلوة ان كان اوترب الى الصباح ولا يبطل ولو تروى الضوئ ثم تذكر بعد  
 ايضا بالحيوة لم يبعد اليه وان تذكر قبله عاد اليه ثم يسجد السجود ان كان قد انتهى  
 الاصل الى العين ولا فلا ولو ترك في ذلك شي من الابعاض بعد السجود ولو  
 وقيل انتهى لم يسجد وان يقرب السجود شك فانه هل يسجد أم لا يسجد وان  
 شك فانه هل صلى لها او رجا اعتد باليمين والى ما مضى بسجد السجود واظهر  
 الوجهين انه يسجد السجود وان قال لزمه دخل الامام ايضا وكذا الحكم فاما بان  
 على الترتيب او اصل ان يكون زائدا ولا يسجد لما لا يبعد منه على حال اذا زال الترتيب  
 شيئا شك في تركه المالك من الغيرة لما لا يبعد منه او راجع فقال انك قبل تمام  
 تلك الترتيب وسجد وان قال في تركه المالك بسجد ولا يبعد بالمثل في عذر  
 الركعات بعد السلام على الاصح وسجد الامام في حال الاخذ بالجملة الامام حتى  
 لو ترك ان الامام سلم فلم يتم بان خلافة قبله معصية ولا يسجد ولو يقرب في التشديد  
 انه ترك ركعتين ركعتين ناسبا بغيره او اسلم الامام الى ركعة ولا يسجد وسجد  
 بعد سلام الامام غير محرم حتى لو سلم السجود مع سلام الامام سجد ثم ترك

من العوض فان كان العوض مبطلا على الوجهين فاذا انتهى به سجدة والإعذار عن ذكره ان قصير وكذا الجلو عن السجدة على الاصح ولو نقل كذا ذكرنا عن موضعها عما لا نوفيها في التشديد لبطلان الصلوة على الاصح فاذا انتهى به سجدة على الاصح وعلى هذا فانه الصلوة مستثناة عن قولنا ما يبطل هذه الصلوة لا يفيض منه الحيوة الشيعة ولو ترك التشديد في ما مضى ناسبا ثم تذكر بعد في نصيب لم يقبل في التشديد فان عاد عاذا عما لا يبطل هذه الصلوة بطلت صلوة وان كان ناسبا لم يبطل وسجد السجود كذا ان كان جاهلا على الاظهر ولما مضى ان يعود الى متابعة الامام على الاصح وان تذكر قبل الإتيان عاد الى التشديد ان كان في العود بعد اصرار في الصلوة بسجد السجود اذا كان قبله لم يسجد ولو ترك التشديد الاول وتنهض عالما ثم بدا في التمسك لم يبطل على

وما يبطل الصلاة ان كان العوض مبطلا على الوجهين فاذا انتهى به سجدة والإعذار عن ذكره ان قصير وكذا الجلو عن السجدة على الاصح ولو نقل كذا ذكرنا عن موضعها عما لا نوفيها في التشديد لبطلان الصلوة على الاصح فاذا انتهى به سجدة على الاصح وعلى هذا فانه الصلوة مستثناة عن قولنا ما يبطل هذه الصلوة لا يفيض منه الحيوة الشيعة ولو ترك التشديد في ما مضى ناسبا ثم تذكر بعد في نصيب لم يقبل في التشديد فان عاد عاذا عما لا يبطل هذه الصلوة بطلت صلوة وان كان ناسبا لم يبطل وسجد السجود كذا ان كان جاهلا على الاظهر ولما مضى ان يعود الى متابعة الامام على الاصح وان تذكر قبل الإتيان عاد الى التشديد ان كان في العود بعد اصرار في الصلوة بسجد السجود اذا كان قبله لم يسجد ولو ترك التشديد الاول وتنهض عالما ثم بدا في التمسك لم يبطل على



بني صلوة لا يجزئها الا ما يوجب في حق المأموم وان سجدة الامام ضلته ان  
 يجزئها وان لم يجزئها الا ما يظهر المذنب المأموم بسجدة وان كان المأموم يوجها  
 وسبق الامام بقدا قد اذنه فالصحيح انه بسجدة معتمدة بعدة في آخر صلوة نفسه  
 وان لم يسجد الامام فالظاهر ان المأموم يسجد ولا يظهر ان سهوة قبل قدانه  
 كسهوة بعد الاقدار والمشرع باليه حيث شرع سجدة ان يتبها جلة كما  
 في صلوة الصلوة ووقتها بعد ذلك قبل السلام على الجدة فلو سلم عليها اخذ  
 فان السجود على الاصح وكذا لو سلم نائبا وطان الفصل وان لم يظلمه فيصيح  
 انه بسجدة يكون عاندا الى الصلوة ولا يكرر السجود بكون سجدة  
 ثم قد بعد صورة السجود كما ذكرنا في المسوني وكذا لو انتهى الامام في الجمعة  
 فسجدوا بالسجود بان خروج الوضوء فانهم يتبها فظهرت ويجزئون السجدة  
 ولو كان انتهى بسجدة السجدة بان انه لم يسه فاصح ان يسجد في السجود والاشارة  
 سجدة الكلافة ويصح أربع عشرة آية على الجدة بها سجدة ان في صحيح وثبت بها سجدة  
 حق وانما في ثبوت الشكر بغير ان يان بها في غير الصلوة ولا في غير الصلوة على  
 في غير الصلوة ولا في غير الصلوة ولا في غير الصلوة ولا في غير الصلوة

في صلوة لا يجزئها الا ما يوجب في حق المأموم وان سجدة الامام ضلته ان  
 يجزئها وان لم يجزئها الا ما يظهر المذنب المأموم بسجدة وان كان المأموم يوجها  
 وسبق الامام بقدا قد اذنه فالصحيح انه بسجدة معتمدة بعدة في آخر صلوة نفسه  
 وان لم يسجد الامام فالظاهر ان المأموم يسجد ولا يظهر ان سهوة قبل قدانه  
 كسهوة بعد الاقدار والمشرع باليه حيث شرع سجدة ان يتبها جلة كما  
 في صلوة الصلوة ووقتها بعد ذلك قبل السلام على الجدة فلو سلم عليها اخذ  
 فان السجود على الاصح وكذا لو سلم نائبا وطان الفصل وان لم يظلمه فيصيح  
 انه بسجدة يكون عاندا الى الصلوة ولا يكرر السجود بكون سجدة  
 ثم قد بعد صورة السجود كما ذكرنا في المسوني وكذا لو انتهى الامام في الجمعة  
 فسجدوا بالسجود بان خروج الوضوء فانهم يتبها فظهرت ويجزئون السجدة  
 ولو كان انتهى بسجدة السجدة بان انه لم يسه فاصح ان يسجد في السجود والاشارة  
 سجدة الكلافة ويصح أربع عشرة آية على الجدة بها سجدة ان في صحيح وثبت بها سجدة  
 حق وانما في ثبوت الشكر بغير ان يان بها في غير الصلوة ولا في غير الصلوة على

على الاصح ثم سجدة الكلافة بغير نارة خارج الصلوة وان في الصلوة فاما خارج  
 الصلوة فهي سجدة للظاري والسمع واذا سجدة ظاري ناكدا للنجاس للسمع  
 فاما في الصلوة فالسفر لا يسجد الا لضرورة نفسه وكذا الامام والمأموم يسجد  
 الا لضرورة الامام وبطل صلوة من لم يسجد وقد يسجد الامام وكذا لو سجدا  
 ولم يسجد الامام وكيفية هذه السجدة خارج الصلوة ان يركع ويكبر ثم يركع  
 مع رفع اليدين ومرة لليمنى من غير رفع اليدين ويسجد سجدة كما في صلوة الصلوة  
 ويرفع راسه يركع ويكبر ولا يصح عند كبرهم ان يكبروا الا فيحتاج الى السلام ثم  
 في حال لا يذنها في سر وداء الصلوة كما ظهر في سائر العورة وغيرهما وانما في الصلوة فلا  
 الا فيحتاج ويكبر لليمنى ولا يرفع اليدين ويسجد وهذه السجدة ان يقال يسجد  
 ويكبر لليمنى خلفه وصورة وشق سمعة وبصرة بجعله وقوته ولو كان له واحد  
 في علية يسجد لكل مرة وان اتخذ المجلس فذلك على اظهر الوجوه وكيفية  
 الواحدة كالمجلس الواحد والركعتان كالمجلسين ولو كان يسجد على طائفة  
 لم يسجد ووراءها بين السجدة بين سجدة ثالثة لا يدخل لها في الصلوة وهي  
 في غير الصلوة ولا في غير الصلوة ولا في غير الصلوة ولا في غير الصلوة

في صلوة لا يجزئها الا ما يوجب في حق المأموم وان سجدة الامام ضلته ان  
 يجزئها وان لم يجزئها الا ما يظهر المذنب المأموم بسجدة وان كان المأموم يوجها  
 وسبق الامام بقدا قد اذنه فالصحيح انه بسجدة معتمدة بعدة في آخر صلوة نفسه  
 وان لم يسجد الامام فالظاهر ان المأموم يسجد ولا يظهر ان سهوة قبل قدانه  
 كسهوة بعد الاقدار والمشرع باليه حيث شرع سجدة ان يتبها جلة كما  
 في صلوة الصلوة ووقتها بعد ذلك قبل السلام على الجدة فلو سلم عليها اخذ  
 فان السجود على الاصح وكذا لو سلم نائبا وطان الفصل وان لم يظلمه فيصيح  
 انه بسجدة يكون عاندا الى الصلوة ولا يكرر السجود بكون سجدة  
 ثم قد بعد صورة السجود كما ذكرنا في المسوني وكذا لو انتهى الامام في الجمعة  
 فسجدوا بالسجود بان خروج الوضوء فانهم يتبها فظهرت ويجزئون السجدة  
 ولو كان انتهى بسجدة السجدة بان انه لم يسه فاصح ان يسجد في السجود والاشارة  
 سجدة الكلافة ويصح أربع عشرة آية على الجدة بها سجدة ان في صحيح وثبت بها سجدة  
 حق وانما في ثبوت الشكر بغير ان يان بها في غير الصلوة ولا في غير الصلوة على



تعدو أكثر من سبع النعمه وانما في الله من حيث لا تحسب وإذا  
 وأما في ليلة أو قسمة بعد ظهر العسبة وبكم ليلة وهو يوم الجمعة  
 في الكيفية والشركة ويجوز أن لها على الرحلة على ظهر الوجهين وكذا بعد الصلاة  
 خارج الصلوة وفي الصلوة جاز بالإخلاص **فصل** ما سوى الصلوة المرفوعة  
 فبما إن أحدهما ما لا ينسب له الجماعة وفيه الروايت النافعة للفريضة وهو مكان  
 قبل الصبح وكان قبل الظهر وكان بعده وكان بعد المغرب وكان  
 بعد العشاء ونقص في وجه ركعتي العشاء وركعتي فجر وكان قبل الظهر وفي  
 آخرها بعدة وفي وجه أربع قبل العصر والإستحباب شايئ للكل والكل في الركعة  
 المؤكدة والتجب بعضهم ركعتين خفيفتين قبل المغرب أيضا وكل الوتر ركعة وعاء  
 ثلاث عشرة ركعة وإذا أراد على واحدة كملت هذا فيقول الوصل والفضل والفصل  
 وإذا وصل فإن شاء تشهد ثم يركع وإن شاء أقصر على واحد في الأخيرة  
 ووتر الوتر ما بين صلوة العشاء وطلوع الفجر وفي وجه لا يجوز أن يكون ركعة  
 نحو قبل بعد العشاء والتجب أن يكون الوتر آخر صلوة في الليل فإن كان له

والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب

أحدى عشرة ركعة وفي  
 ثلاث عشرة ركعة وإذا أراد على واحدة كملت هذا فيقول الوصل والفضل والفصل  
 وإذا وصل فإن شاء تشهد ثم يركع وإن شاء أقصر على واحد في الأخيرة  
 ووتر الوتر ما بين صلوة العشاء وطلوع الفجر وفي وجه لا يجوز أن يكون ركعة

والله اعلم بالصواب

للمجد فيكون بوجوه وإن أدرك ثم انقضى للمجد أو بعد الوتر وقبل الصبح  
 ركعة واحدة وبقيت في الركعة الأخيرة من الوتر في نصف الليل ومن رمضان  
 ولا يفت في ما رتبته على الواجب والشهور والشهور ما في صلوة الفجر ويقول  
 قبل ذلك اللهم إنا نسئلك من غيرك وتهديك وتبين بينك وتوصل إليك  
 وتبقى عليك الجبر كله بيدك شكرك ولا تكفره وتخلع وتترك من غيرك  
 اللهم إناك بقيدك ذلك فعلت وسجدت إليك تسبيح وتحميد وتجويز وتخلي  
 عذابك إن عذابك بالكفار ملحق وتخل العذاب ههنا وتنجب الجهر به  
 وإفضاء تركه سجود الشهور كذا في صلوة الفجر ومن هذا القسم صلوة الفجر  
 وأما ما ركعتان وعاشا التي عشرة ركعة وتجب التسبيح وهو ركعتان ولو قبل  
 عرفة حول التسبيح بغيره أو تأخله أخرى ثاوية السنة ولا ما أدى كية  
 واحدة على الأظهر الركائب المقدمة على الفرائض يدخل فيها بدخول  
 وفي الفريضة والموجزة بدخل وفيها يقبل الفريضة ويخرج وفيها يخرج  
 وفي الفريضة وإذا تأتت الركائب أو غيرها من الركائب المؤجلة فالواقع أنها

والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب

للمجد فيكون بوجوه وإن أدرك ثم انقضى للمجد أو بعد الوتر وقبل الصبح  
 ركعة واحدة وبقيت في الركعة الأخيرة من الوتر في نصف الليل ومن رمضان  
 ولا يفت في ما رتبته على الواجب والشهور والشهور ما في صلوة الفجر ويقول  
 قبل ذلك اللهم إنا نسئلك من غيرك وتهديك وتبين بينك وتوصل إليك

وتبقى عليك الجبر كله بيدك شكرك ولا تكفره وتخلع وتترك من غيرك  
 اللهم إناك بقيدك ذلك فعلت وسجدت إليك تسبيح وتحميد وتجويز وتخلي  
 عذابك إن عذابك بالكفار ملحق وتخل العذاب ههنا وتنجب الجهر به

وإفضاء تركه سجود الشهور كذا في صلوة الفجر ومن هذا القسم صلوة الفجر  
 وأما ما ركعتان وعاشا التي عشرة ركعة وتجب التسبيح وهو ركعتان ولو قبل  
 عرفة حول التسبيح بغيره أو تأخله أخرى ثاوية السنة ولا ما أدى كية

واحدة على الأظهر الركائب المقدمة على الفرائض يدخل فيها بدخول  
 وفي الفريضة والموجزة بدخل وفيها يقبل الفريضة ويخرج وفيها يخرج  
 وفي الفريضة وإذا تأتت الركائب أو غيرها من الركائب المؤجلة فالواقع أنها

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب



تاریخ  
تاریخ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

2/3



والتحليل في الفقه على ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى

والتحليل في الفقه على ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى

التبديين والوجع والعطش والتبدين ومداقية الأوجعين وكما إذا خاف على نفسه

أوصاله من ظالم أو خاف من غير الغرم وملازمة وهو مضمون كما إذا كان عليه

عقوبة ترجو العقوبة لو غلبت أيا ما إذا كان عاريا أو على جناح الشرف

والرفقة برخلون وكذا إذا اهل باله راحة كرهية وهو في وأما يكون

التمريض عند إذا لم يكن للريض عهد وإن كان له مشهود فإن كان

قريباً مشرفاً على الوفاة وكان تيسر به فهو عهد أيضاً في الحلف

والأفلا بعدد ما قام عام كالطرح للرج العاصفة والوجل التمدد عند

أيضا في أصح الوجهين فصل من لا اعتداد بصلوة كالحج والحد

والكاف لا يجوز أن يعلم حاله الإفتاء به ومن اعتد بطلان صلوة غيره

لم يجز له الإفتاء به وذلك إذا اختلف أصحابنا في اعتبار القبلة لا

يتعلق بعضها ببعض وكذا في الأواني إن كان الظاهر منها واحداً وكذا إن كان

أكثر من واحد في أحد الوجهين وأصحها أنه يجوز الإفتاء حاله تيسر

إنا في الإمام للجارية فإن غلب على قلبه طهارة إنا عن كيانها فله

والتحليل في الفقه على ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى

والتحليل في الفقه على ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى

والتحليل في الفقه على ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى

فله الإفتاء به بلا خلاف قاله الأواني أنه أحد ما يحسن إن غلب على قلبه طهارة فله

أحد ما يحسن فله الإفتاء به ولا على الأواني أن يفتي بأحدهما فإذا أفتي

بأحدهما لا يفتي بالثاني ولو أشبهت حصة أو إن أحدهما يحسن على

رجال فطن كل واحد منهم طهارة واحد فوضاه به وأما كل واحد منهم

أصحابه في صلوة من الصلوات الخمس فتدين بالضعف ولا على الأواني أن يفتي

كلهم النساء إلا إمام النساء فإنه يفتي بالمعزب والعبارة الشاملة

أن كلهم يفتي ما كان ما موافقه آخر وهذا إذا كان اعتداده بطلان

صلوة الغير لا من جهة اختلاف العلماء فإن كان جهة اختلاف العلماء كالنساء

يفتي بالحق وقد مر فرجه ولم يوضاه فافتى الوجهين أنه لا يجوز الإفتاء

به أيضاً وإن اعتد الحق وصى ولم يوضاه فافتى الشافعي به فلا غير

جوازاً والمأخوذ من لا يفتي بصلوة غير النساء ممن لم يجز له ولا في

والعلم بالدين لا يجوز الإفتاء بهم وكذا الأواني لا يفتي القاري به على اليد

ففي القديم يفتي به في التربة دون الجحرية ولا في موالذي لا يطاوعه

والتحليل في الفقه على ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى  
والأصل في الأصول هو ما مضى



لسانه بالقافية او بغيرها **وهو الذي** **يبدل حرفا في حرف** في  
 غير موضع الاغلام **والا نفع** **وهو الذي** **يبدل حرفا بحرف** **والذي** **في** **الترخا**  
 منع اصل الشديدي ويجوز انشاء الا نفع **يا نفع** **ولا** **امامة** **الانعام** **والنساء**  
 والعمان في الفراءه **واذا كان** **الكن** **مقتر** **المعنى** **مثل** **نصف** **او** **مبطل** **الله**  
**فيل** **السنين** **هو** **مبطل** **للصلوة** **في** **حق** **من** **بطاوعه** **ليائه** **وامكنه** **العلم**  
**وان** **له** **بطاوعه** **ليائه** **او** **لم** **يقض** **من** **الزمان** **ما** **يمكن** **للعلم** **فيه** **كان** **كان**  
**كان** **في** **القافية** **هو** **كلا** **نفي** **وان** **كان** **في** **غير** **القافية** **لم** **يتمتع** **بصحة** **الصلوة**  
**والافتداء** **به** **ولا** **يجوز** **افتداء** **الرجل** **بالمرءه** **ولا** **بالحق** **المشكوك** **في** **افتدائه**  
**لنفي** **بالمرءه** **ولا** **بالحق** **ويجوز** **افتداء** **الموتقى** **بالمسلم** **والقاسيل** **بالماسيح** **على**  
**والقائم** **بالقاعيد** **والمضجع** **ويجوز** **افتداء** **بالنبي** **والعبد** **والانعمى**  
**وهو** **البصر** **سواء** **على** **لا** **ظهر** **وكذا** **افتداء** **السلم** **بليس** **البول** **والطائر**  
**بالمحاضيه** **غير** **المخيمه** **فما** **صح** **الوجهين** **ولو** **بان** **بعث** **لا** **افتداء** **كون** **او** **ما**  
**اخره** **او** **كا** **في** **الظهر** **كفره** **وجب** **النساء** **وان** **كان** **تفحق** **كفره** **لم** **يجب** **على**

وهو الذي يبدل حرفا في حرف في غير موضع الاغلام  
 وهو الذي يبدل حرفا بحرف والذي في الترخا  
 منع اصل الشديدي ويجوز انشاء الا نفع يا نفع ولا امامة الانعام والنساء

على الاصح ولا يجزى اذ بان كونه جبا او تحديا او مستحيا الجائز خيب  
 ولا ظهر الوجوب اذ بان كونه اقبا اقربا على الجدي ولو اقدى تحقق ثم بان  
 كونه جلا فاصح الوجهين انه لا يفظ القضاء والعقد اقل بالاماميين  
 القاسي والاصح ان الاقطة اقل من الاقراء ولا يرفع وكل واحد  
 اقل من الاسن والنسب والجديد ان الاسن اقل من النسب  
 تساوى الحاضر والنسب في القفاي فدم يطاقه التوب البدن وحسن  
 الصوت وطيب الضعه وشبهها والوالد محل ولا يبه اقل من غيره  
 وان اخش ذلك الغير يصعب خرجه وهو اقل من مالك البععه ايضا  
 اذ كان في موضع ملوك ويساكن البععه بالحق ما كانا او غير ذلك اقل من  
 غيره فان لم يكن اهلا للتقدم فهو اقل بالتقدم والاصح ان المكزي  
 اقل من المكزي وان المبعه اقل من المسعير **السند** **اقل** **من** **البدن** **كان**  
**والمكزي** **اقل** **من** **البدن** **كان** **لا** **يقتدم** **المأمور** **على** **الامر**  
**في** **التوقف** **فان** **فصل** **ذلك** **في** **توقفه** **ملونه** **على** **الجديد** **ولا** **بان** **بما**

وهو الذي يبدل حرفا في حرف في غير موضع الاغلام  
 وهو الذي يبدل حرفا بحرف والذي في الترخا  
 منع اصل الشديدي ويجوز انشاء الا نفع يا نفع ولا امامة الانعام والنساء

وهو الذي يبدل حرفا في حرف في غير موضع الاغلام  
 وهو الذي يبدل حرفا بحرف والذي في الترخا  
 منع اصل الشديدي ويجوز انشاء الا نفع يا نفع ولا امامة الانعام والنساء

وهو الذي يبدل حرفا في حرف في غير موضع الاغلام  
 وهو الذي يبدل حرفا بحرف والذي في الترخا  
 منع اصل الشديدي ويجوز انشاء الا نفع يا نفع ولا امامة الانعام والنساء

وهو الذي يبدل حرفا في حرف في غير موضع الاغلام  
 وهو الذي يبدل حرفا بحرف والذي في الترخا  
 منع اصل الشديدي ويجوز انشاء الا نفع يا نفع ولا امامة الانعام والنساء



والأجانب الخلف ولغيره في باب العقب المثلون في مسجد الحرام يسديرون  
حول الكعبة ولا بأس بكون المأموم أقرب إلى جهتين من الإمام إلى جهة على الأضلاع  
ولذلك كان في جوف الكعبة وخلف جهتها وإن لم يتحصر مع الإمام الأضلاع فيجوز  
واحد وكف عن يمينه متخلفا قليلا فإن جاء آخر وهو في الصلوة فخرج من  
بجانبه لم يتقدم الإمام أو يتأخر المأمومان والظاهر في ذلك التحصيل  
أو رجل وصبي اصطفا خلفه وإن لم يتحصر الأضلاع فصفه خلفه  
سواء الواحدة والعدة ويقف الرجال خلف الإمام والصبيان خلفهم  
والنساء خلف الصبيان والنساء الخلف يقف إلى يمينهن ويمن  
وبكرة المأموم أن يقف فيقف ذيل يدخل الصفان وجدسه ولا  
يقرب إلى طرف يمينه واجدا بعد الحرم وللباعدة الجوز ويتوسط في  
صفه الإقفاة العلم بالصف لا يتأخر الإمام إماما هاديا أو يتأخره  
بعض الصفوف ويسماع صوت الإمام أو الترخيم وإذا اجتمع  
الإمام والمأموم في مسجد صح الإقفاة وإن تعدت المسافة بينهما



هذا هو الشكل الذي ذكره المؤلف في باب العقب المثلون في مسجد الحرام يسديرون حول الكعبة ولا بأس بكون المأموم أقرب إلى جهتين من الإمام إلى جهة على الأضلاع ولذلك كان في جوف الكعبة وخلف جهتها وإن لم يتحصر مع الإمام الأضلاع فيجوز واحد وكف عن يمينه متخلفا قليلا فإن جاء آخر وهو في الصلوة فخرج من بجانبه لم يتقدم الإمام أو يتأخر المأمومان والظاهر في ذلك التحصيل أو رجل وصبي اصطفا خلفه وإن لم يتحصر الأضلاع فصفه خلفه سواء الواحدة والعدة ويقف الرجال خلف الإمام والصبيان خلفهم والنساء خلف الصبيان والنساء الخلف يقف إلى يمينهن ويمن وبكرة المأموم أن يقف فيقف ذيل يدخل الصفان وجدسه ولا يقرب إلى طرف يمينه واجدا بعد الحرم وللباعدة الجوز ويتوسط في صفه الإقفاة العلم بالصف لا يتأخر الإمام إماما هاديا أو يتأخره بعض الصفوف ويسماع صوت الإمام أو الترخيم وإذا اجتمع الإمام والمأموم في مسجد صح الإقفاة وإن تعدت المسافة بينهما

بينها أو خلف الباء كصحن المسجد وصفيه أو حال بينهما بانيب على وإن لم يكن  
فالمسجد نظر إن كانا في قضاء فشرط أن يكونا مقابرين وهو أن لا يزيد  
ما بينهما على ثمانية أذراع فإن تلاحق شخصان أو صفان فالمسافة المذكورة  
تعتبر بين الأخير والأول وبين الأخير والإمام وهذه المسافة تعتبر  
لأبعد على وجه لا فرق بين أن يكون القضاء كله مؤلدا أو مقسما  
فلما أوجبه هكذا وبعضه هكذا لا يصح جعله لأشباع المظروف وغيره  
الذي يخرج إلى الشياخية بين الإمام والمأموم وبين الصفتين على الوجه  
وإن لم يكن في قضاء بل كان أحدهما قنبا والآخر في آخره نصيبه  
أو النسبة والبيت فافق الطريقين أنه إن كان بناء المأموم على البين  
أو البنا فشرط للأقفاة أن يوصل الصف من إحدى البنايين إلى  
الآخر ثم الرجعة إلى الأضلاع واقفا لا يصح على الأضلاع فإن كان خلف  
بناء الإمام فظهر الوجهين جواز الأقفاة أيضا بشرط تلاحق الصفوف  
فذلك إن لم يكون بين الصفتين أكثر من ثلاثة أذراع والطريق الثاني أنه

هذا هو الشكل الذي ذكره المؤلف في باب العقب المثلون في مسجد الحرام يسديرون حول الكعبة ولا بأس بكون المأموم أقرب إلى جهتين من الإمام إلى جهة على الأضلاع ولذلك كان في جوف الكعبة وخلف جهتها وإن لم يتحصر مع الإمام الأضلاع فيجوز واحد وكف عن يمينه متخلفا قليلا فإن جاء آخر وهو في الصلوة فخرج من بجانبه لم يتقدم الإمام أو يتأخر المأمومان والظاهر في ذلك التحصيل أو رجل وصبي اصطفا خلفه وإن لم يتحصر الأضلاع فصفه خلفه سواء الواحدة والعدة ويقف الرجال خلف الإمام والصبيان خلفهم والنساء خلف الصبيان والنساء الخلف يقف إلى يمينهن ويمن وبكرة المأموم أن يقف فيقف ذيل يدخل الصفان وجدسه ولا يقرب إلى طرف يمينه واجدا بعد الحرم وللباعدة الجوز ويتوسط في صفه الإقفاة العلم بالصف لا يتأخر الإمام إماما هاديا أو يتأخره بعض الصفوف ويسماع صوت الإمام أو الترخيم وإذا اجتمع الإمام والمأموم في مسجد صح الإقفاة وإن تعدت المسافة بينهما







فيما اذا لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة

انها لا صلوة وتبقى بالمائة ان تجزى على اربعة بحيث يكون ابتداءه بكل رجل  
منها ما جاز عن ابتداءه به ومقتضاها على قراءة منه ولو ساوقة لم يضر الا في  
الكبير لا قبل فان المساقعة فيه منع او تعفاد وان خلف عن الامام يركن  
بان فرغ الامام من ركن والمأموم بعد فبالبلة لم يبطل صلوة على الركوع فانه  
وان خلف يركن والمأموم بعد فبالبلة ان لم يكن هناك عند بطل  
صلوة وان كان هناك عند ركعة اذا كان الامام يركع القراءة وسبح  
قبل ان يتم المأموم الفاتحة فاحدا لوجهين انه ببايعة وتفظ البسة  
واصحها انه يتمها وتبقى خلف الامام ما يتسعة بثلثة اركان مفقودة  
وهي الاركان المطلوبة فان كان تركها تسبق على ثلثة اركان مفقودة  
فاحدا لوجهين انه يخرج عن مباحية وانظرها انه لا يخرج وبواقعة  
فيما هو فيه ثم يبدرك بعد سلام الامام ولو لم يتم المأموم الفاتحة او ما كان  
لا يستغاليه بلعنه الا يستغاج والتعوذ فهو معتذر وهذا في المأموم الموفق  
واقا السجود اذ ركع الامام في اتياء قرأه فلا صح انه ان لم يستعمل في

انما انما لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة

فيما اذا لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة

بما لا يستغاج والتعوذ قطع قرأه وركع معه ويكون عليه ركعة واحدة  
وان استعمل شي من ذلك لم يضر ان يقرأ بغيره من الفاتحة ولا يعقب  
للسجود ان يستعمل بالسنة بعد التحريم بل يبادر الى الفاتحة ومن يؤخذ  
التيبان فلو ركع مع الامام ثم تذكر انه سقى الفاتحة او سقى في رايها  
لم يفسد بها او يبدرك بعد سلام الامام فلو تذكر او سقى بعدها  
سبح الامام وقبل ان يركع هو فوجهان شبههما انه يقرأها وحده  
بغيره خلف معتقدها والثاني انه يركع معه ويبدرك بعد سلام  
وان تقدم المأموم على الامام نظر ان تقدم في التكبير لم يفسد  
صلوة وان تقدم بالفاتحة او بالتشهد لم يبطل صلوة ولا ركعة  
انه يفسد بذلك ولا يجب الاعادة واقا الركوع والتعوذ وغيرهما من  
الافعال فان تقدم يركن واحدا لم يبطل صلوة وفيه وجهان  
يبطل اذا تقدم يركن ثانيا وفي وجه انها يبطل اذا سبق اليه وان لم  
يتمه والتقدم يركن فضا عدا يبطل **فصل** اذا تقدم في

فيما اذا لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة  
فانما انما لم يرد عليه في الصلاة



في الصلاة ما كان من شأنه عند ركوعه وان لم يكن في صحيح التوابعين عند ركوعه

ارخرج من الصلاة بسبب امر اعطيت العدة فان قطعها المأموم والامام

في الصلاة ما كان من شأنه عند ركوعه وان لم يكن في صحيح التوابعين عند ركوعه

ما يجوز له ترك الجماعة ايديا ومنه ما اذا ترك الامام سنة مفصولة كما

لشبه الاول والوقوف ومنه ما اذا لم يقصر على قول الفرائض والمفردة اذا قلنا

في خلاف صلوة جاز في صحيح التوابعين وان كان الامام في ركوعه والمأموم في

اخرى وان المأموم الامام قائما كان او قاعدا ثم ان تمت صلوة الامام ولو

اتم المأموم صلوة كالمسبوق وان تمت صلوة المأموم او لا فان شاء

فارتد الامام وسلم وان شاء انظر بلبسك معه وما يقدره المسبوق

مع الامام اول صلوة وما ياتي به بعد سلام الامام آخر صلوة حتى

لو ادرك ركعة من الصبح وقت مع الامام فبعد في الثانية ولو ادرك

ركعة من المغرب فبعد في الثانية واذا ادرك الامام في ركوعه

مديحا للركعة ولو شك في انه هل ذكره فيه ام لا لم يكن بتركها

لها في طهر التوابعين وينبغي ان يكون للركوع بعد ان يكون للحرم فان

في الصلاة ما كان من شأنه عند ركوعه وان لم يكن في صحيح التوابعين عند ركوعه  
ما يجوز له ترك الجماعة ايديا ومنه ما اذا ترك الامام سنة مفصولة كما  
لشبه الاول والوقوف ومنه ما اذا لم يقصر على قول الفرائض والمفردة اذا قلنا  
في خلاف صلوة جاز في صحيح التوابعين وان كان الامام في ركوعه والمأموم في  
اخرى وان المأموم الامام قائما كان او قاعدا ثم ان تمت صلوة الامام ولو  
اتم المأموم صلوة كالمسبوق وان تمت صلوة المأموم او لا فان شاء  
فارتد الامام وسلم وان شاء انظر بلبسك معه وما يقدره المسبوق  
مع الامام اول صلوة وما ياتي به بعد سلام الامام آخر صلوة حتى  
لو ادرك ركعة من الصبح وقت مع الامام فبعد في الثانية ولو ادرك  
ركعة من المغرب فبعد في الثانية واذا ادرك الامام في ركوعه  
مديحا للركعة ولو شك في انه هل ذكره فيه ام لا لم يكن بتركها  
لها في طهر التوابعين وينبغي ان يكون للركوع بعد ان يكون للحرم فان

في الصلاة ما كان من شأنه عند ركوعه وان لم يكن في صحيح التوابعين عند ركوعه

فان انقصر على نكبة واحدة ونوى الفرم او الركوع لم تنف الحكم

وان توجه جميعا او نحوها لم تنف صلوة على الاصح واذا ادرك

الامام في الاعتدال فاعتد انشغل معه من ركن الى ركن فليكن او

لاصح انه يوافقه في قراءة الشاهد والتسبيحات والله اعلم

في اعتدلي التجددين لم يكثر الا ينقل اليها بخلاف الركوع واذا سلم

الامام فاذا كان ذلك الجالس موضع جلوس المسبوق قام فليكن وان

لم يكن موضع جلوسه فلا ظهر انه لا يكثر هذا الصباح

صلوة المسبوق فرائض الوفاء والعبادة يجوز قصرها

في السفر الطويل المباح ولا قصر فائس الحصر في غايته السركلة

افعال اظهرها الفرق بين ان يقضي في السفر فيجوز وفي الحصر فلا يجوز

ولا يدخل الحصر في الصبح والمغرب وان كان برجل عن بلدة فاذا بدأ

بجاء وركب الشريعة الا شبه انه ان كان قراء الشريعة عارضا دون

فلا يند بخاوتها ايضا فان لم يكن لها سورا فاذا بدأ السفر بجاء وقراء الشريعة

في الصلاة ما كان من شأنه عند ركوعه وان لم يكن في صحيح التوابعين عند ركوعه  
ما يجوز له ترك الجماعة ايديا ومنه ما اذا ترك الامام سنة مفصولة كما  
لشبه الاول والوقوف ومنه ما اذا لم يقصر على قول الفرائض والمفردة اذا قلنا  
في خلاف صلوة جاز في صحيح التوابعين وان كان الامام في ركوعه والمأموم في  
اخرى وان المأموم الامام قائما كان او قاعدا ثم ان تمت صلوة الامام ولو  
اتم المأموم صلوة كالمسبوق وان تمت صلوة المأموم او لا فان شاء  
فارتد الامام وسلم وان شاء انظر بلبسك معه وما يقدره المسبوق  
مع الامام اول صلوة وما ياتي به بعد سلام الامام آخر صلوة حتى  
لو ادرك ركعة من الصبح وقت مع الامام فبعد في الثانية ولو ادرك  
ركعة من المغرب فبعد في الثانية واذا ادرك الامام في ركوعه  
مديحا للركعة ولو شك في انه هل ذكره فيه ام لا لم يكن بتركها  
لها في طهر التوابعين وينبغي ان يكون للركوع بعد ان يكون للحرم فان



ولا يشترط مجاوزة الحواشي في الأطراف ولا مجاوزة البساتين والمزارع والحدائق  
 والمجمل عن العرب كما في المجمل عن البلدة ومن الحجاز في القحط يكون فيه مجاوزة  
 الحيلة فإذا خرج المسافر إلى الوطن فقد انتهى سفره والعصر الوصول إلى الموضع  
 الذي يشترط مجاوزته في الإبقاء وإن نوى الإقامة في موضع أربعة أيام  
 فصاعدا انقطع سفره بالوصول إليه ولا يجنب في الأيام الأربعة يوم  
 الدخول والخروج على الموضع وقما عرض له شغل وإقام لذلك في ليلة  
 أو ليلة فإن كان يتوقع نجرة كل ساعة وهو على عزيم أن يرحل في نجرة  
 فله العصر إلى أربعة أيام كما وصفنا ولا يقع أن له العصر بعد ذلك أيضا  
 إلى ثمانية عشر يوما فإن زاد لم يقصر قبل أن هذا الخلاف فيما إذا قام على  
 اتصال وعزمه أما إذا قام للخيار أو غوها فلا خلاف أنه لا يقصر وإن  
 كان يعلم أنه لا يتجرأ في مدة طويلة فلا يقع أنه لا يقصر والوصول  
 ستة عشر فرسخا لها ينبغي ولا يجنب منه مسافة الرجوع ويشترط  
 أن يكون فاصدا القطعة في الإبقاء فالحال لا يقصر وإن طال مدة ذلك  
 كما في السفر إلى مكة أو غيرها من الأماكن المشرفة على مكة أو غيرها من الأماكن المشرفة على مكة

ومن خرج فطلب عزمه أو إلى على أن يقصر عن ذلك وهو لا يقصر عن ذلك  
 لم يقصر وإن كان له في مقصده طريقان طويل وقصير فلك الطويل لا  
 يسوي له أو من فله القصر وإن لم يكن له عرض سوى القصر فاصح القولين  
 أنه لا يقصر وإذا تبع العبد سيده والزوج زوجته والحداد الحداد في السفر  
 وهم لا يعرفون مقصدهم لم يكن لهم القصر وإن قوا مسافة القصر  
 بعشرة أيام العبد والزوج والحداد في السفر ولو قصد سفر طويلا ثم بدا  
 له في الطريق أن يرجع انقطع سفره وإن رجع من ذلك الموضع فهو سفر جديد  
 ولا تثبت الرحلة في سفر العبد كرهيا العبد والزوج وكذا إذا سافر لطلب  
 أو قبل ربه أو لانتشار سفر أصبا حاتم تعلقه إلى مقصده فلا يسه أنه لا يتجرأ  
 ولو انتشر على مقصدا مقصده ثم نابت غير قصد فكأنه انتشر من ذلك الموضع  
**فصل** لو أئذى المسافر من غيره فيما سافر كان أو فيما الرقة  
 الإتمام وإن كان لا فليدار في خطبه حتى لو عرف الإتمام المسافر وتختلف فقهاء المسلمين أو يفرم على  
 وجب على المسافر من المصروفين الإتمام وكذا لو عاد الإتمام وأئذى بالجماعة  
 كما في السفر إلى مكة أو غيرها من الأماكن المشرفة على مكة أو غيرها من الأماكن المشرفة على مكة



وإذا قرئت الماعوم الإمام ولو قد صلوة عليه الإمام إذا استأنف وكذا لو  
 قد صلوة الإمام الميم أو بان تحديا فعليه الإمام ولو أذن من قبله  
 مساقا فإن عفا أو كن لا بد منه مساقا أو فقيم بل مرة في تمام ولو علم  
 أنه مساقا ولم بد منه سوى الفصلا الإمام لم يكره الإمام بهذا الشك  
 وإذا لم يعرف بنية الإمام فقلوبه بنية يتيه وقال إن قصر قصره وإن  
 أتم أتم لم يصح على ظهر الوجهين ومن شرط الفصانية الفصيرة  
 ابتداء الصلوة والحرمان فيها في الدعاء فلا يجوز الفصيرة أو في الإمام  
 أو لو تلو الفصيرة لا الإمام أو بدله أن يتم أو ردد في أنه بقصر أو يتم  
 بركة الإمام وكذا لو شك أنه هل تلو الفصيرة لا ولو قام الإمام إلى  
 الركعة الثالثة أو شك الماعوم فإنه يتم أو ساء فعليه الإمام ولو قام الإمام  
 إلى ركعة ثالثة بعد أن يقرأ ما ينصلي الإمام بطلت صلوة وإن كان ساءها  
 عاذا فتيهده لله وسلم وإن بدله أن يتم فعود ثم يتفق منها ومن شرط  
 الفصيرة أن يكون مساقا في جميع صلوة فلو تلو الإمام في ابتداء أو انتهت

أو انتهت الشيئة إلى أيا لإقامة وجب الإمام والفصيرة فضل بين الإمام  
 فاصح القولين إذا بلغ الشريك مراحل الصوم أفضل من الفطران كان  
 لا يصح غيره **فصل** في جواز الجمع بين الظهر والعصر بعد ما تأخر وأما  
 بين المغرب والعشاء كذلك فعليه الشراء أصح القولين أنه يجمع ذلك بغير  
 القولين كالفصيرة الأفضل لما يروى في وقت الصلوة الأولى أن يؤخرها إلى  
 الثانية والثالثة وفيها أن يقدم الثانية إليها وشرط الجمع إذا قدم  
 ثلثة الزينات هو أن يصلي الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء فلو صلاها  
 كذلك ثم بان فساد الظاهر بسبب فالفصيرة أيضا وفيه الجمع ووقفها  
 أو الصلوة الأولى يجوز في أيها أيضا في أصح القولين والمواضع وهي  
 أن لا يطول الفصل بينهما فإن طوّل بعدد أو بغيره لم يعبأ تأخير الثانية  
 إلى فيها أو باس الفصل البسيط والرجوع في الغرض بينهما إلى العادة ويجوز  
 للشيخ الجمع على الأصح ولا بأس بخلل التيمم والليل الخفيف ولا يجمع بينهما  
 ثم تذكر ترك ركعتين من الأولى فالأولى بإطالة الركعة الأولى وتعدية الثانية

وإذا كان الإمام على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة

وإذا كان الإمام على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة

وإذا كان الإمام على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة

وإذا كان الإمام على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة

وإذا كان الإمام على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة  
 فلو كان على الصلاة



هذا الفصل من كتاب الصلاة  
كتاب الصلاة في المساجد  
كتاب الصلاة في المساجد

بطلان الفصل إذا بطلت الأولى بطلت الثانية وله أن يبدئها جدياً ولو تذكر ركعة  
من الثانية فإن لم يطل الفصل بطلت وإن طال فالثانية باطلة ولا جمع للطل  
الفصل ولو لم يبدئها ركعة من الأولى والثانية أعاد كل صلوة في وقتها  
في حال تركه من الأولى ولا يجمع الجمع في حال تركه من الثانية أما إذا أحرز  
الأولى والثانية فلا بشرط الترتيب في المصلاة في الظهر والجمعة ولا بد

من تبيين الجمع عند الشروع في الصلوة ويجب أن يكون تأخير الأولى بنية الجمع  
والأصح أن يكون تأخير الأولى بنية الجمع بالتقديم قصر في تأخير الأولى في الصلوة  
الأولى وبين الصلوتين بطل الجمع وفي الثانية وما بعدها لا يسلط في الجمع  
الوجهين وإذا كان الجمع بالتأخير قصر في تأخير الأولى في الصلوة  
الفرج يجعل الأولى قضاء **فصل** يجمع الجمع بعد ما يفقد المصلي ركعة من الثانية  
أو الثالثة على المبدد والشرط عند التقديم وجود المصلي في أول كل واحدة من

الصلوتين ولا يظهر أنه بشرط وجوده عند التحلل من الأولى بقائه بشرط  
في سائر الأحوال والبرء والنجح كالصلاة أن كانا يندوبان ولا يظهر أنه يفتى بغيره  
في سائر الأحوال والبرء والنجح كالصلاة أن كانا يندوبان ولا يظهر أنه يفتى بغيره

تختص هذه الركعة بمن يصلي في الجماعة وبأبي جعدا بعدد بني آدم في طريقه  
**باب صلوة الجمعة** وهي فرض عين على المكلفين أواخر الزمان  
الحالين غير المرض وما في قضاءه فلا جمعة على من وجب ولا عبد استوفى فيه

الين والمذكر والمكاتب وكذا من بعضه رقيق على ظاهره وعلى غيره  
ومسافر وقريب ومعدى بعذر يرضى من الجماعة ومن يخطب صلوة  
من هؤلاء يخرجهم الجمعة عن الظاهر ولم يؤمنوا بغيره بعد حضور الجميع إلا  
المعدى بالمرض وما في قضاءه فلا يجوز له إلا أن يقرأ بقدره حول الوقت

إلا أن يرد الشقة بالانقطاع وجب الجمعة على الشيخ الكبير والزمين  
إذا وجد ركبا ولم تسع عليهما الركوب على الأعمى إذا وجد تأيلاً وأهل  
الفرج إذا كان فيهم من يتعقد به الجمعة كأهل البلاد في لزوم الجمعة  
فإن لم يكن البنا من بلدة إفرقية يقيم فيها الجمعة فعليه العترة هناك ولو كان

بنيلاً ومؤيداً من ربيع القوت يقيم على طرف البلد من قريتهم حتى لا يتحل  
صلواته لاثنين ولا يمنع ربح فإن لم يبلغهم فلا جمعة عليهم ولا يخرجهم

فإن لم يكن البنا من بلدة إفرقية يقيم فيها الجمعة فعليه العترة هناك ولو كان



إنشاء الجمعية بهذا الزوال اذ كان الشرع ما كان واجبا  
 او مندوبا اذ كان لا يملكه اذاعة الجمعية في الطريق والقصود اذ كان لا يملكه  
 صرا بالتحلف عن الرقعة والتجديد انشاء الشرع بالزوال هو بطلان  
 واذا اجمع قوم من لا يملكون الجمعية فاصح الوجهين انه يجب لهم الجماعة  
 في الظاهر وتنفقها اذ كان عندهم خيرا ولا يجب لهم الا بوقوع زوال  
 عنده كالمزلة واليمين ان يضي الظاهر في اذن الوقت ولكن بوقوع زواله  
 كرضي بوجوب الجمعية اذا خيرا الى الابد من عن اذكار الجمعية **فصل**  
 لجمعية من الشرط العاشر شرط احدها الوفاء وهو وقت الظاهر  
 فلا تنقض الجمعية على صحتها ولو لم يوف الوفاء ما تباع الجمعية لم يبرح  
 بها وصلوا الظاهر ولو وقع آخر صلوا منهم خارج الوفاء فانسب الجمعية و  
 يتموها طهر او يتابعون فيه فلا ينافيها الا قول بالسوق كغيره في  
 اصح الوجهين والثاني انه يتمها جمعية والذاني دارا لإقامة والمادها  
 ان تمام في خطبة النبوية التي هو اوطان المجتبهين واهل الخيام في الصحراء  
 بمرارة على ابيهم ودايمها

[illegible][illegible]



ان عاد واجل طول الفصل وكذا في الفصول على الخطبة ان تقصوا استقامتها  
وان عادوا بعد طول الفصل فاصح العواين ويحيى الاستيفان وان تقصوا

انه لا يصدق في جملة العوام ومن لم يتبع الامام الخليلي او الزكي  
 فاطهر العواوين انه لا يكون عليه الرأفة والحاسن خطابان قبل الصلوة  
 والخطبة حمزة اركان حمد الله تعالى والصلوة وسبعون نقض الحمد  
 والصلوة والحمد لله

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

والتقى على يد الشيخين المذكورين

أَنَّ الْفَرَاةَ تُجِبُّ وَأَخْبَاهَا يُقْبِنُهَا وَالْأَفْجِبُّ فِيهَا وَالْأَفْجِبُّ يُقْبِنُهَا  
وَالْأَفْجِبُّ يُقْبِنُهَا وَالْأَفْجِبُّ يُقْبِنُهَا وَالْأَفْجِبُّ يُقْبِنُهَا

أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَحْرُمُ عَلَى الصَّوْمِ وَلَكِنْ يَتَعَبُّ الْإِنْصَافُ وَفِي الْقَدِيمِ  
يَتَعَبُّ الْإِنْصَافُ وَيَحْرُمُ الْكَلَامُ عَلَى مَنْ يَتَعَبُّ الْعَطِيَّةَ وَتَبْنِي الْعَطِيَّةَ

[illegible]

والمعنى انهم لم يسمعوا بهما الا انهما  
 لم يسمعوا بهما الا انهما لم يسمعوا بهما

22.







من الجهر على لا يبرأ فان أكله أن يجهد على ظهره إن ادخله صل ولا  
 قالوا لا صلح الله بغير إلى أن يمكن ولا يؤتى برتم بغير أن يمكن من الجهر  
 قبل أن يكلم الإمام في الثانية فيجهد وح إذا أخرج من الجهر والإمام في القراءة  
 يشغل بالقرآن وإن كان في الركوع فاطح الوجهين أنه يكلم معه ويكون كما  
 يسوي وعلى هذا فلو كان الإمام قد رفع من الركوع لكنه كان في الصلوة  
 بعد قوافيه فما هو فيه ثم يقوم إلى ركعة أخرى وإن كان قد علم من الصلوة  
 لم يكن مذركا للجمعة وإن لم يتمكن من الجهر حتى يكلم الإمام في الثانية فاصح  
 القولين أنه لا يراى ترتيب صلوة فيه بل يتأخر وترتبع معه ويكون الجهر  
 في الركوع الأول على الوجه لا صلح ولا بأس بانظام الركعة من هذا الجهر  
 وذلك الركوع بل يتركه على هذه الركعة للجمعة على وجه الوجهين ولو جحد  
 جريا على ترتيب صلوة نفسه عن علم بأن المتابعة واجبة بطلت صلوة  
 وإن كان ساهيا أو جاهلا لم يقدر بجوده ثم إذا انتهى إلى الجهر في  
 ترتيب صلوة فالتقول أنه يجب به وعلى هذا فالظاهر أنه يكون

من الجهر على لا يبرأ فان أكله أن يجهد على ظهره إن ادخله صل ولا

قالوا لا صلح الله بغير إلى أن يمكن ولا يؤتى برتم بغير أن يمكن من الجهر

من الجهر على لا يبرأ فان أكله أن يجهد على ظهره إن ادخله صل ولا

قالوا لا صلح الله بغير إلى أن يمكن ولا يؤتى برتم بغير أن يمكن من الجهر

من الجهر على لا يبرأ فان أكله أن يجهد على ظهره إن ادخله صل ولا

يكون مذركا للجمعة هذه الركعة إذا قضى الجهر في الثانية قبل صلاة  
 الإمام ولو تخلف بالجهر بين ناسبا حتى يكلم الإمام في الثانية جريا  
 في أنه يكلم معه أو يراى ترتيب صلوة كافي لإتمام ومنهم من قطع  
 بالأول **باب صلوة الخوف** الخوف من العدو قد يكون يجب  
 بناء للناس أو بعضهم ترك الصلاة حال الصلوة فلا يسجد ولا يركع  
 وحيد ترك الصلاة الأولى إذا أتى ترك الثاني فيسقط إن كان العدو في جهة  
 القبلة فترتيب الإمام الغوم صفتين ويصلي بهم جميعا إلى الاعتدال  
 عن ركوع الركعة الأولى فإذا سجد سجدة واحدة الصفين السجدتين  
 وحسن الصف لا حرق فإذا قام الإمام والساجدون إلى الثانية سجد  
 الذين لم يجزوا معه فليجوابه في الركعة الثانية بجده الحارسون في الأولى  
 ويجزى الذين سجدوا إذا جلسوا للثالثة سجدوا ولو جوا به ونشهد الصفين  
 جميعا وسلم بهم وهذه صلوة صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة  
 أن يجزى فيان من صف واحد على الثاني في سجدة الصف الآخر في الركعة

من الجهر على لا يبرأ فان أكله أن يجهد على ظهره إن ادخله صل ولا

قالوا لا صلح الله بغير إلى أن يمكن ولا يؤتى برتم بغير أن يمكن من الجهر

من الجهر على لا يبرأ فان أكله أن يجهد على ظهره إن ادخله صل ولا

قالوا لا صلح الله بغير إلى أن يمكن ولا يؤتى برتم بغير أن يمكن من الجهر

من الجهر على لا يبرأ فان أكله أن يجهد على ظهره إن ادخله صل ولا



وحررت الزكيتين طائفة واحدة جازيا ايضا واظهر الوجهين ان لم يكن بعد  
 في هذا القبلة فيجوز ان يجعل الامام القاسم في بين يمينه جميع الصلوة  
 والفرقة الاخرى في رأس في وجه العدو ثم تذهب تلك الفرقة الى وجه العدو  
 ويحى الاخرى في يمينه اخرى فيكون له نافله وكذلك صلى رسول الله  
 يبين الخيل ويجوز ان يقرأ في بين يمينه يمينها في وجه العدو و  
 يقرأ بالآخرى في يمينه ركعة فاذا قام الى الثانية فافركه المنددون و  
 وأما الثانية في أنفسهم ولشهادتهم وسلموا وذهبوا الى وجه العدو  
 وجاء الأولون واخذوا به في الثانية فصلبها بهم واذا جلس للشهادتين  
 قاموا أموا انما يتكلمون ويحفظون وسلم بهم وكذلك صلى رسول الله صلى الله عليه  
 يذاب الرماح والاعطاش هذه احدى من صلواته يبين الخيل والاصح  
 ان الامام يقرأ الفاتحة في انظاره في الثانية ولا يخرج الى ان يقرأ التوحيد  
 وكذلك شهد في انظار الثاني وان كانت الصلوة متعزبا فيجوز ان يصلي  
 بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة وبالعكس اصح القولين ان الاول والى

في صلاة الفجر والاعطاش  
 في صلاة الفجر والاعطاش  
 في صلاة الفجر والاعطاش

في صلاة الفجر والاعطاش  
 في صلاة الفجر والاعطاش

في صلاة الفجر والاعطاش  
 في صلاة الفجر والاعطاش

ان يذبح فيجوز ان ينظر الاخرين في الشهادتين الاول ويجوز ان ينظرهم في الصلوة  
 الثالث والاصح ان الثاني والى وان كانت الصلوة رابعة فصلب بكل  
 طائفة ركعتين واصح الوجهين انه يجوز ان يجعلهم اسحق في يمينه  
 بكل فرقة ركعة اذا مضى الحاجة اليه وتقع صلوة الامام والفرقة الاولى  
 وسوى واحد والفرقة في محول في ركعتهم الاولى واصح الوجهين ان  
 سئلوا لفرقة الثانية في ركعتهم الثانية محول ايضا وسئلوا الاولى في ركعتهم  
 الثانية غير محول وسئلوا الامام في الركعة الاولى لمحو الركعتين وفي  
 الثانية لا يلحق الاولين وحل السلاج في هذه الامور في صلواته  
 لا يجزى اصح القولين في حاله الثانية اذا استندت خلفه الختم  
 الثاني ان لم يكن لهم تركه فصلون كما امكنهم ركبا نواشاة وتعدون  
 في ترك الاستيعاب وكذلك في الاعمال الكثيرة عند الحاجة على الاظهر  
 وتغير دون غير الصباح ويلفون الاشياخ اذا تلوك بالدم ان امكن  
 ولا يجوز الامساك ولا خضاء على الاقبيس فاذا لم يتيسر امام الركوع و

في صلاة الفجر والاعطاش  
 في صلاة الفجر والاعطاش

في صلاة الفجر والاعطاش  
 في صلاة الفجر والاعطاش



في صلاة الجمعة

الجمعة اقموا على الابرار وجعلوا الامانة بالجمعة انفسهم وجعلوا اقامة الصلوة هكذا  
وقال في الصلاة في المصباح وفي المصباح في المصباح وفي المصباح في المصباح وفي المصباح في المصباح  
عند الايام والجمعة في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح  
سواء اقموا على اقل صلوة شدة الخوف ثم بان خلافة وجه الفضل  
في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح  
الروايل ولا يجوز لبسه على النساء ولا طهراته محرم الا في شدة الحاجة  
على العوام الياسر الصبيان منه وبشئ ما اذا دعت ضرورة الى لبسه  
كالخروج الى المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح  
بجربا وحكمة ادبته لدفع الفل في شدة الحاجة في الصلاة كالصباح  
التي في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح  
ان كان لا يريد ان يترك وهو حال ان كان ذلك الغرض اكثر وكذا  
ان شئ في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح  
التي في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح في المصباح

على

في صلاة الجمعة

في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة  
وكذا في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة  
فاظهر الوجهين في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة  
كفاية في الصلاة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة  
يطولع الشمس في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة  
وهي كما ان تفتح المصباح فيها بدعاء الاستفتاح وبكثرة بعد سبغ  
بكبريات يفتن كل بكبرياتين بغير آية معدلة بجلل الله  
وبكثرة وتحمده وحسن ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله  
الا الله والله اكبر ثم يعقود بعد التكبيرات ويقرأ الفاتحة والحمد  
وبكبريات الثانية في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة  
بعد الفاتحة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة  
من العزيم لا من الابعاض واذا انتهوا وفر لم يعد اليها في الصلاة  
اليها ان لم يركع بعد ويخطب الامام بعد الصلوة في خطبتين فروعها



كثر فيها في الجمعة وتقبلت في عيد الفطر أحكام الفطر وفي الأضحية أحكام  
 وتبلغ الخطبة الأولى ببيع كبيرات تسمى والثانية ببيع وتحت أن يغسل  
 يسلو العيدين وأصح العوازم آخره قبل الجوف في النصف الثاني من الليل  
 وأن يخطب وينزل في الجمعة وإقامتها في المسجد وإن كان هذا  
 علم من قبله بمحوه وكذا إن لم يكن علمه فإظهار الوجه وإخراج الإمام  
 إلى الصلاة خلف من يصلي بالصلاة الأولى في الفجر وطريق الرجوع في  
 آخر الليل أو في الصباح إلى المسجد الإمام حين يستقبل بالصلاة ويقول في عيد  
**الحج الكبير** الذي غلب التمسك بغير العيدين في المناسك  
 المساجد والطرقات والأسواق مع رفع الصوت وإظهار الأفعال أنه بلام ذلك  
 إلى أن يخرج الإمام يسلو العيد والثاني إلى أن يخرج إلى الصلوة والثالث  
 إلى أن يرفع منها وهذا في وقت لا يصلي معه ويستثنى الحاج فلا يكسر لها  
 الأضحية بل يكتفي ببيع عيد الفطر الكبير في أبار الصلوة والثاني يجب  
 غيب المغرب طاعة والبيع وأضحية عيد الفطر في الحج يبيدونها

وبأكل عيد الفطر في الصلوة وبسنة  
 أو حتى من الأضحية على  
 وحده من الأضحية على  
 بالبارء أو على  
 لا جرم على  
 أو حتى من الأضحية على  
 أو حتى من الأضحية على  
 أو حتى من الأضحية على

من الأضحية على

من الأضحية على

لها غيب ظهر يوم الخرمون غيب الضحى إتيان الشرب وحسن  
 عشرة صلوة وكذا غير الحج في أحوال والثانية في بيوت تلك صلوة  
 قبل هذه بيوتها غيب المغرب في الخرم الثالث وعليه العمل كبير  
 غيب ثلث وعشرين أو لها صلح يوم عرفه وإظهار عصر الثاني من أبار  
 الشرب وأصح العوازم بخبات الكبير خلف العوازم والروايات المتعددة  
 وفيه الأبار وصحة التكبير السنوية أن يقول الله أكبر ثلاثاً  
 يجب أن يردد كثيراً الحمد لله كثيراً بحمد الله بكرة وأصيلاً يقول  
 بعد ثلاث لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر لله الحمد **فصل**  
 إذا شهد هذا الشهر يوم الثلاثين من رمضان قبل الزوال بركعة الحمد  
 البارحة قبلنا الشهادة وأطروا وصلينا العيد وإن شهدوا بعد غروب  
 الشمس لم يقبل الشهادة وإن شهدوا بين الزوال والغروب قبلنا  
 شهادة ثم وأطروا لكن طاهر المذهب أن صلوة العيد فائضة لأهله  
 أداء ولا يخفى أنه يجوز أيضاً في باقي اليوم وصحوة العيد بعد الغدق

من الأضحية على  
 من الأضحية على  
 من الأضحية على  
 من الأضحية على  
 من الأضحية على



كيفية صلاة الكسوف  
كيفية صلاة الخسوف  
كيفية صلاة الكسوف

**باب صلاة الكسوف**

انفق باب صلاة الكسوف وهو سنة وكيفية ان يخرج من بيته  
صلاة الكسوف مرة الفاعلة والسنة ويكبر ثم يركع ويقرأ ثم يركع  
مرة اخرى ثم يقبل ثم يجلس وكذا يفعل في الركعة الثانية وهو الركعة  
في كل ركعة فإيمان وركوعان ولا يجوز أن يزيد ركوعا ثالثا عند سجدة  
الخسوف لأن تقصيرا إلى واحد عند سعة الإقبال في الظهر والخصف  
والأول أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاعلة سورة البقرة وفي الثانية قل  
ما في آية فيها وفي الثانية قل ما في آية وفيها وفي الرابع قل ما في  
على القريب يسبح في الركوع الأول بقدر ما في آية من البقرة وفي الثانية  
بقدر ما في آية وفي الثانية بقدر ما في آية وفي الرابع بقدر ما في آية  
فربنا ولا يظهر أن السجدة لا تطول ويستحب أدائها بالجماعة والجماعة  
بالفردة في صفوف الفرد أو سرور في صفوف الخمس ثم عقب الإمام بعد  
خطبتين بقرضها المذكورة في الجمعة ويحتمل أن يقرأ على الجهر التوبة

**فصل**

تكون صلاة كسوف الشمس بالإفلاخ ويعود بها كسفة  
تكون صلاة كسوف القمر بالإفلاخ ويعود بها كسفة

وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف  
وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف

وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف  
وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف

كيفية صلاة الكسوف  
كيفية صلاة الخسوف  
كيفية صلاة الكسوف

كسفة وتكون صلاة كسوف الشمس بالإفلاخ ويعود بها كسفة  
تكون صلاة كسوف القمر بالإفلاخ ويعود بها كسفة  
أو قريضة اخرى فقدم القريضة إن خيف قوتها وإلا فاصح القولين  
تقدم صلاة الكسوف ثم يحطب الجمعة ويذكر فيها ما يتعلق بالكسوف  
ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عدد كسوف وصلاة جازية فقامت صلاة  
الجمعة ومن أدرك الإمام في الركوع الأول من صلاة الكسوف فقد

**باب صلاة الكسوف**

أدرك الركعة ومن أدركه في الركوع الثاني أو القيام الثاني فاصح  
القولين أنه لا يكون عليه شيء من الركعة **باب صلاة الكسوف**  
الاستسقاء وهي سنة عند الحاجة لأهل القرى والبادي وما  
ثانية وثالثة إذا تأخرت إلى جأته وإن تأخروا للصلاة ففعلوا  
فعلها اجتمعوا للشكر والدعاء وأصح الوجهين أنهم يصلون أيضا  
ينبغي أن يقرأ الإمام الناس يصوم ثلثة أيام أو لا وبالجملة  
والقربى إلى الله تعالى ويوجهه إلى الخروج إلى الصلوة في اليوم الرابع

وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف  
وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف

وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف  
وهذا الذي ذكره في صلاة الكسوف



الدَّاءِ نَسِيبًا فِي الدَّاءِ سِرًّا وَهِيَ الدَّاءُ مِنْ دُعَائِهِ وَهِيَ الدَّاءُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الْقُلُوبِ وَنُصِّلَ عَلَيْهِ وَنُذِرَتْ فِي صَفَائِرِ الْمَسِيرِينَ وَلَا يُظَرِّفُهُ

مجلسه اولیٰ فی ۱۵ شعبان ۱۳۰۲

استدلال







الايمن فيقبل شعده الايسر كذلك هذه غسله واحده وتحت الثلب  
 وان لبس ثيابا في الاكل والتدبير الكافور ثم يصب عليه الماء الفراح من روفه  
 الى قدمه بعد ذلك اليد وان يجعل في كل غسله شئ يسير من الكافور ولا  
 يخرج منه بعد الغسل غاسمه وجب لها ولا يجب اعادة الوضوء والغسل  
 على الصبح وتقبل الرجال الرجال والنساء النساء ثم يغسل الزوج  
 زوجته والسدا منه ولا يجوز العكس وكذا يغسل الزوجه زوجها اذا  
 غسل احدهما الاخر فيجب ان يلبس حرقه على يديه ولا يمسه ولو ما  
 رجل وتبرهنه الا اجنبية او امرأة وتبرهنه لغيره  
 فاطهر الوجهين انه يلبس الثلب واذا اراد ثم على الغسل جماعة فان  
 كان الميت رجلا قاولهم يغسله من سنكته انه اولى بصلوته وقا  
 المرأة قاول النساء يغسلها نساء الطيبة وينقذ من على الزوج في  
 اظفار ارجلهم واولهم من لها حرمته وبعد من بعد نساء الغرابه الا  
 ثم حال الطرية وزيهاتهم كافي الصلوة واطهر الوجهين ان الزوج يقدم على

على الرجل الاقارب ولا يبرئ الحرم طيبا ولا يؤخذ شعرة وخرقة  
 ولا ياتن يطيب المني على الاظهر والجدل انه لا يكره في غير الحرم فلم  
 الاظفار واخذ الثارب شعر الابط والعانة **فصل**  
 كل ميت من جنس ما يجوز له لبسه في الجوه واقبله ثوب واحد  
 ولا يفتد وجسه الميت بساطه ولا حب الرجل له ثوب ويجوز الزاد  
 الى حريمه ويجب الحنن للمرأة ومن كن منها في ثلب فلتكن ثلب لها فلتكن  
 بها يمس وعامة وان كن الرجل في حريمه فكن في اللعاف فيمسها  
 يجعلان لها وان كفت المرأة في حريمه فاربح الصلوة ان الاولى اذا  
 وخمار ويصنع ولعافان والثاني اذا وخمار وتلك لعاف و  
 يستحب ان يكون الكفن ابيض وحلة رأس مال التزكية وان لم  
 تبرك ثبنا فالكفن على من عليه النفقة من قريب وسيد وكذا  
 الزوج بلزقه كفن الزوجه وموتها في اصح الوجهين ولا يبرئ من  
 الحريم وزوجه الحريم ولا يلبس الحنيط ويكسب احسن اللعاف



وَأَوْسَعُهَا ثَمَّ الثَّانِيَةُ فَوْقَهَا ثَمَّ الثَّالِيَةُ فَوْقَهَا وَبَدَأَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ  
 خُوطًا وَبَوَضَعَ الْمِثْبَ فَوْقَهَا مُسَلِّمًا وَبَجَلَ عَلَيْهِ خُوطًا  
 وَكَافُورًا وَبَسُتَوْقُ الْبِنَاءِ وَبَجَلَ شَيْءٌ مِنَ الْفُطْنِ عَلَى  
 مَنَافِدِ الْبَدَنِ وَالْجَوَائِفِ وَبَكَفَ عَلَيْهِ الْمَلْفَافُ وَبَسَدَ  
 عَلَيْهِ بَسَادٌ فَإِذَا وَضَعَ فِي الْفِرْتِجِ **فصل** حَلَّ الْجَنَازَةِ  
 بَيْنَ الْعُودَيْنِ أَوْ لِي مِنَ التَّرْبِيعِ عَلَى ظَهْرِ الْوُجْهِنِ وَتَحْلِيلُ بَيْنَ الْعُودَيْنِ  
 أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْخَشَبَتَيْنِ الشَّخْصَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ وَيَكُونَ رَأْسُهُ  
 بَيْنَهُمَا وَيَجْلِسُ مُوَحَّرَ الْجَنَازَةِ رَجُلَانِ وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ  
 رَجُلَانِ وَيَسَاحِرَ رَجُلَانِ وَالتَّشْوِيقُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ وَالتَّسْنِ  
 الْإِسْرَاعُ بِهَا إِلَّا أَنْ يُخَافَ تَغْيِيرُ فِي الْمِثْبِ **فصل**  
 أَحْدَارُ كَانِ صَلَوةُ الْجَنَازَةِ الْبَسَةُ وَدَفْنُهَا كَوْنُهَا فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ  
 وَكَفَى نِيَّةَ الْفَرِيضَةِ مُطْلَقًا فِي أَصَحِّ الْوَجْهِ وَلَا يَشْرُطُ الْعَرْضُ  
 لَكُونِهَا فَرْضَ كَمَا نِيَّةُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمِثْبِ وَتَعْيِينِهِ وَلَوْ عَانَ



وَتَمَّازُهَا مِنْهَا بِأَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمِثْبِ وَتَعْيِينِهِ وَلَوْ عَانَ

هذا إذا لم يرد إلى المقبر فأنشأه  
 حنيفة

عَنْ وَخَطَا لَمْ تَضَعْ صَلَوةً وَإِنْ حَصَرَ آمَوَاتٌ تَوَيَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ  
 وَالثَّانِي الْتَكْبِيرُ الْأَرْبَعُ وَأَصَحُّ الْوُجْهِنِ أَنَّهُ لَوْ زَادَ عَامِسَةً  
 لَمْ يَطْلُ صَلَوةً وَأَنَّهُ لَوْ زَادَ الْإِمَامُ لَمْ يَتَابِعْهُ الْمَأْمُومُ بِلَيْلِهِ  
 فِي الْحَالِ أَوْ يَنْظُرُ لَيْلَهُ مَعَهُ وَالثَّالِثُ أَسْلَامٌ كَافِي سَائِرِ الصَّلَاةِ  
 وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ الْفَاتِيحَةِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ وَالْخَامِسُ الصَّلَاةُ عَلَى  
 النَّبِيِّ وَآلِهِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَأَصَحُّ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى آلِهِ لَا يَجِبُ الثَّانِي  
 الدُّعَاءُ لِلْبَيْتِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَالتَّاسِعُ الْقِيَامُ عِنْدَ الْقُدُورِ عَلَى الْأَصْحِ  
 لِيَجِبَ رَفْعُ الْبَدَنِ فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ وَالْإِسْرَاعُ بِالْفَرَاقَةِ هَذَا أَوْ لَكَ  
 عَلَى الْأَصْحِ وَالْأَصْحِ اسْتِحْبَابُ الْعُودِ دُونَ الْإِسْتِفْحَاحِ وَقَوْلُ  
 بَعْدَ التَّكْبِيرِ الْإِثْنَانِ اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ خَرَجَ مِنْ  
 رَوْحِ الدُّنْيَا وَسُغِفَهَا وَحُبُوبُهُ وَاجْتَابَهُ فِيهَا إِلَى طَلَبِهِ  
 الْفَرْدِ وَمَا هُوَ لَاهُ وَكَانَ بِشَهِدٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ  
 وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُ

هذا إذا لم يرد إلى المقبر فأنشأه  
 حنيفة  
 هذا إذا لم يرد إلى المقبر فأنشأه  
 حنيفة  
 هذا إذا لم يرد إلى المقبر فأنشأه  
 حنيفة



تَزَلِيكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ وَأَصْحَبُ قُضْرٍ إِلَى رَحْمَتِكَ وَتُبَّ  
 عَنِّي عَنْ عَذَابِيهِ فَاغْفِرْ لَهُ وَفَدِّ جَسَدَكَ وَأَغِيثْ لَكَ شَقِيئًا لَهُ  
 اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مَحْسُورًا فَرِّدْ فِي حَيَاتِهِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَضَاعًا فَغْفِرْ لَهُ  
 لِحَاوَزَعْنَهُ وَلَقَدْ رَحِمَكَ رَحْمَةً وَفِي فِتْنَةِ الصَّبْرِ عَذَابِيهِ  
 وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَى أَرْضَ عَنْ جَنَبِهِ وَلَقَدْ رَحِمَكَ  
 الْأَمَنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى بَعَثَهُ إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ  
 وَحَسَنَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَسَنَاتِنَا وَمَسِيئَاتِنَا وَشَاهِدْنَا وَعَادِ  
 وَصَغِيرَاتِنَا وَكَبِيرَاتِنَا وَذَكِّرْنَا وَأَتَانَا اللَّهُمَّ مِنْ لَجَبِيهِ مِثْلَ فَاحِيهِ  
 عَلَى إِسْلَامٍ وَمَنْ تَوَقَّيْتَهُ مِثْلَ قَوْفِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَتَقَبَّلَ  
 فَالصلوة على النبي مع هذا الدعاء الثاني اللهم اجعله قسطًا  
 لا يوبه وسلفًا ودخرًا وعطية وأغنيًا وأوسفيًا  
 وقيل به قوازيها وأفرج الصبر على قلوبها ويقول بعد التكبير  
 الدائم اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده واغفر لنا وله

اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له

اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له

له وتختلف المصنفين لم يكره مع الإمام الثانية أو الثالثة حتى يكمل الإمام التكبير  
 السابعة من غير عذر بطلت صلاته والوقوف الجواب واستقل القراءة  
 الفاجحة وإن كان في الصلاة على النبي أو في الدعاء فإن تجوز التكبير  
 الثانية وكما كبر الإمام الثانية فليكرمه وتبسط عليه القراءة وإن كان في  
 أثناء قراءته فاصح الوجهين أنه يقطعها ويبدأ بها وإذا سلم الإمام تدارك  
 المسبوق ما عليه التكبير وأظهر الوجهين أنه لا يأتي بها ساقبيل يحافظ  
 على الذكر والدعاء بينهما بشرط في صلوة الجازة بشرط سائر الصلوات ولا  
 بشرط فيها الجماعة وأنه يقطع الفرض بصلوة واحد والثاني لا يكمل من  
 والثالث من ثلثه والرابع من أربعة ولا يكمل بصلوة النساء وهناك  
 جهات على الأصح ويجوز الصلوة على الغائب ويجب تقديم الصلوة  
 على الذين يكن يجوز الصلوة بعد الذين ولا طهر يخص الجواب من كان  
 من أهل فرض الصلوة يوم التوبة ولا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بحال والجديد أن التوبة في الصلوة على الميت من الأولى وفي القديم

اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له

اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له  
 اللهم اغفر له



الامر بالعكس ولا يفر من الاقرار بالآب ثم ابوه وان علام الابن ثم  
 ابن الابن ثم الاخ والاصح تقدم الاخ من الابوين على الاخ من الابوة  
 ثم ابن الاخ ولا يورث ثم ابن الاخ للاخ ثم العصائب على التمام في الميراث  
 لتدفع الاموال حرام استحقاقهم واذا اجمع اثنان في درجة فلا ستر اولي  
 على الاصح اذا كان عدلا واخر اذا كان عبدا ويقع الامام عند ابن ابي عبد  
 حجر المروية واذا حضر بن جابر بعد الصلوة وجازا لخصه على صلوة  
 واحدة على الجميع كصلوة على ابي جابر اذا كان رجلا ولا يجب عليه الصلوة  
 انه يجب تكفينه في دفنه وان وجد عضو مسلم وعلم موته صلى عليه في القبط  
 ان شكله والى فهو كالكافر الا فان ظهر من ماله الجور كالانحلال في  
 الوجه من الصلوة عليه وان لم يظهر فان لم يبلغ حدا لم يكن نعم الزوج فيه فلا يولي  
 عليه ولما ان بلغ من اظهر الفلج والشهد لا يسل ولا يصل عليه والرداء لا تشهد  
 من مات في قتال لا كفار يسب من شياطين قتال فلو مات بعد ان يقض  
 الصلوة وفي قتال الباعين وفي القتال لا يسب من شياطين القتال فهو كغيره

كانت هذه احكام اسلامية  
 التي سلكها اولو الاسلام  
 فوسعوا وطولوا في طاعة الله  
 ودينه واولوا من  
 الدين ولم يسم بسبب من  
 دينه فظهرت من ماله بسبب الله

لا يسل ولا يصل عليه

كغيره على الاصح والاصح ان الجبيل اذا استبدل بغيره وان نجاسة الى اصابته لا  
 الشهادة لئلا يكفر في ثيابه الملتصقة بالدم فان لم يكن فاعلمه بغيره  
**فصل** اقل الفريضة نكاح الزوجة وتحريم من السباع ونكاح  
 التوسيع والغيث بقدر فاقية ونكاح المحرمات والحد في القتل وجوع  
 الميت على سفير الفريضة يكون رأسه على خيل الفريضة كمثل الميت من  
 قبله راسه يرتفع ويحمله الفريضة الرجال واوليهم بالدفن واوليهم بالصلوة  
 ولكن عند الدافين وراي وضع في القبر على جنبه الا من قسده الفريضة  
 وكسده وجهه الى جداره وظهره الى القبور ونحوها ويجعل للدين على فتح  
 القبر ويحرق عليه من دق ثلث خبثا يسد به من الثراب ثم يقال  
 بالساخي ولا يرفع نفس القبر الا بقدر الشبر والمذهب ان لا يرفع  
 في شكله افضل من التسميم ولا يدفن من ميتان في قبر واحد الا عند الضرورة  
 ولا يجلس عليه ولا يمشي عليه ولا يركب عليه ولا يمس عليه ولا يمس عليه  
 ولا يمس عليه ولا يمس عليه ولا يمس عليه ولا يمس عليه ولا يمس عليه  
 ولا يمس عليه ولا يمس عليه ولا يمس عليه ولا يمس عليه ولا يمس عليه

وان كان راسه يرتفع  
 وان كان راسه يرتفع  
 وان كان راسه يرتفع

لا يسل ولا يصل عليه



الذين بعده الى ثلاثة ايام وقال في غزوة المسلمين بالمسلم اعظم الله اجره  
وعقر لبيك وغزوة المسلمين بالكافر اعظم الله اجره وصبرك وفي  
غزوة الكافر بالمسلم عقر الله لبيك واحسن عزاك والبكا على  
الميت جازي قبل الزهوي وبعد والندب حرام وهو ان بعد  
شمال الميت وكذا التباينة والجرح يضرب الصدر وغيره  
**كتاب الزكوة** قال الله تعالى واتوا الزكوة و

الزكوة نحوان زكوة الاموال وهي ثمان اقسام ما تعلق بعباد مال في  
اعيان الاموال التي تعلق بها ثلثة اشياء اولا الجوان وتخص الزكوة  
منه بالعم فلا تجب في الجمل والرفق ولا ينفق بولد من الظباء والنعيم  
والنعم اويل والبقير والنعيم ولا زكوة في الايل حتى يبلغ خمس اشياء  
شاة ولا زيادة حتى يبلغ عشر اشياء ثانيا ولا زيادة حتى يبلغ  
خمس عشرة فيها ثلث شياء ولا زيادة حتى يبلغ عشرين فيها  
اربعة شياء ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في سب وثلاثين

قال في شرح التلخيص وهو مشكوك في دواء بياض العين  
 ودمع الدمع والفتار كرهه  
 وجوز ان يكون في غزوة الكافر بالمسلم اعظم الله اجره  
 عليه ولا تضاع عدل وهذا الذي في نسخة اخرى  
 قال في شرح التلخيص وهو مشكوك في دواء بياض العين  
 ودمع الدمع والفتار كرهه

في غزوة المسلمين  
 في غزوة الكافر

فحسن عزاك

وثلثين بنت لبون ثم في سب واربعين حصه ثم في احدى وسين  
 حصه ثم في سب وعين بنتا لبون ثم في احدى وسين حصان ثم في  
 مائة واحدى عشرين بنتا لبون وبسفر لا يزيد على  
 ان يجب في كل اربعين بنتا لبون وفي كل حين حصه وبسفر  
 الواجب بكل عشر يزيد وبنت المخاض التي تمت لها سنة والذكر  
 ابن مخاض وبنت لبون التي تمت لها ستان وللحصه ثلث

سين وللحصه اربع سين والثاة الربعة اقسام  
 الجذع والقصان وهي التي تمت لها سنة في اظهر الوجهين وسنة في  
 او اثنيتان من العز وهي التي تمت لها ستان في اظهر الوجهين وسنة في  
 والاظهر اربعة ثمانية ما لا يبعين غالب غم البلد وان يجوز ذكره  
 انه يجوز اخراج غير مائة وخمس وعشرين مكان ثمانية وخمسة  
 بنت مخاض ولم يجزها وعنده ابن لبون جاز اخذ منه والمعيمة العدة  
 ولا يملك اخراج كريمة لئلا تمنع العدة الى ابن لبون على اظهر الوجهين

في غزوة المسلمين  
 في غزوة الكافر  
 في غزوة المسلمين  
 في غزوة الكافر

في غزوة المسلمين  
 في غزوة الكافر  
 في غزوة المسلمين  
 في غزوة الكافر

في غزوة المسلمين  
 في غزوة الكافر

في غزوة المسلمين  
 في غزوة الكافر



عن محمد بن عيسى بن عمار عن

عن محمد بن عيسى بن عمار عن

وَبُخْدَ الْحَيِّ بِلَا عَنْ بَيْتٍ خَاضٍ وَهُوَ بُوْخْدُ الْحَيِّ بِلَا عَنْ بَيْتٍ لَبُونِ  
 عَلَى أَظْهَرِ الْوَجْهِ وَإِذَا أَخْرَجَ فَوْضَ مَا سَبَّحَ بِهَا بَيْنَ كَاتِبَيْنِ الْإِيلِ  
 وَهُوَ أَرْبَعُ حَمْسِينَ وَخَمْسُ أَرْبَعِينَ فَالْمُخْرَجُ أَنْ الْوَلِيَّ بَاتِغَ  
 خَافِي وَخَمْسُ بَيَاتٍ لَبُونِ وَلَا يَتَعَيَّنُ خَافِي فَإِنْ وَجِدَ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ  
 فِي مَالِهِ أَخَذَ وَلَا يَكُفُّ حُصْلُ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ وَاحِدَهُمَا فَكُلُّهُ  
 حُصْلُ مَا شَاءَ عَلَى أَصْحَى الْوَجْهِ وَالثَّانِي عَلَيْهِ حُصْلُ الْأَعْيُطِ لِلْفَقْرَاءِ  
 وَإِنْ وَجِدَ أَحَدَهُمَا فَلَا ظَهْرَ لَهُ بُوْخْدَ الْأَعْيُطِ وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْهُ أَنْ كَانَ فِي الْوَجْهِ  
 فِيهِ تَلَيُّسٌ مِنْهُ أَوْ قَصِيرٌ مِنَ السَّاعِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَصِيرٍ مِنَ الْجَائِعِينَ  
 وَفَعَلَ الْمَوْقِعَ وَلَا تَصَحُّ أَنْ يَجِبَ مَعَ أَخْرَاجِ قَلْبِهِ الْفَقْرَاءُ وَأَنْتَ لَمْ  
 يَجِبْ حُصْلُ شَيْءٍ بِهِ بَلْ يَجُوزُ أَخْرَاجُ الدَّارِمِ وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بَيْتٌ  
 خَاضَ لَمْ يَجِدْهَا وَعِنْدَهُ بَيْتٌ لَبُونِ أَخْرَجَهَا وَأَخَذَ شَائِبَتَيْنِ إِذَا  
 عَشْرَتَيْنِ دَرَاهِمًا وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بَيْتٌ لَبُونِ وَلَمْ يَجِدْهَا وَعِنْدَهُ  
 بَيْتٌ فَخَاضَ أَخْرَجَهَا مَعَ شَائِبَتَيْنِ أَوْ عَشْرَتَيْنِ دَرَاهِمًا وَالْأَخْيَارُ بَيْنَ الْوَجْهِ

عن محمد بن عيسى بن عمار عن  
 عن محمد بن عيسى بن عمار عن  
 عن محمد بن عيسى بن عمار عن

عن محمد بن عيسى بن عمار عن

عن محمد بن عيسى بن عمار عن

الثَّانِي وَالْأَخْيَارُ إِلَى قَطْرِ الْخَيْرِ وَالْأَخْيَارُ فِي الصُّعُودِ وَالْقَوْلُ إِلَى الْمَالِ  
 عَلَى الْأَخْيَارِ وَهَذَا عِنْدَ الصَّحْبَةِ الْأَمْرُ إِذَا كَاتِبُ الْبَيْتِ خَاضَ أَوْ مَعْبُورٌ لَمْ  
 يَقُوصْ إِلَّا مَرَّةً إِلَى خَيْرَتِهِ وَبِهِ الصُّعُودُ يَدَّ جَبِينِ وَأَخَذَ خَيْرَتَيْنِ وَالْقَوْلُ  
 يَدَّ جَبِينِ مَعَ خَيْرَتَيْنِ وَلَكِنْ يَشْرَطُ أَنْ لَا يَأْتِيَ إِلَّا فَضْلًا إِلَى خَيْرَتِهِ  
 فَأَظْهَرَ الْوَجْهِ وَلَا يَجُوزُ طَلَبُ الْخَيْرِ إِذَا أَخْرَجَ بَدَلَ الْبَيْتِ ثَلَاثَةً  
 فِي أَحْسَنِ الْوَجْهِ وَبِهِ أَخْرَاجُ شَاةٍ وَعَشْرَةُ دَرَاهِمٍ عَنْ خَيْرَانِ وَاحِدَةٍ  
 إِخْرَاجُ شَائِبَتَيْنِ وَعَشْرَتَيْنِ دَرَاهِمًا عَنْ خَيْرَتَيْنِ **فصل** وَلَا زَكَاةَ فِي الْبَيْتِ  
 حَتَّى يَلْمُ ثَلَاثِينَ فِيهَا بَيْعٌ وَقَوْلُهُ ثَلَاثِينَ لَمْ يَسْأَلْ وَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَلْمُ  
 أَرْبَعِينَ فِيهَا مَسْئَةٌ وَهِيَ الْكُلِّيَّةُ لَهَا سِتَانٌ وَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَلْمُ  
 سِتِينَ فِيهَا تَبْعَانِ ثُمَّ يَسْفَرُ الْحَسَابُ فَقَوْلُ ثَلَاثِينَ بَيْعٌ وَقَوْلُ  
 أَرْبَعِينَ مَسْئَةٌ وَتَبَعُ الْوَلِيَّ بِإِدْعَاءِ عَشْرَتَيْنِ **فصل** وَلَا زَكَاةَ  
 فِي الْغَنَمِ حَتَّى يَلْمُ أَرْبَعِينَ فِيهَا شَاةٌ وَلَكِنْ جَدُّهُ مِنَ الْغَنَمِ إِذَا  
 ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ وَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَلْمُ مِائَةً وَاحِدَةً وَعَشْرَتَيْنِ فِيهَا

عن محمد بن عيسى بن عمار عن

عن محمد بن عيسى بن عمار عن  
 عن محمد بن عيسى بن عمار عن  
 عن محمد بن عيسى بن عمار عن



شأنان و در زیاده حق بیع ما با این قبضه است و در زیاده حق بیع اربعه

فيها أربع شيا<sup>ه</sup> تم لتغير الحيا<sup>ة</sup> في كل ما يشاء **الحمد لله** إذا أراد الله  
نوع ما شئ<sup>ه</sup> أخذ<sup>ه</sup> القوم منه وأصح الوجهين أنه يجوز أخذ<sup>ه</sup> من الأصناف

وبالعلس بشرط رعاية الغنية وإن اختلف النوعان كالنصان والخرم الغنم

فَأَحَدُ الْمَوْلَيْنِ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْلِبِ فَإِنْ شَهِدَا أَخِذَا لَا غَيْطَ وَاطْلُقْهَا إِنَّهُ

يُخْرَجُ مَا شَاءَ بَشْرُطُ أَنْ يُقْطَعَ الْخُرْجُ عَلَى التَّوَعُّنِ بِأَعْيَادِ الْعِدَّةِ فَإِذَا

كَانَ ثَلَاثُونَ مِنَ الْجَزْءِ وَعَشْرٌ مِنَ الْفَضْلِ فَعَلِمَ الْفَعْلُ الْأَوَّلُ بِحَدِّ الْفَعْلِ

وَعَلَى الثَّانِي يُوحَى مَاعَزُهُ أَوْ صَائِنُهُ نَفْسَهُ تَلْفِظُ أَرْبَاعًا مَعَهُ وَيُؤْتِيهِ:

صائفة ولا يوجد الكركم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

دعوى على اظهر الوجهين ولا يؤخذ الصغير الا اذا كانت هاشية كلها

مستشاراً على الجليل ولا يوحى الربى وفي حديثه العهد بالساج والأكولة

وهي السمعة للأكل وهي الماخض وهي الحامض ولا خبار لها لأن توت السمعة

و در هر دو آن که در این کتاب مذکور است

وَأَمَّا بَيْنَنَا وَمَنْ بَيْنَهُمْ فَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِرْقَةٍ خَلِيفَةً لِّلْآخَرَةِ ۚ

18

والتحقيق بطريق علمي الاستم قالوا لا يعرفون الى  
 جهة عيسى بن مازن ولا ولدها ولا يسمونه  
 عن الامم الى شهر بن محرز

تسبب الماشية الى اصابه  
السله والفسلح في ريعه شاة  
كل صنفه وباران كل  
صنفه وباران كل

وذلك دينار ونصف لدار الفنون  
وذلك دينار ونصف لدار الفنون

سپهسالار و صفی‌الملک و سید و شاهین و شاهین  
و شاهین و شاهین و شاهین و شاهین

...



عَالَمٌ بِهَا **و** إِذَا شِئْتُمْ أَتَيْنَا بِقَصَائِدٍ فِي نِصَابِ الْمَاشِيَةِ بِشَرِّهَا

او انشاء زكنا زكوة رجل واحد ولو خلط المالتين خلطه حواير فذلك

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّا مُتَجِدُونَ ۚ إِنَّكَ تَفْقَهُ مَا هِيَ تَجِدُ ۖ أَفَلَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ ۖ قَدْ جَاءَ الْفُلَ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ فَاصْبِرْ ۖ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ۚ إِنَّكَ أَتَيْتَ الْمَقْدَمَ ۚ

فيسطر في العاين ان يكونا من هـ لـ جـ بـ

وَمَا كُنَّا لِنُؤْثِرَ الشِّرْكَ إِلَّا الْخِلَافَةَ وَالْأَسْرَ فِي حِلْطَةِ جُودِ

المالان في الشريعة والشرع والمالان في الشريعة والشرع

الرابع: القول لا بشرط في الخلطة وفي ما يشترط في غير ما سوى هذا

وَالزُّرُوعِ وَالْقَدِّينَ وَأَمْوَالَ الْيَتَامَى قَوْلُهُ أَظْهَرُهَا الثَّانِي

أَنْ يُنْبِئَ الْمَلَائِكَةُ فِي الظُّلُمِ وَالْجَوْنِ وَالْكَافِرِينَ وَالْحَارِسِينَ وَمَكَانَ

وَمَعَهَا **فِي** بَسْطِ لُجُوبِ الزُّكُوفِ فِي الْوَاسِئِ شَرْطَانِ أَحَدُهَا

ان منحة علمها حوال في ملكها ان النتائج الحاصل في أثناء الحول من الاول

بَعْدَ ذَلِكَ: رَدُّ الْأَصُولِ فِي الْحَالِ وَالْمُتَقَادُّ بِالْشَّرْطِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وغيره لا يقيم الى ما عدا في احوالهم

حَصَلَ نَبَاحٌ فَبَلَغَ النَّبَاحُ مَعَ الْأَصْلِ ضَبَابًا اسْتَوْفَى كَوْنَهُ مِنْ

5.



التمام وإذا اختلفت الشايعي والمالك في أن الشايع حصل بعد تمام الحول أو

قبلة فالقول قول المالك مجمل الشايعي إذا اختلفت ومهما زال ملكه في خلال

الحول بطل الحول فإن عاد إلى ملكه أو بادر له بمثل استأنف له الحول

الشايعان يكون سائمة فالملوكة في جميع الحول ومطعة لا زكوة فيها

وإن علف فيها دولة العظم فاشبه الوجوه أنه إن كان قد أنيس لها

قوله بلا ضرر يأن فلا يؤثر وإن كانت مؤثرا أو أكلت تلك الدوة

أو أكلها ضرر يأن فيقطع الحول وتسقط الزكوة ولو أعلفت السائمة

بنفسها القدر المؤثر من العلف فظهر الوجه في قطع القول فلو علف

بنفسها فظهر الوجهين أنه لا يجب الزكوة وأصح الوجهين أنه لا يجب الزكوة

في الواضح منهما من العوايل وإن كانت سائمة وتؤخذ زكوة الواضحة

كانت برأى المالك عليها وألا فقدت بواب أهلها وتعد في عدوها

على قول المالك إن كان قنم ولا قنعد ولا سهل عدا عند ضيق

**الفصل الثاني**

من أموال البنايات وتحقق الزكوة فيه والله

أعلم بالصواب

والصواب في جميع ما ذكرناه من أموال البنايات وتحقق الزكوة فيه والله أعلم بالصواب

والصواب في جميع ما ذكرناه من أموال البنايات وتحقق الزكوة فيه والله أعلم بالصواب

بالجواب وقول جيب والعتب من القمار والحطمة والشجر ولا زكوة والعتب

ومقتات بالإخبار من الجواب وما عداها من القمار والجواب المحض

فلا زكوة فيها على الجواب وحكيت عن القدم أو ال في النون والوعتران

العتب من القمار والحطمة والشجر ولا زكوة والعتب من القمار والحطمة

بضائيا وهو قدر عشرة أو سبق في البنايات الصغيرة فإن ما لم ين وبالكبر

وزنه سائمة في جميع ما ذكرناه من البنايات وسنة وأربعون مثاقيل ثم إن كان

الزكوة جلا يأن من العلف فلا يترتب فيه حصول هذا القدر في حال

الزكوة وإن كان يترتب غير حصوله ثم وزينا وبعبر في الجواب

هذا القدر بعد التصفية من البنايات ولا يدخل فتورها في الجواب

في غيره كالأرضين إن تبلغ عشرة أو سبق ولا بكل بضائين جيب

بعض أنواع جيب وأصلها التي تبقي من خروج من كل بضيفة فإن

لكنها أخرج الوسيط والعلوي فمجموع إلى الضيقة فإنه نوع منها لكن

تدعى في الفشر كالأرض ولا علم أن ذلك جيب بآية وهو جيب له

بعض أنواع جيب وأصلها التي تبقي من خروج من كل بضيفة فإن

لكنها أخرج الوسيط والعلوي فمجموع إلى الضيقة فإنه نوع منها لكن

والصواب في جميع ما ذكرناه من أموال البنايات وتحقق الزكوة فيه والله أعلم بالصواب

والصواب في جميع ما ذكرناه من أموال البنايات وتحقق الزكوة فيه والله أعلم بالصواب











كان يملك بما يملكه لا من جهة المعادن **فصل** في اركان الخس والحق  
 ان مضمرة مضمرة الزكاة ولا بشرط فيه الحول وبشرط فيه النصاب في بعض  
 بالتقديس على الاظهر والركاز ما يوجد على ضرب الجاهلية وما يوجد  
 على ضرب الاسلام ان علم ما يملكه من علمه وان لم يعلم فهو لقطه وكذا في  
 لم يفرق ان من ضرب الجاهلية او الاسلام وانما يملكه الواحد وتلقوه  
 الزكاة اذ وجدته في غائب وفي ملكه الذي احياه وان وجدته في مسجد  
 او شارع فالتقاهر انما لقطه وان وجدته في ملك غيره لم يملكه بل هو  
 للمالك ان ادعاه ولا فلتين يلقى الملك عنه وهكذا الى ان يلقى الحق  
 وان تنازع البائع والمشتري في الركاز الذي وجدته في الارض المسبعة  
 فالقول قول صاحب البدع بمسئله وكذا لو تنازع البعير والمسيح والمكزي  
 والمكزي **القسم الثاني** من زكاة المال ما يعلو بالقيمة دون الثمن  
 وهو زكاة التجارة وتغير فيه الحول والنصاب في وقت غير النصاب  
 احوال احدها جميع الحول وثانيها اوله واخره واسمها اخره لكن لو كان  
 في وقت واحد لم يملكه الا في وقت واحد

في زكاة  
 في زكاة  
 في زكاة

في زكاة  
 في زكاة  
 في زكاة

لور الى التقديس في حلال الحول وهو ناض عن النصاب قبل المتأخرين الى  
 انه يقطع الحول ويبدل حوله القليلة التي اشترها بذلك التقديس يوم  
 اشترها ولو لم الحول وفيه القليلة دون النصاب فظهر الوجهين  
 انه يقطع حوله بان يبطل حكم الاول ولا يصير المال مال التجارة  
 ويجوز النسيه وان كان يخرج عن كون مال التجارة ويجوز النسيه وانما  
 مال التجارة اذا افرئت منه التجارة ويجوز ان يكتب على سبيل المعاشرة  
 وذلك بان يشرى او باخذ عوضا عن دين على التجارة وكذا لو  
 توى الزوج في عوض الخلع التجارة والمرة في الصداق على اظهر الوجهين  
 ولا يكفي اقتران البيع بالكتاب لا على سبيل المعاشرة كاشد  
 ولا خطاب ولا شتر او بالقبض ثم ان ملك المال ينصاب من  
 التقديس في ابتداء الحول من يوم ملك ذلك التقديس ان ملك بما  
 دون النصاب من التقديس وتغير التقديس في ابتداء حوله من يوم ملكه  
 وجبه انه ان ملك ينصاب من السائمة يعني الحول على حوله السائمة

في زكاة  
 في زكاة  
 في زكاة

في زكاة  
 في زكاة  
 في زكاة

في زكاة  
 في زكاة  
 في زكاة

في زكاة  
 في زكاة  
 في زكاة



والأرباح الحاصلة من مال التجاره من غير نفوس المالك مضمومة الى ذلك  
 في الحول ومع التصرف غير مضمومة في اصح القولين فاذا اشترى عرسا مائتا  
 درهم وباعه بعد سنة اشترى مائة واصلها الى تمام الحول او اشترى بها  
 عرسا وهو ثيابا في ثلثها في آخر الحول فخرج الزكاة عن مائتين فاذا  
 سنة اشترى اخرى اخرج عن المائة واظهر الوجهين ان يباح مال التجاره  
 وثمار اشجارها مال التجاره وان جرها حول ومثلها يخرج للزكاة  
 من مال التجاره القيمة او القوم بما يتقدر الذي ملك به ان ملكه باحد  
 التقديرين وكان نصيبا وكذا ان لم يكن نصيبا في اصح الوجهين وان ملكه  
 بغير قفوم بغير نقد بل بغير الدراهم او الدنانير فان غلب التقدير  
 جسيما وبلغ باحدها نصيبا قفوم به وان بلغ بها قفوم بما هو اقل  
 للسالكين في ذلك الوجهين وفي الثاني يعتبر المالك وان ملكه  
 يتقدر وعرض فابايل التقدير قفوم بالتقدير الباقي بقوم بالتقدير  
 الغالب ويجب فطره عبيد التجاره مع زكاة التجاره ولو كان مال

زكاةها على  
 في مال التجاره  
 في مال التجاره  
 في مال التجاره

لا خلاف في سبيلها

مال التجاره سائمه لم يجمع زكاة العبيد والتجاره ولكن ان كان نصيب  
 احدى الزكوتين دون الاخرى فالواجب تلك الزكاة وان كان نصيبها  
 فالعديم زكاة العبيد على الحد الذي هو هذا ولو قدم حول التجاره بان يكون  
 مال التجاره بعد سنة اشترى نصيبا من التامة فوجان اطرها الله  
 يجب عند تمام حول التجاره زكاة التجاره ثم ينفع المول ويجب  
 زكاة العبيد في مال التجاره واذا قلنا ان العامل في مال التجاره لا يخرج  
 الى مال التجاره في زكاة رأس المال والربح جميعا على المالك فان اخرج  
 من مال التجاره فظهر الوجهين انها مضمومة من الربح وان قلنا ان العامل  
 يملك الربح بالطريق فعلى المالك زكاة رأس المال وحصة من الربح ولا  
 انه يجب على العامل بضآنه كحصة من الربح **النوع الثاني**  
 زكاة الرمن هو زكاة الفطر ويجب جزأين اثنى عشر مائة البعيد في  
 اصح الأقوال اثنى لومات له ولدا بعد الفريضة يجب فطره ولو ولد  
 له ولد في ليلة العيد لم يجب فطره ويستحب ان لا يؤخرها عنها ولو

مال التجاره سائمه لم يجمع زكاة العبيد والتجاره ولكن ان كان نصيب

احدى الزكوتين دون الاخرى فالواجب تلك الزكاة وان كان نصيبها

فالعديم زكاة العبيد على الحد الذي هو هذا ولو قدم حول التجاره بان يكون

مال التجاره بعد سنة اشترى نصيبا من التامة فوجان اطرها الله

يجب عند تمام حول التجاره زكاة التجاره ثم ينفع المول ويجب

زكاة العبيد في مال التجاره واذا قلنا ان العامل في مال التجاره لا يخرج

الى مال التجاره في زكاة رأس المال والربح جميعا على المالك فان اخرج



العبد ولا يجوز أخرجه من يوم العبد ولا يجوز من يجب عليه الفطرة الأولى فلا  
 على من نفسه ولا عن غيره إذا كان له عيدا قريب فسدان يجب  
 فطرهما على الأظهر والآخر فلا فطرة على من من نفسه ولا عن غيره وكذا  
 المكاتب على الأظهر ومن بعضه خرج يجب عليه فطرة بعضه الحر والبار  
 ومن لم يفصل عن قوته وقوت من في نفسه ليلة العبد وتوم ما يخرج  
 في الفطرة فهو مفسر وغيره أن يكون الحر فاضلا عن مكاتبه وعبد الكافر  
 بخلافه في نفسه على الأظهر ومن يجب عليه فطرة نفسه يجب عليه فطرة  
 من يجب عليه نفسه إلا أنه لا يجب على المسلم فطرة عبده وقريبه الكافر  
 وكذا فطرة الزوجية الدائمة وإذا أقر العبد ينفق على زوجته من كسبه  
 ولا يخرج الفطرة عنها وإذا أقر العبد على الأقران انفاق الأب وجب  
 عليه نفقة زوجته إليه وأصح الوجهين أنه لا يجب عليه فطرهما ولا غيرها  
 الفطرة في ذمة الزوج العسر بخلاف النفقة وأظهر القولين أنه يجب  
 على الزوجية الحر فطرة نفسها وعلى سيد الأمة فطرهما عند عسار الأمة

الزوج وأجرى هذا الخلاف في زوجة العبد والعبد المقتطع حرة في وجوب  
 فطرته قولان إن أوجبنا وهو الظاهر فلا ظهر أنه يجب إخراجها في المال  
 ولا يجوز التأخير إلى عود العبد ولا يصح أن من أسر بعض صاع بلومه  
 إخراجها وأنه لو فصل صاع وهو ينجح إلى إخراج فطرته وفطرة غيره  
 يقدم فطرة نفسه وأنه لو فصل صاعان يقدم نفسه بإحدى هاتين  
 الزوجية على الأقران في الصاع الثاني ويقدم من الأقران وكذا  
 الصغير الأب ثم الأم ثم الولد لكن **صالح** الواجب في الفطرة  
 صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث رطل فيكون الصاع  
 بالأرطال خمسة وثلاثون بالوزن ستمائة وثلاثة وتسعون رطلا  
 وثلاث وثلثه الأقوات العشر والأقطار أيضا في الأقوات العشر  
 وأصح الوجهين أن يخرج الفطرة لا يفتى بين الأقوات بل يفتى  
 غالب قوته في أحد الوجهين وغالب قوتها لبلد في أصحها ولا يفتى  
 بالفتى أنه لا يجوز العدل عنه بمال وإنما يعنى به أنه لا يجوز



العدول إلى ما هو أدنى منه ويجوز إخراج الأعلى والنظر في الأعلى والأدنى إلى  
فأحد الوجهين وإلى باده الصلاة للصلاة في باب في أحدهما فلو جاز  
التميز والذكر ولا شبه أن لا يخرج من التميز وأما التميز في باب  
ويجوز أن يخرج عن نفسه أو أحد غيره في باب الغائب عن آخره أو  
أعلى منه ولا يجوز أن يخرج عن الواحد نصف صاحبه من الغائب نصفه  
بما هو أعلى منه ولو كان ثوب بأكبره ثوب بأكبره ثوب بأكبره ثوب بأكبره  
أن لا يغير ثوب بأكبره ولو كان أهل البلد يفتنوا في أنصافا  
تختلف وليس بينهما بأعلى من بعض فخرج ما شاء وأما فضل إخراج

الأشرف **فصل** بين ما ذكرنا أن فطره الشخص قد يجب عليه  
وقد يجب على غيره لكونه في نفسه وأما ذكره المال فما يجب به إلا  
والحجبة فلا يجب على الكافر إلا صلى ويجب على المزدان حكما أيضا  
ملكه ولا زكوة على من ولا مكاتب يجب على من ملك بتبعية آخره  
في صحيح الخبر ويجب في مال الصبي والمجنون **فصل** في زكوة

في زكوة

في زكوة

الزكوة في المال المصروف في المسألة لا يخرج على الأصح وأما يجب الإخراج  
إذا عاد إليه ولا يصح أنه لا يخرج الشئ قبل البصق على العوائق بل يقطع  
أن زكوة في المال الغائب لم يكن مقدرا عليه فهو المصروف أن كان مقدرا  
عليه وجب إخراج الزكوة منه في الحال والدين على الغرض لم يكن إلا زكوة  
الكتابة لو كان ما شبه فلا زكوة فيه وإن كان عروضا تجارة أو ديار  
فكذلك الحكم على القديم والصحيح أنه إن كان حالا وكان مقدرا  
لكونه المدين مقيما أو غيره فهو المصروف وإن كان ميسرا  
كان حالا وجب الزكوة فيه وجب إخراجها في الحال وإن كان مؤجلا فلا

أنه على الخلاف في المصروف فإن وجب المخرج الإخراج قبل البصق  
والدين لا يمتنع وجوبه لكونه على أصله أو الثالث أنه يمتنع في الأصل بالدين  
وهو القدان وعروض التجارة ولا يمتنع في الظاهر وعلى الأول لو أحاط الدين  
ووجب عليه فالحل في الخبر في وجوب المصروف وإذا اجتمع زكوة  
الدينين في زكوة في زكوة الدين أو الدين في زكوة الدين أو الدين في زكوة الدين

في زكوة

في زكوة



أَقْلًا وَالْغَنِيمَةُ قِلَّةُ الْغَنِيمَةِ إِذَا أَخَارَ الْغَنِيمَةُ مَلِكُهَا وَمَتَوَيْنَ وَقِيلَ لِخِيَابِ  
 حَوْلَ وَكَانَ أَكْثَرُ ضَعْفًا وَاحِدًا زَكَاةً وَيَلْغُ نَيْبُ كُلِّ وَاحِدٍ نَيْبًا أَوْ الْجَوْعُ  
 ضَبَاثًا وَالْوَضْعُ تَوَضُّعٌ بَعْدَ الْخَطَةِ وَبَيْتُ زَكَاةً أَوْ لَا لِمَنْ يَجِبُ إِذَا أَصْدَقَ  
 إِعْرَافَهُ ضَبَاثًا بِرَأْسِهِ مَعَهَا فَيُطْلَعُ إِذَا لَمْ يَلْحَظْ مِنْ تَوَمُّمِ الْأَصْدَاقِ  
 فَإِذَا أَرَى دَارًا أَرْبَعِ سِنِينَ بَعْدَ دِينَارٍ وَفِيهَا مَا فَطَرَ الْعَالَمِينَ  
 أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ عِنْدَ تَمَامِ كُلِّ سَنَةٍ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الْفَقِيرِ الْمُسْتَكْفِرِ  
 مَهْجَرًا عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةَ حَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ  
 وَعِنْدَ تَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ الْحَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَحَمْسَةً وَعِشْرِينَ  
 لِسَنَةٍ وَعِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثَةِ زَكَاةَ الْحَمْسِ لِسَنَةٍ وَحَمْسَةً وَعِشْرِينَ  
 لِسَنَةٍ وَعِنْدَ تَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ الْحَمْسِ وَسَبْعِينَ لِسَنَةٍ  
 وَحَمْسَةً وَعِشْرِينَ لَا زَيْعَ سِنِينَ وَأَتَانِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ عِنْدَ تَمَامِ  
 السَّنَةِ الْأُولَى زَكَاةُ جَمِيعِ الْمَالِ **فصل** يَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَقِيرِ إِذَا  
 حَصَلَ لِمَنْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ بِخَصْرٍ مَالٍ وَجِدَانٍ الْمَصْرُوفِ إِلَيْهِ وَيَجُوزُ أَنْ

الْمُسْتَكْفِرُ إِذَا كَانَ

الْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ

إِذَا كَانَ الْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ

وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ

أَنْ يُوَدَّى بِنَفْسِهِ زَكَاةُ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ وَكَذَا الظَّاهِرَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ وَيَجُوزُ  
 التَّوَكُّلُ فِيهِ وَالْفَقْرُ إِلَى الْأَمَامِ أَوَّلًا أَنْ يَكُونَ جَائِدًا وَغَيْبًا فِي السَّنَةِ  
 وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَتَوَدَّى مِنْ زَكَاةٍ مَالِيٍّ أَوْ فَرْضِ صَدَقَةٍ مَالِيٍّ وَمَا  
 أَشْبَهَهُمَا وَلَا يَكْفِي التَّعَرُّفُ لِقَوْلِ الْمَالِ وَأَمَّا الْوَحْمَنُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّعَرُّفُ  
 لِلصَّدَقَةِ وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ وَلَوْ عَيْنَ مَالًا لَمْ يَصْرَفْ إِلَى غَيْرِهِ وَيَجِبُ  
 عَلَى الْوَلِيِّ السَّنَةِ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ مَالِ الْيَتِيمِ وَالْمَجْنُونِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ  
 عِنْدَ التَّعَرُّفِ إِلَى الْوَكِيلِ فِي الظَّاهِرِ وَالْوَحْمَنِ وَلَا يَكْفِي أَنْ يَتَوَدَّى الْوَكِيلُ بِشَا  
 عِنْدَ التَّعَرُّفِ وَإِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى السُّلْطَانِ كَفَى السَّنَةَ عِنْدَهُ وَلَوْ  
 يَتَوَلَّى يَجْعَلُ عَلَى الْأَمْرِ وَإِنْ تَوَلَّى السُّلْطَانُ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ  
 السَّنَةَ إِذَا أَخَذَ زَكَاةَ الْمُسْتَكْفِرِ وَأَنْ يَنْفَعَهُ يَقُومُ مَقَامَ بَيْتِهِ **فصل**  
 لَا يَقُومُ بِتَعْيِيلِ الزَّكَاةِ عَلَى مَالِكِ التَّصَارُفِ بَعْدَ التَّجَمُّلِ فِي الْحَوْلِ وَالْأَمْرِ  
 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْيِيلُ زَكَاةِ عَامِلِينَ وَيَجُوزُ تَعْيِيلُ الْفَقِيرِ مِنْ أَوَّلِ دُخُولِ  
 شَهْرِ رَمَضَانَ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ عَلَى رَمَضَانَ وَالْأَمْرُ

الْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ

الْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ

الْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ

الْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ  
 وَالْمَالُ الْمُسْتَكْفِرُ



لا يرد له من ثمنه ولا يرد له من ثمنه

انه لا يخرج زكوة التما قبل بدو السلاج ويجوز بعد وانه لا يخرج  
اخراج زكوة الجوز قبل الاستعداد ويجوز بعد وقبل التسخير وبشرط  
فيكون المجلد افعان الزكوة ان يتو المالك فيجب عليه الزكوة  
في اخرج المول فلو مات او طلق فماله او باعه لم يكن المجلد زكوة وان  
يكون الفاضل في اخر المول يصفر الاضخاف فلو كان مرثدا عند او قسما  
لم يكن المؤدى يخرج باذنا لو استغنى بغير مال الزكوة ولو حدث ما يخرج  
عن الاضخاف ثم عاد الى الصفة الاضخاف في اخر المول لم يصرف على  
اظهر الوجهين اذا لم يقع المجلد عن الزكوة فله الاسترداد ان كان قد شرط  
الاسترداد لو عرض مانع ولو قال هذا زكوتي المجلد ولم يرد عليه  
فكذلك في الصفة الوجهين ولا طهر انه لو لم يفرغ من البيع لم يعلق الحق  
لم يكن له الاسترداد اذا اختلف المالك المتيقن في الشرط الثابت  
للزكوة فالقول قول المتيقن في اظهر الوجهين ومما ثبت الاسترداد  
والمجلد يات وجبا لصان والاشبه اعني رغبة يوم القسوة

متوفا

وان كان باقيا بلا زيادة ولا نقصان فذلك وان كان ناقضا فله وجه  
انه لا يقسم الارض والزيادة المنفصلة لا يحد المالك في اظهر الوجهين  
**فصل** ما يخرج الادارة بعد التمكن من دخل الزكوة في ماله حتى يفرغ  
لو تلف ولو تلف قبل التمكن فلا يقسم عليه ولو تلف بعضه فاصح الوجهين  
انه يتو فسط ما بقي وان تلف المالك بنفسه بعد الحول وقبل التمكن له  
تسقط عنه الزكوة وان كان متعلقا بالمال غير متصرف في الزكوة فاصح الوجهين  
وكيف تعلق اسبيلها سبيل شركة ام المال حرهون بها فيه فاولان  
والائمة الى ترجيح الاول قبل فلو مانع مال الزكوة بعد وجوبها وقبل  
الاخراج لم يقع البيع في فدية الزكوة على الاظهر فباع على شركة وفي حقه  
في الباقي خلاف في الصفة **كتاب الصوم** قال الله تعالى  
عليكم الصيام صوم شهر رمضان يجب باسكال شعبان ثلثين يوما  
او ثمانية ايام وتكتب الزكاة بشهادة عدلين ولو شهد واحد فلا  
في الصلة وتكتب في المجلد خمسة الشهور على اظهر الوجهين فلا يصح قول المرء

لا يرد له من ثمنه ولا يرد له من ثمنه



والبلد وإذا قلنا بقول واحد ولم تر هلال بعد ثلثين فظهر كغيرنا  
 نقط سوا كانت السماء مغيمة أو معتمة وإذا دوى الهلال في بلد  
 ولم تر في أخرى فإن تعاد بنا حكمها حكم البلد الواحدة وإن تباعدنا  
 لم يجب الصوم على أهل البلد الأخرى في صح الوجهين والتباعد بينهما  
 بمسافة الفرس في شهر الوجهين وبإختلاف المطالع في ثلثي وإذا قلنا  
 لا يجب الصوم على أهل البلد الأخرى فمن سافر من بلد يربحها إلى  
 البلد لم يربحها الهلال فظهر أنه يربحهم في الصوم آخر من سافر  
 من حيث لم يربحها الهلال إلى حيث دوى فيه وعنده اليوم التاسع  
 والعشرين من صوم عيدهم وقضى يوما من صوم عيدهم وسار إلى بقعة  
 إلى البلد يعبده والى أهلها صائمين فلا شبهة أنه بمكة بقعة  
 اليوم **فصل** لا بد من نيّة في الصوم ويجب التمسك في الصوم  
 الفرض والأصح أنه لا يشترط وقوع النيّة في النصف الأخير لليل  
 وأنه لا يقصر الأكل والجماع بعدها وأنه لا يجب التجديد إذا نام

فصل في صوم أهل مكة  
 وصوم أهل المدينة  
 وصوم أهل البصرة  
 وصوم أهل الكوفة  
 وصوم أهل السجستان  
 وصوم أهل الرضا  
 وصوم أهل النجف  
 وصوم أهل كربلاء  
 وصوم أهل قم  
 وصوم أهل تبريز  
 وصوم أهل مشهد  
 وصوم أهل اصفهان  
 وصوم أهل همدان  
 وصوم أهل زنجان  
 وصوم أهل قزوین  
 وصوم أهل ری  
 وصوم أهل تهران  
 وصوم أهل شیراز  
 وصوم أهل اهواز  
 وصوم أهل خرمشهر  
 وصوم أهل مازندران  
 وصوم أهل Gilan  
 وصوم أهل Golestan  
 وصوم أهل Mazandaran  
 وصوم أهل Gilan  
 وصوم أهل Golestan

ثم ثبته وتبع التعليل بنبه النهار ونسبته إلى  
 الروايات في صحة العملين والأظهر أنه يشترط حصول شرائط الصوم  
 من أول النهار ويجب التمسك في صوم الفرض وكال التمسك  
 في رمضان أن ينوي صوم الفرض من أول رمضان هذه السنة  
 لله تعالى في الأداة الفرضية والإضافة إلى شهر الحلال المذكور في الصلوة  
 والتأخير أنه لا حاجة إلى تعيين هذه السنة ولو نوى ليلة الثلثين  
 من شعبان أن يصوم عدا من رمضان إن كان منه لم يقم صوم  
 من رمضان إذا بان أن اليوم منه إلا إذا اعتقد كونه رمضان  
 اعتمادا على قول من يثق به من عبد أو من امرأة أو صبي  
 دوى بشدة ولو نوى ليلة ثلثين من رمضان أجراه إذا كان منه  
 ولا بأس بالزيادة الذي ينبغي بعد علم القاضي بشهادته وعدها وعدها  
 واحد والحبوس في المطور وإذا أشبهه عليه رمضان بصوم  
 شهر بالأخيهما فإن وافق رمضان فذاك وإن غلط بالآخرين

فصل في صوم أهل مكة  
 وصوم أهل المدينة  
 وصوم أهل البصرة  
 وصوم أهل الكوفة  
 وصوم أهل السجستان  
 وصوم أهل الرضا  
 وصوم أهل النجف  
 وصوم أهل كربلاء  
 وصوم أهل قم  
 وصوم أهل تبريز  
 وصوم أهل مشهد  
 وصوم أهل اصفهان  
 وصوم أهل همدان  
 وصوم أهل زنجان  
 وصوم أهل قزوین  
 وصوم أهل ری  
 وصوم أهل تهران  
 وصوم أهل شیراز  
 وصوم أهل اهواز  
 وصوم أهل خرمشهر  
 وصوم أهل مازندران  
 وصوم أهل Gilan  
 وصوم أهل Golestan  
 وصوم أهل Mazandaran  
 وصوم أهل Gilan  
 وصوم أهل Golestan



اجزاء مما اتى به ويكون قضاء في ظاهره لو جهل حركه كان ذلك الشك  
 ناضيا ومضاه ناما بغيره صوم يوم آخر وان غلط بالتقديم  
 وادرك رمضان فعليه ان يصومه وان بان الحال بعد مضى  
 رمضان فالجديد وجوب لقضاء واذا توث الحائض صوم  
 القدر قبل انقطاع دمها ثم انقطع بالليل صح ان كان يوم  
 في الليل كذا لم يحضر كذا لو كانت نساء مادون الا كذا كانت  
 كنهم عاده بالليل في صح الوجهين **فصل** لا بد للصائم  
 من الامساك عن مورد احداهما والآخر في الاستيفاء فيهما  
 صح الوجهين انهما يبطل الصوم ببعضها حتى لو تحفظ وبقي  
 انه لم يرجع شي الى جوفه يبطل ايضا وان غلبه الفم  
 فلا باس ولا باس بافلاخ الشفاة ولقطة اقله من  
 ولو انصب من الدماغ وحصل في حدة اظاهر من الوجهين  
 فينبغي ان يقطعها من مجراها ويحتمل ان لم يفعل مع القدر  
 لا يفسد الصوم

حتى ترسل الى الجوف فاشبه الوجه انه يطر والثالث ان يدخل عين  
 من لا عيان باطنه والظاهر الوجهين ان العبر كل ما يقع عليه اسم  
 الجوف والثاني انه غير مع ذلك ان يكون فيه قوة فيعمل الغذاء  
 والدواء على الوجهين بالطن الدماغ والبلع والامعاء والمثانة  
 فما يطر الاصل اليه يسوي فيه الاكل والكفنة ولا يستغفر  
 والوصول في جائفة وما مومية ونحوها والتفطير بالطن الاذن  
 ولا تحليل يبطل الصوم على الوجه الاول دون الثاني وبشرط  
 في الوصول ليطير امرار احدهما ان يكون في منفذ متزوج فلا باس  
 بوصول الدم الى الجوف ينسب المآثبات ولا بالانحال وان  
 وجد منه طعم في الحلق والثاني الفصل فلا يبطل الصوم بان  
 طهر دبابه او بوضه الى حلقه او يصل غيار الطريق او غلبة  
 الدقيق الى جوفه وبعد في ابلاغ التبرج من معدته ولو خرج  
 الى ظاهره لم يفسد ثم رده بطل صومه ومن صور ان يبطل

فصل في ان يبطل الصوم  
 بوصول الدم الى الجوف  
 بغير ان يطر الى حلقه  
 او يطر الى حلقه  
 او يطر الى حلقه

لا يفسد الصوم



وإذا مضى على ذلك الوقت ثم رآه فليطعمه  
عليه لم ينط في الصوم لأن الله لم يوجب  
في رخص الصوم ما يوجب في غيره من الصلوات

الخباط الخبط بالربى وهو ذرة إلى الفم وعليه رطوبة وكذا لو  
انسلخه مخلوطا بغيره أو نجسا بطل صومه وإذا سبق الماء في الغرض  
أو الاستنشاق في جوفه فإن لم يبالغ ففتح الفم ليس أنه لا يبطل  
صومه وإن بالغ بطل وإن بقي طعام في فم لا لسان تجزى  
به الربى لم يقط أن لم يقدر على بلعه ونحوه ولو أوجع الطعام  
فكره ما يقط وإن أكره حتى أكل بنفسه فالتى ربح من  
الفم ليس أنه يقط ولو أكل ناسا لم يبطل صومه إلا أن يكثر فأكث  
البطلان والجماع كالأكل على الأصح فالزناج الاستبراء يبطل  
الصوم به وكذا لو ربح المني بغيره أو مضاجعة ولا يبطل  
بخرجه مجرد الفكر والنظر بالاشهوة ونكوة القبلة لمن خرجت  
القبلة شهوته والأولى لقول البنا الإحصان ولا بأس بالنساء  
بالفصد والجماع ولا خباط أن لا يأكل في آخر النهار إلا يتبين  
ويجوز الأكل إذا اجتمع وغلب على ظنه دخول الليل في الأصح

فإذا لم ينط في الصوم لأنه لا يقط وإن شرب  
فلا بأس بالجماع ولا يقط وإن شرب  
فلا بأس بالجماع ولا يقط وإن شرب

وإذا مضى على ذلك الوقت ثم رآه فليطعمه

عليه لم ينط في الصوم لأن الله لم يوجب في رخص الصوم ما يوجب في غيره من الصلوات

أصح الوجهين ويجوز الأكل إذا كان بطن بقاء الليل فلو أكل بقاء على انقضاء  
في الأول والأخر ثم بين القائل لم يكن صومه نجسا ولو نجس على الأكل  
من غير بطن واجتماعه لم يبين الحال فكذلك إن وضع في آخر النهار  
وأجره أن كان في الأكل ولو طلع الفجر في صد طعام فلفظه  
مع صومه وكذا لو كان جماعا فدرع في الحال أن ملك صد وكفر  
**فصل** بشروط في الصائم ثلثة أمور الأول سلام والثاني عن  
البعض والثالث فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أم كافرا ولا صوم  
الحائض والنفساء ولا فرق أن يعم الكفر والحيض جميع النهار أو لا  
يعم والعقل فلا يصح صوم المجنون في جميع النهار وفي بعضه ولا  
النوم لا يمنع الصلوة وإن عم جميع النهار وفقد وجه وأصح الأقوال  
أن الإغماء لا يبطل منهما كان مفقدا في جزء من النهار أو ثلثي  
أنه بشرط أن يكون الإغماء في أوله وثلثي بشرط أن جميعه  
ولا يصح صوم بوجي القيد وكذا صوم أيام التشريق على الجديد ولا

الربط والنحو والآخر



يَجُوزُ الصَّوْمُ بِصَوْمِ يَوْمٍ ثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِ سَبْعٍ لَوْ صَامَ لَمْ يَتِمَّ  
 فِي صَحِّهِ الْوَجْهَيْنِ وَيَجُوزُ صَوْمُهُ عَنِ الْفَضَاءِ وَالذَّرْوِ وَلَكِنْ إِذَا دُفِعَ  
 فِيهِ فِي الْبَطْنِ وَهُوَ ثَلَاثٌ هُوَ ثَلَاثُونَ مِنْ سَبْعِينَ إِذَا دُفِعَ فِي  
 السِّنَةِ النَّاسِ أَنَّهُ دُفِيَ الْهَلَالُ مِنْ لَيْلِهِ أَوْ قَالَ عَدَّةُ النَّبِيِّ  
 أَوْ الْعَبِيدِ وَالْفَرَاقِ وَالْقَبِيلِ فَلَيْسَ بِإِنَاءٍ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ  
 أَحَدٌ بِالرَّقِيَةِ أَوْ كَانَ الْغَيْمُ مُطْفِعًا لَمْ يَكُنْ يَوْمُ ثَلَاثٍ **فصل**  
 بَسْنُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَجْعَلَ الْفَطْرَ أَنْ يَفْطِرَ عَلَى ثَمَرَانِ لَمْ يَسْتَرْفِ عَلَى  
 مَاءٍ وَأَنْ يَسْكُرَ وَبُورَةٍ مَا لَمْ يَفْعَلْ ثَلَاثٌ ذَنْ بِصَوْمِ  
 الْبَاطِلِ عَنِ الْكُذْبِ وَالْعَبَةِ وَيَكْفَى التَّشْرِعُ مِنَ التَّهْوِيلِ يَكْفَى  
 الْجَوَارِحُ وَأَنْ يَتَذَمَّ عَنْ الْجَنَابَةِ عَلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَنْ يَجْعَلَ  
 الْحَامَةَ وَالْقَبِيلَةَ دُفِيَ الطَّعَامُ وَالْعَلِكُ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ الرِّبْحَ  
 وَفِي تَبْلَاغِ الرِّبْحِ الْجَمُوعُ وَجَبَتْ أَنَّهُ يَبْطُلُ الصَّوْمُ وَأَنْ يَمُوتَ  
 عِنْدَ الْفَطْرِ أَلَا لَمْ يَكُنْ صُومًا وَعَلَى رِزْقِكَ فَطَرْتَ وَأَنْ يَكُنْ

هذا ما يجب عليه من الصوم  
 في كل يوم من أيامه  
 في كل شهر من شهوره  
 في كل سنة من سنواته  
 في كل حياة من حياته  
 في كل دنياه من دنياه  
 في كل ما خلق الله من خلقه  
 في كل ما رزق الله من رزقه  
 في كل ما أمر الله من أمره  
 في كل ما نهى الله من نهيه  
 في كل ما أحب الله من محبه  
 في كل ما كره الله من كراهه  
 في كل ما شاء الله من مشيئته  
 في كل ما قدر الله من قدره  
 في كل ما علم الله من علمه  
 في كل ما حكى الله من حكمه  
 في كل ما وعد الله من وعده  
 في كل ما وعده الله من وعده  
 في كل ما وعده الله من وعده

كَثِيرَ الصَّدَقَةِ وَتِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ وَأَنْ يَتَنَكَّفَ خَاصَّةً  
 فِي الْعَشِيرَةِ الْأَخْرَجِيَّةِ **فصل** لَشَرِّ الرُّجُوبِ صَوْمُ رَمَضَانَ الْعَقْلِ  
 وَتَبْلَاغُهُ وَالْعَدْرَةُ عَلَى الصَّوْمِ وَهُوَ الرِّبْحُ بِالسَّيِّئِ  
 إِذَا أَطَاقَهُ وَالْعَاجِزُ بِمَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ لَا يَلْتَمِزُ الصَّوْمَ وَبِإِجَارَةِ  
 الصَّوْمِ لِلرِّبْحِ الَّذِي يَتَّبَعُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ أَوْ يَبَالُغُ بِهِ صَدَقَتُهُ  
 وَلِإِجَارَةِ إِذَا كَانَ السَّهْرَ طَوِيلًا مَضَاعًا لَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَمِنْ أَفْطَرِ  
 وَلَوْ سَاقَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْطِرَ وَلَوْ أَصْبَحَ السَّافِرُ وَالْمَرِيضُ صَائِمِينَ  
 ثُمَّ أَقَامَ هَذَا وَشَقِيَ هُوَ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِفْطَارٌ عَلَى أَهْلِهَا وَلَوْ بَوَّأَ  
 الصَّوْمَ ثُمَّ بَدَّ لَهَا فِي النَّهَارِ أَنْ يَفْطِرَ إِنْ جَارَ **فصل** السَّافِرُ  
 وَالْمَرِيضُ إِذَا أَفْطَرَ أَفْطَارًا قَصَبًا وَلَكِنَّ الْحَائِضَ وَمَنْ أَفْطَرَ بَعِيرًا عَذَرَ  
 وَمَنْ رَزَقَ النِّسَةَ الْوَاجِبَةَ وَجِبَ قَضَاءُ مَا فَاتَ بِالْأَعْيَادِ وَالْمَرَدَّةِ  
 دُونَ الْكَمْرِ الْأَصْلِيِّ وَدُونَ مَا فَاتَ فِي الصَّبِيِّ وَالْجُنُونِ وَالصَّبِيِّ  
 إِذَا بَلَغَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ صَائِمًا لَمْ يَزِمَ وَلَا قَضَاءُ عَلَيْهِ وَلَوْ بَلَغَ مَقْطَرًا

هذا ما يجب عليه من الصوم  
 في كل يوم من أيامه  
 في كل شهر من شهوره  
 في كل سنة من سنواته  
 في كل حياة من حياته  
 في كل دنياه من دنياه  
 في كل ما خلق الله من خلقه  
 في كل ما رزق الله من رزقه  
 في كل ما أمر الله من أمره  
 في كل ما نهى الله من نهيه  
 في كل ما أحب الله من محبه  
 في كل ما كره الله من كراهه  
 في كل ما شاء الله من مشيئته  
 في كل ما قدر الله من قدره  
 في كل ما علم الله من علمه  
 في كل ما حكى الله من حكمه  
 في كل ما وعد الله من وعده  
 في كل ما وعده الله من وعده  
 في كل ما وعده الله من وعده



فَالصَّحَّحُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِذَا أَفَاءَ الْجَنُونَ وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ  
وَالصَّحَّحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى مَوْلَا إِمْسَاكِ بَيْتِهِ الْهَارِ وَيَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ  
بِالْإِفْطَارِ وَعَلَى مَنْ نَسِيَ النَّبِيَّةَ مِنْ تَلْبِيلٍ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَسَاكِينِ  
إِذَا زَالَ عَذْرَاهَا بَعْدَ الْإِفْطَارِ وَإِنْ زَالَ الْعَذْرُ فَبَلَّ أَنْ يَأْكُلَ وَلَمْ يَتَوَّأ  
بِالتَّلْبِيلِ فَكَذَلِكَ عَلَى الصَّحَّحِ وَالْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَصْبَحَ  
يَوْمَ التَّلْبِيلِ صُفْطً أَوْ تَبَّكَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَإِذَا نَسِيَ لَهَا  
مِنْ حَوَاسٍ يَوْمَ رَمَضَانَ فَلَا إِمْسَاكَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى بِالْإِفْطَارِ  
فِي تَذْرِيقِ قَضَاءِ **فصل** مَنْ فَنَاءَ صَوْمُ يَوْمٍ أَوْ بَابٍ مِنْ رَمَضَانَ  
وَمَا كَانَ قَبْلَ التَّكُونِ مِنَ الْقَضَاءِ كَمَا إِذَا لَمْ يَرْضَهُ فَلَا تَذْرِكُ لَهُ  
وَلَا أَيْمَ عَلَيْهِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّكُونِ فَلَا يَصُومُ عَنْهُ وَلَيْسَ فِي  
التَّجْدِيدِ وَلَكِنْ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً مِنَ الطَّعَامِ وَاصْ  
الْقَوْلَيْنِ وَجُوبُ هَذِهِ الْقِدْبَةِ عَلَى الشَّيْخِ الْهَرَمِيِّ الَّذِي لَا يُبْقِي  
الصَّوْمَ وَكَذَا الْحَكَمُ فِي صَوْمِ التَّذْرِيقِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْحَامِلِ وَالْمَرْجِعِ

إِنْ أَفْطَرْنَا خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِنَا لَمْ يَكُنْ تَمَامُ الْقِدْبَةِ وَكَفَّاهَا الْقَضَاءُ وَإِنْ  
أَفْطَرْنَا لَخَوْفٍ عَلَى الْوَلَدِ لَمْ يَكُنْ تَمَامُ الْقِدْبَةِ عَلَى الصَّحَّحِ وَظَهَرَ الْقَائِمِينَ  
أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْحَامِلِ وَالْمَرْجِعِ مَنْ أَفْطَرَ لِيُخْلِسَ مُصْرِفًا عَلَى الْهَلَاكِ وَكَانَ  
لَمْ يَتَعَدَّى بِالْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ بِغَيْرِ تَحَاجٍّ لَا يَوْمًا بِالْقِدْبَةِ وَكَانَ  
أَخْرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ الْقِدْبَةِ وَالْإِمْسَاكِ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ لَيْلَةً  
الْقَابِلَةِ فَفَعَلَ الْقِدْبَةَ مَعَ الْقَضَاءِ وَاصْ الْقَائِمِينَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالْقِدْبَةِ  
إِذَا أَخْرَجَ رَمَضَانَيْنِ قَضَاءً وَأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الْقَضَاءَ مَعَ الْإِمْسَاكِ لَمْ  
يَمَاتْ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَيُخْرِجُ عَنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً مِنْ أَحَدِهِمَا  
بِالتَّأْخِيرِ وَالثَّانِي لِقَوْلِ الصَّوْمِ قَضَاءً وَادَاءً وَمَعْرِفَةُ الْقِدْبَةِ  
الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَلَكِنْ مِنْ جِلْسٍ مَا يُخْرِجُ فِي ذِكْوَةِ الْفَيْطْرِ  
وَكُلِّ مَدَّةٍ كَفَّارَةً نَامَةً فَيَجُوزُ صَرْفُ أَعْدَادِ الْمَسْكِينِ وَاحِدٍ  
**فصل** يَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ رَمَضَانَ بِمُجَاعٍ نَامٍ  
مَا تَوْجِبُ بِهِ سَبَبُ الصَّوْمِ فَلَوْ جَامَعَ نَاسِبًا فَلَا كَفَّارَةَ بِشَاءِ



عَلَى أَنْ لَا يَهْدِيَ الصَّوْمَ وَلَا كُفَّارَةً فِي إِفْسَادِ شَائِرِ الصَّوْمِ وَلَا بِالْإِفْسَادِ  
بِغَيْرِ الْجَمَاعِ وَلَا عَلَى الْمُسَافِرِ إِذَا جَامَعَ عَلَى قَصْدِ النَّحْوِ كَذَا أَنْ لَا يَقْصِدَهُ  
فِي أَصْحَابِ الْوَجْهِ وَلَا عَلَى مَنْ طَرَفَ أَنْ لَا يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَيُجَامِعُ مِمَّنْ يَنْتَحِلُونَ  
وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ بَعْدَهَا أَكَلًا نَاسِيًا ظَنًّا أَنَّهُ أَفْطَرَ بِأَلَا كَلِ وَنَافٍ كَانَ  
الْأَمْرُ بِطِلَانِ صَوْمِهِ وَلَا عَلَى مَنْ رَفَى نَاسِيًا وَلَا عَلَى الْمُسَافِرِ إِذَا أَفْطَرَ أَلَا  
مِنْ جِوَادٍ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ يُجِبُّ بِالْجَمَاعِ كُفَّارَةً عَلَى الرَّجُلِ وَكُفَّارَةً  
عَلَى الْمَرْءَةِ وَاحِدَةً أَنَّهُ لَا يُجِبُّ إِلَّا كُفَّارَةً وَاحِدَةً عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ فِي  
مُخْتَصَّةٍ بِهِ أَوَّلًا فِيهَا وَالرَّجُلُ مُخْتَلِفٌ فِيهِ رَأْيَانِ فَرَأَى الْأَوَّلَ  
وَيُجِبُّ الْكُفَّارَةَ عَلَى الْمَرْءِ بِرَأْيِهِ الْهَلَالِ إِذَا جَامَعَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ  
وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ وَرَمَضَانَيْنِ فَلَهُ كُفَّارَتَانِ وَإِنْ شَفَرَ  
بَعْدَ الْإِفْسَادِ بِالْجَمَاعِ لَا يُسْفِطُ الْكُفَّارَةَ وَكَذَا حَدَّثَ الْمَرْءُ عَلَى  
الْأَمْرِ وَيُجِبُّ مَعَ الْكُفَّارَةِ قَضَاءُ الْيَوْمِ الَّذِي قَصِدَ فِي أَصْحَابِ الْوَجْهِ  
وَهَذَا كُفَّارَةٌ مُرْتَبَةٌ كَلَّافَةً الظَّهَارَ عَلَيْهِ لِحَرْبِ رِقْبَةٍ فَإِنْ

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَسَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْطِطْ فَأَطْعَامُ سِتِينَ  
مِثْقَالًا وَظَهَرَ الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَجُوزَ لِعَدُولِ رَمَضَانَ إِلَى الْإِطْعَامِ  
لِشِدَّةِ الْعِلَّةِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفُ الْكُفَّارَةِ إِلَى أَهْلِهِ وَلَا لَهُ  
وَأَنْ الْعَامِلَ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ يُسْفِطُ الْكُفَّارَةَ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ قَدَّرَ  
عَلَى نَفْسِهِ أَلَا بِهِ **قَالَ** تُكْتَبُ فِي الْأُسْبُوعِ صَوْمُ الْأَشْهُارِ  
وَالْحَمْسِ وَبِكُرَّةٍ أَفْرَادُ يَوْمٍ بَعْدَ الْكُفَّارَةِ وَالسَّبَّابُ بِالصَّوْمِ فِي الشَّهْرِ  
صَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ فِي كُنْهِ صَوْمٍ عَاشُورَاءَ وَتُكْتَبُ  
مَعَهُ نَاسُوعَاءَ وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَسِتَّةُ أَيَّامٍ مِنْ سَوَالِ  
وَالسَّابِعِ فِيهَا أَفْضَلُ وَصَوْمُ الدَّهْرِ مَكْرُوهٌ لِمَنْ تَخَافُ مِنْهُ صَدْرًا  
أَوْ يَتَوَكَّلُ بِهِ خَفَاءَ وَتُحِبُّ لِيَتَبَرَّ وَلَا يَدَّ لَهُ مِنْ إِفْطَارِ يَوْمٍ  
أَيُّدٍ وَأَيَّامِ الشَّهْرِ وَالشَّارِعُ فِي صَوْمِ النَّطْوَعِ وَصَلَاةِ الْبَطْوَعِ  
لَا يَلْزِمُهُ إِنَّمَا هُمَا وَلَوْ حَجَّ مِنْهَا لَمْ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ وَصَوْمُ الْقَضَاءِ  
إِذَا شَرَعَ فِيهِ لَمْ يَجِبْ أَخْرُجَ مِنْهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْقَوْرِ وَهُوَ إِذَا



تُعَذِّبُ بِالْأَفْطَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ إِذَا رَسَعَدَ بِأَفْطَارِهِ  
 فَكَذَلِكَ فِي أَوَّلِي الْوَجْهِينِ **كتاب الاعتكاف**  
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَطَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ **الاعتكاف** مَجْبُوتٌ  
 فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ حَبْ كَمَا وَدَّكَ اللَّهُ  
 لِبَلَدِ الْعَدْرِ وَالْأَسْبَةِ أَهْلُ بَلَدِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ  
 وَأَتَمَّ بِصَحِّحِ **الاعتكاف** فِي الْمَسْجِدِ بِجَمَاعَةٍ أَوْ لِي مِنْ غَيْرِهِ وَالْمَسْجِدُ أَنَّهُ  
 لَا يَصَحُّ **اعتكاف** الْمَرْءُ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْمُعْتَرِضُ الْمُهَيَّأُ لِلصَّلَاةِ  
 وَإِذَا عَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي تَذْوِيرِهِ لِلْإِعْتِكَافِ فَمِنْ وَكَذَا الْوَعْدُ مَسْجِدُ  
 الْمَدِينَةِ وَمَسْجِدُ الْأَقْصَى أَظْهَرَ الْوَجْهِينِ لَكِنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ يَوْمَ مَقَامِهِمَا  
 دُونَ الْعَلَنِ وَالْمَسْجِدِينَ يَوْمَ مَقَامِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى دُونَ الْعَلَنِ  
**فصل** أَظْهَرَ الْوَجْهِينِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي **الاعتكاف** مِنَ اللَّيْلِ  
 وَلَا يَكْفِي خُرُوجُ الْخُصُورِ وَأَنَّهُ يَكْفِي اللَّيْلُ بِغَيْرِ مَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ  
 وَلَا يَشْرَطُ الْمَلَكُ يَوْمًا وَلَا فَرَسًا مِنْ يَوْمٍ وَيُسَدُّ **الاعتكاف**

الْإِعْتِكَافِ بِإِحْتِجَاجٍ فِي اللَّيْلِ قَبْلَ الْبُحْرِ وَتَوَهَّاتُ أَقْوَالُ  
 أَهْلِهَا لَهَا نَفْسُ أَنْ تَزُولَ وَالْأَفْطَارُ وَاجْتِمَاعُ نَاسٍ فَاحْكُمْ كَافٍ  
 الصَّوْمَ وَلَا يَشْرَطُ تَرْكُ النَّطْبِ فِي الثَّوْبَيْنِ بِلَيْسِ الثَّيَابِ ذَلِكَ  
 لَا يَشْرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ بِلَيْسِ **الاعتكاف** فِي الْبَلَدِ وَهَذَا لَكِنْ لَوْ  
 تَذَرَّ أَنْ يَكْفِيَ يَوْمًا هُوَ فِيهِ ضَائِعٌ لِرَمَّةِ الْوَقَاءِ وَلَوْ تَذَرَّ أَنْ  
 يَكْفِيَ ضَائِعًا أَوْ يَصُومُ مُتَمَلِّيًا لِرَمَاهُ وَأَظْهَرَ الْوَجْهِينِ أَنَّهُ يَكْفِي  
 الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا **فصل** لَا بُدَّ مِنَ النِّبَةِ فِي **الاعتكاف** بِمَعْنَى  
 فِي الْمَسْجِدِ مِنْهُ لِلْفَرْضِيَّةِ وَإِنْ أَطْلَقَ كَفَتْ ذَلِكَ النِّبَةُ وَإِنْ  
 طَالَ مَكْنُهُ لَكِنْ إِذَا خَرَجَ وَغَادَ إِحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِيفَانِ وَإِنْ  
 عَيْنٌ فِي نَيْبِهِ مَدَّةٌ كَثِيرَةٌ فَهَلْ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِيفَانِ الْيَدِ إِذَا  
 خَرَجَ وَغَادَ فِيهِ دُجُوٌّ أَمَّا مَا لَا وَالثَّانِي أَنْ طَالَ مَدَّةُ خُرُوجِ  
 لِرَمَّةِ الْإِسْتِيفَانِ وَالْأَفْطَارُ وَالثَّالِثُ وَهُوَ أَظْهَرُ الْوَجْهِينِ أَنَّ  
 يَخْرُجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فَلَا يَلْزَمُ أَوْ لَيْتَهُ فَلَمْ يَزَمْ وَإِذَا تَذَرَّ **الاعتكاف**



مُدَّةٌ وَسُرَّةٌ الشَّابِعُ ثُمَّ حَرَجَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى تَجْدِيدِ  
النَّبَةِ وَكَذَا لَوْ خَرَجَ لِإِعْثَالٍ عَنِ الْجَنَابَةِ وَإِنْ خَرَجَ لِتَأْوِيلِ  
الْأَعْدَاءِ لَمْ يَنْقَطِعِ الشَّابِعُ فَكَذَلِكَ فِي أَظْهَرِ التَّحْقِيقِ **فصل**  
بُشْرَى فِي الْقِسْفَةِ لِإِسْلَامٍ وَالْعَمَلِ وَالْإِنْفَاءِ عَنِ الْجَنَابَةِ الْحَقِيقِ  
فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْكَافِرِ وَالْجُنُونِ وَالْمَقْصُودِ عَلَيْهِ وَالْكَرَامَةِ وَالْجَبِّ  
وَالْحَاضِرِ ابْتِدَاءً الْإِعْثَالَ فَإِذَا عَرَضَتْ الرَّدَّةُ أَوْ السُّكُنُ  
لَمْ يَتَوَقَّعْهُمَا الْإِعْثَالَ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمَا يُبْطِلَانِ مَا مَقْصُودٍ مِنْ  
الْإِعْثَالَ الشَّابِعُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْإِسْتِيفَةِ وَالْجُنُونِ  
وَالْأَعْيَاءِ الطَّارِئِينَ لَا يُبْطِلَانِ مَا مَقْصُودٍ مِنَ الْإِعْثَالَ الشَّابِعِ  
حَتَّى لَا يَخْرُجَ إِلَى الْإِسْتِيفَةِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ السَّجْدِ وَجَبَّ  
زَمَانُ الْأَعْيَاءِ مِنَ الْإِعْثَالَ دُونَ زَمَانِ الْجُنُونِ وَإِذَا طَوَّرَ  
الْحَقِيقُ أَوْ الْإِنْفَاءُ لَزِمَ الْخُرُوجُ وَكَذَا إِذَا طَوَّرَ الْجَنَابَةُ وَلَا  
يُمْكِنُ الْفُتْلُ فِي السَّجْدِ وَإِنْ أَمَكُنَ جَارَ الْخُرُوجِ وَلَا يَلْزَمُ وَلَا يَجِبُ

وَلَا يَجِبُ زَمَانُ الْحَقِيقِ وَالْجَنَابَةِ **فصل** إِذَا نَدَّرَ الْإِعْثَالَ مُدَّةً  
وَسُرَّةً فِيهَا الشَّابِعُ لَزِمَ رِغَابُهُ الشَّابِعُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ  
إِذَا لَمْ يَبْرُهُ وَأَنَّهُ إِذَا نَدَّرَ الْإِعْثَالَ يَوْجُ لَمْ يَخْرُجْ تَقَرُّبُ الشَّابِعِ  
وَأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ مُدَّةً كَهَذَا الْأَسْبُوعِ وَعَرَضَ الشَّابِعُ وَكَانَ  
ذَلِكَ يَلْزَمُهُ الشَّابِعُ فِي قَضَائِهِ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ الشَّابِعُ لَمْ يَلْزَمْهُ  
فِي الْقَضَاءِ وَإِذَا ذَكَرَ الشَّابِعُ وَسُرَّةَ الْخُرُوجِ إِنْ عَرَضَ مَا وَجَبَ  
صَحِّ الشَّرْطِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَالزَّمَانُ الْمَقْصُودُ لَيْسَ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ  
إِنْ عَمِلَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ وَجَبَّ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ كَشَرْطِ مَطْلُوبٍ وَيَقْطَعُ  
الشَّابِعُ بِالْخُرُوجِ بِغَيْرِ قُدْرٍ وَلَا بِأَسَاسٍ بِإِخْرَاجِ بَعْضٍ لِقَضَاءِ  
وَلَا بِالْخُرُوجِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِهَا وَإِنْ  
أَمَكُنَ وَلَا قُرْبَ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ أَوْ يَبْعُدَ أَنْ لَا يَفْعَلَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ  
الْبَعْدَ لِقَضَاءِ الْحَقِيقِ لَوْ عَادَ فِي الطَّرِيقِ مَرَّيْنًا لَمْ يَفْعَلَ وَإِنْ أَفْعَلَ لَمْ  
وَقَدْ إِذَا لَمْ تَطْلُ لَمْ يَبْعُدْ عَنِ الطَّرِيقِ وَلَا يَنْقَطِعُ الشَّابِعُ بِأَيِّ

وَقَدْ إِذَا لَمْ تَطْلُ لَمْ يَبْعُدْ عَنِ الطَّرِيقِ وَلَا يَنْقَطِعُ الشَّابِعُ بِأَيِّ



ان طالت المدة وان كانت بحيث تملو عن الحضر فيقطع على الاظهر  
واظهر القولين انه لا يقطع بالمرض المخرج الى المخرج ولا بالمخرج  
عن نسيان والاصح انه بعد المؤذن الراسب في المخرج الى المنارة  
للتفصيل عن المسجد الاذان ويحب قضاء او فات المخرج بالاعذار  
الا وفات المخرج لقضاء الحاجة **كتاب الحج**  
قال الله تعالى والله على الناس حج البيت الحج فرض كذا العمرة  
في الحج القولين ولا بشرط لصحة الحج الا الاسلام يجوز للمؤمن  
ان يحج عن الجنون والصبي الذي لا يميز واما نهي المباشرة  
من المسلم المميز دون الجنون والصبي الذي لا يميز واما نهي المباشرة  
عن حجة الاسلام اذا كان المباشرة مكلفا حرا فلا يجوز حج الصبي والجنون  
والعبد عنها ويجزئ حج الفقير بشرط وجوب الحج مع الاطلاق والتكليف  
والحرية لا استطاعة وتنعيم الى استطاعة المباشرة بنفسه  
والاستطاعة تحصيل الحج بالغير اما استطاعة المباشرة بغيرها

هذا هو الوجه في صحة الحج

فيها امور اشد ما وجدان اراد وعينه وما يحتاج اليه في القعدة  
الدهاب لا باب حواء كان له سبعة اهل وعشرة اولاد في اهل الكهين  
والثاني انه لا بشرط مدة الا ببيان لم يكونوا ولو كان كونا بكتب  
ما يكتفي لاراده فان كان القعدة لا يكلف الحج وان كان القعدة  
وهو يكتفي في يوم ما يكتفي لا بام كلف والثاني وجدان الراحلة ان  
كانت بينه وبين مكة مسافة القصير فان كان لا يتقن على الراحلة  
من غير تحميل او بغيره مسافة شديدة فيعتبر وجدان الحمل ايضا ولا بد  
من سهيل يجلس في السوي الثاني ومن بينه وبين مكة دون مسافة  
القصير وهو قوي على المشي بكماله الحج وان كان لا يقوى عليه فهو لعبد  
وبشرط في ارادة الراحلة ان يكونا فاضلين عما عليه من الدين ومن  
تفقد من يكرهه نفسه مدة الدهاب لا باب اظهر الكهين انه بشرط  
ان يكونا فاضلين عن مسكنه وعبد الله في الحج الى منتهى وان لم يكن  
صرف مال التجار واليهما واني بطلت فانه قال الثالث من الطريق



فلو كان على نفسه من سبع أو عدة أو على ما له من فالحج أو رصده ولا طريق  
له سواه لم يلزمه الحج ولا ظهر أنه يلزمه ركوب البحر إن كان الغالب  
منه السلامة وبلزمه جره البدنة وبلغ أن يوجه الماء والراد في  
المواضع التي تعبد المحل فيها بمن المثل وهو القدر اللائق في ذلك المكان  
والمكان وإن يوجه علف الدابة في كل مرحلة وبشرط في حوائله أن  
تأمن على نفسها بأن تخرج معها زوجها أو محرما أو كانت في فحمة نوبة  
يثاب أصحاب الوجهين أنه لا بشرط أن يكون مع كل واحدة منهما  
محرما وأنه يلزمها أجره المحرم إذا لم يخرج إلا بالأجرة قالوا  
أن ثبت على الرجل من غير أن يباله شفعة شديدة وعلى الأفعى الحج  
إذا وجد فإذا دلتها في حقه كالحرم في حوائله والمجور عليه بأجره  
كغيره في الحج لكن لا بدفع المال إليه بل يخرج معه الولي أو يصب  
غيره لذلك وأما استطاعه فخصل الحج بالغير من مات والحج ذميمة  
لا بد من إخراج عنه والعصوب من الحج بنفسه إذا وجد ما يستأجر

بشراجه من يخرج عنه لزمه وبشرط أن يكون لأجرة فافسده <sup>الحج</sup>  
التي ذكرناها فيما لو حج بنفسه لكن لا بشرط مهنا أن يكون فافسده  
عن نفسه العيال مدة الذهاب والإياب ولو طلب الأجر أكثر من مرة  
المثل لم يلزمه ولو بدل ابنه أو جني ما لا يستأجر لم يلزمه  
القبول في أصح الوجهين ولو بدل الابن المطاع بنفسه لزم قبول  
وكذا لو بدل الأجنبي في أصح الوجهين **فصل** وفي الإحرام بالحج  
سؤال ودوا الفعدة ويسع لبال من ذي الحجة وأيامها وكذا البتة  
الغرة أصح الوجهين فلو أحرم بالحج غير وفيه انعقد عمره على الحج  
ولا يختص الإحرام بالعمرة بأشهر الحج بل جميع السنة وقت له  
والقياس المكافئ للحج في حوائل العمرة نفس مكة في أصح الوجهين و  
الحرم في الثاني وأما عين القيامة الموسومة من المدينة <sup>الطاهرة</sup>  
ومن تشاء ومصر والمغرب المحجفة ومن هامة اليمن بمكة  
ومن نجد اليمن ونجد الحجاز فرك ومن الشرف ذات عرق والأحبت



الإحرام من أول جريه من الميقات ولو أحرمت من آخره جاز ومن سلك  
طريقا لا ينتمي إلى واحد من هذه الميقاتين كان حاديا ميفانا منها  
أحرمت منه وإن حاد ميفاتين غلغل في المسافة فاطهر التوجيهاً أنه يخرج  
من الموضع المأدب لا بعدهما وإن لم يجد ميفانا أحدهما إذا بقي بينه  
وبين مكة مرحلتان ومن مكته بين مكة والميقات ميفانته مكته  
ومن انتهى إلى الميقات هو لا يبرأ النكس ثم عز له قصد النكس  
فيما أنه ذلك الموضع وإن كان يريده لم يجز له أن يجاوزه غير محرم  
فإن فعل فعليه أن يعود إليه ويحرم منه إلا إذا ضاقت الوقت أو  
كان الطريق عوقفاً فإنه لم يعد عليه دم وإن أحرمت ثم عاد فلا طهر  
أنه إن عاد قبل أن يلبس بلبس يسقط عنه الدم وإن لبس لم يسقط  
وأظهر القولين أنه لو أحرمت من ذبيرة أهله كان أفضل من أن  
يحرمت من الميقات الثاني أن الميقات أفضل وأما العروة فيفانها  
في حق من هو خارج الحرم كالميقات الحج ومن هو في الحرم يجب عليه أنه

أن يخرج إلى أدنى الجبل ولو يخطو فلو لم يفعل وإلى باعاً إلى العروة  
أجزءه عنها في أصح القولين لكن بدم دم ولو خرج إلى الجبل بعد الإحرام  
سقط عنه الدم على الأظهر وأفضل أطراف الجبل لإحرام العروة الجعزاة  
والأفضل للتعيم والأفضل للندبة **فصل** بتعقد الإحرام تعسفاً  
بأن يتوى حجا أو عمرة أو كليهما ومطلقاً بأن لا يبرأ على نفس الإحرام  
والتعين أفضل من الإطلاق في أصح القولين والثاني أن الإطلاق  
أفضل وإذا أطلق بطلان كان في أشهر أصح صفة بالنية إلى ما  
سأء من النكس أو كليهما ثم استعمل بالأعمال فإن كان في غير شهر  
الحج فاصح التوجيهاً أنه بتعقد إحرامه المطلق عمرة وليس لصرفه  
إلى الحج بتعقد دخول شهره ويجوز أن يحرم بها أحرمت به فلا نية بها  
ثم إن لم يكن فلا نية محرماً وهو جاهل بتعقد إحرامه مطلقاً  
وكذا إن كان عالماً على الأصح في وجه لا بتعقد إحرامه أصلاً  
وإن كان فلا نية وهو لو فوق على ما أحرمت به بتعقد الإحرام



كأخراجه وإن تعدوا نوف على إجماعه بأن ما كان يجعل نفسه غارثا وباني  
بأعماله السالكين وينبغي لهم أن يتوبوا ويطلبوا فإن لم يتوبوا لم ينفذ  
إجماعه وإن توبوا ولم يلبسوا بغيره على الصحيح والسنة أن يتنزل  
إذا أراد الإحرام فإن لم يجد الماء بغيره وبسبب الحاجة الغسل لدخول  
مكة أيضا والنوف يعرفه والنوف بمكة عدة يوم النحر  
وفي إتمام التلبية قولها للرحم وبسبب أن يطيب بدنه للإحرام  
وكذا توبه على أصح الوجهين فلا بأس باستدائه بعد الإحرام  
ولا يماله برم من المسبب لكن لو نزع الثوب المطبوع لبسه  
زمنه الغدبة على الأصح ونحضر المرأة بدنها للإحرام وبسبب ذلك  
للإحرام عن تحيط الثياب بلبس إذا ورداء أبضتين وتعلين  
وتسلي قبل الإحرام ركعتين والأفضل أن يتوبوا ويطلبوا كافر  
من الملو في أحد القولين وإذا انبعث دابة أو توجه إلى الظرف  
في أصحها وبسبب كثرة التلبية ورفع الصوت بها في دوام الإحرام

خاصة عند الكون في التزول في السجود والجلود والحداد الرفاق ولا يجب  
في طواف القدوم على الجبل وفي القديم <sup>رواه</sup> يجب من غير جهر وصيغة التلبية  
السنة أن يقول لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد لله <sup>لبيك</sup> لك  
والمكان لا شريك لك وإذا رأى ما يعجبه قال لبيك إن لعش غلب <sup>لبيك</sup>  
وإذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله تعالى  
الجنة ورضوانه واستعاده به <sup>فصل</sup> الزمان في الحج فدخل  
مكة أولا ثم خرج للنوف يعرفه وقد قيل عن جماعة قبيح عرفا  
أولا يصيب النوف وغيره ثم يدخل مكة وهكذا يفعلون يوم دأبوا  
أولى وبسبب أن يدخل مكة من طريق المدينة أن يتنزل بذي طوى  
وأن يدخل من ثنية كداء ويخرج من ثنية كدى ويكادخل  
يقول إذا وقع بصره على البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا  
وعظيما وكنى ما دامها ويزد من شرفه وعظمه من حجة  
وأعمده تشريفا وعظيما وكنى ما وبرا اللهم أنت سلام ومكين



السلام فحسبنا اسلام وان بقصد المسجد الحرام كافر من الناس  
وبعد من باب بني شيبه وبتفتح وبتدبر بطواف القدوم وبتدبر  
طواف القدوم من دخل مكة قبل التوفيق ومن قصد دخول مكة  
لا يسلك فحسب له ان يخرج او غيره وفي قوله يجب لك ان يكون  
من يكرر دخوله كالخطابين والقسادين **صل** للطواف بانواعه  
واجبات وسنن اما الواجبات فثلاثة سنة التورود والعمارة  
عن الحديث وكعب ولو احدث في صلاة لا يطوف ببيت بعد الوضوء او  
بستان في قولان معها اولها ويجعل الطائفة طواف البيت على  
ساره وبتدبر بالحجر الاسود يجب لحاجه في مروه بجميع يديه فلو  
جعل على يديه وطاف لم يعبده وكذا لو ابتداء بغير الحجر الاسود  
حتى ينهي اليه فيكون منه ابتداء طوافه ولو مضى على الشاذ ردان  
او دخل من احدى فحصى الحجر وخرج من الاخرى لم يعب طوافه وكذا  
لو كان بين الجدار في مواضع الشاذ ردان في اصح الوجهين ويجب

ويجب ان يكون الطواف داخل المسجد ان يطوف سبعا ويسلي بعد ما ركن  
وليسنا بواجبين في اصح القولين والسحب ان يسليهما خلف المقام  
وبعد في الاول بعد الفاجية سورة الكافرون وفي الثانية الاخلاص  
ويجوز بالقرارة وبلا واسح القولين انه لا يسلي الموالاة في الطواف  
واما السن فحسب ان يطوف ماشيا وان تسلم الحجر باليد  
في ابتداء الطواف وبثقله وبتفتح جهته عليه فان منعته ان  
اقتصر على الاسلام فان لم يمكن اشار اليه باليد وبما هي لك  
في كل طواف ولا يسئل الركنين الشابين ولا يسليهما بتسليم  
الركن اليماني ولا يسئله ويقول في ابتداء طوافه بسم الله والله  
الاعلى اللهم ايماننا بك وتصديقنا بك ووفاء بعهدك و  
اشيا عاليتك نبيك محمد صلى الله عليه واله واذا انتهى الى محاذ الباب  
يقول اللهم ان هذا البيت ببيتك وحرمة حرمك والامن منك  
وهذا مقام العائدين من النار وبين الركنين اليمانيين يقول







لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَدِيثُ وَهُوَ  
حَيٌّ لَا يَمُوتُ يَدُ الْخَبَرِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ  
الَّذِينَ دَانَ دِينَهُ وَيَقْعُ الْمَآسَافَ بَيْنَهُمَا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي  
الْوَسْطِ وَمَوْضِعُ التَّوَعُّبِ مَقْصُوطٌ هُنَاكَ **فصل** إذا دخل المحج  
مكة قبل الوُفُوفِ بِحُجْبِ الْأَمَامِ وَلَمْ يَصُوبْهُ أَنْ يَخْلُبْ مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ  
مِنْ ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ صَلَواتِ الظُّهْرِ حُطِبَ وَاحِدَةٌ وَبِأَمْرِهِمْ فِيهَا بِالْعُدُو  
الْمَوْتِ وَيَعْلَمُهُمْ مَا بَيْنَ يَدَيْهِمْ مِنَ الْمَنَاسِكِ فَيُخْرِجُهُمْ إِلَى الْمَوَاقِفِ  
فِيهَا تِلْكَ عَرَفَةُ فَإِذَا طَلَعَ الشَّمْسُ سَارُوا إِلَى عَرَفَاتٍ وَيَخْلُبُ الْأَمَامُ بَعْدَ  
الرَّوْلِ حُطِبَ بَيْنَهُمْ بِسَلَامٍ بِالنَّاسِ الظُّهْرِ وَبَعَثَ إِلَيْهَا الْقَصَصَ حَتَّى وَبَقِيَ  
عَرَفَاتٍ إِلَى عَرَفَاتٍ الشَّمْسُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَدْعُونَهُ وَيَكْرُوْنَ فِي الْهَلِيلِ  
فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ انْصَرَفُوا إِلَى مَرْجَلَةِ وَآخَرُوا الْمَرْجَلِ إِلَى السُّلُوكِ  
مَعَ النِّسَاءِ ثُمَّ دَلَفَ حَمَامُ الْمُعْبَرَةِ الْوُفُوفِ حُضُورَ بَيْتِ الْحِجَّةِ عَرَفَةُ  
وَأَنَّ كَانَ فِي طَلَبِ بَيْتِ الْحِجَّةِ أَوْ ضَالَّةً وَيَسْتَعِينُ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ

لِلْعِبَادَةِ فَلَا يَكْفِي حُضُورَ الْحُجَّاتِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِالْيَوْمِ الْمُسْتَرْفِ  
وَعَدَّتْ الْوُفُوفِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَمَنْ قَاتَلَهُ ذَلِكَ فَقَدْ  
قَاتَلَ الْحَجَّ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْفَرَجِ حَتَّى يَنْقَضَ  
عَلَى الْوُفُوفِ لَيْلًا كَانَ مُدِيكَ الْحَجَّ وَلَوْ انْقَضَ عَلَى الْوُفُوفِ لَيْلًا هَاتَا  
كَانَ مُدِيكَ وَمَنْ قَاتَلَهُ ذَلِكَ فَقَدْ قَاتَلَ الْحَجَّ ثُمَّ إِنَّ عَادَ إِلَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ  
غُرُوبِ الشَّمْسِ وَكَانَ فِي عَرَفَاتٍ الْعَرُوبِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ حَتَّى  
طَلَعَ الْفَجْرُ أَرَادَ دَمًا وَهُوَ وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌّ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ  
وَالْأُخْرَى أَنَّ الْعُودَ لَيْلًا كَالْعُودِ قَبْلَ الْعَرُوبِ وَلَوْ قَفُوا الْيَوْمَ  
فَلَمْ يَصُحَّ حُجَّتُهُمْ لَا أَنْ يَبْلُغُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ قَالَهُمَا ثُمَّ يَقْضُونَ  
وَأَنْ يَمْلِكُوا بِالنَّهْيِ فَوَقَفُوا الْيَوْمَ لَنَا مِنْ قَانَ بَانَ كَالْحَالِ قَبْلَ  
تَوَاتُ الْوُفُوفِ فَلَا يَدْرِي التَّوَاتُوكَ وَإِنْ بَانَ بَعْدَهُ فَاصْخُ الْوُفُوفِ  
وَجُوبُ الْقَضَاءِ **فصل** إذا أَقَامُوا إِلَى مَرْجَلَةِ لَيْلَةَ الْعِيدِ  
بِأَوَّلِهَا وَمَنْ دَمَعَ بَعْدَ نَيْطِ اللَّيْلِ وَقَبْلَهُ وَعَادَ إِلَيْهَا قَبْلَ

الْبَيْتِ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ



ملوح الفجر فلا شئ عليه ومن دمع قبله لم يعد وترك الميت أصلا  
أراد ما في لونه واجبا أو مستحبا مثل الخلاف المذكور في الأفاضل  
من عباد قبل غروب الشمس والأولى أن يقدم النساء والضعفة  
بعد انصاف ليلة العيد إلى متى بليت غيرهم إلى أن يسلموا الشيخ  
يقبلين ثم يدعون إلى متى بأحد من المذكورين الذي  
فإذا اتوا إلى الشعر الحرام وهو أدعوا إلى الإسفار ثم يسرون بوقوت  
من بعد ملوح الشمس كما إذا أقاموا متوابع حساب إلى  
جمرة العقبة ويقطعون التلبية إذا ابتدوا بالزحى ويكررون  
مع كل حصاة ثم يدع من كان معه هذى ثم يجلسون ويصغرون  
وأمع القولين أن الحاق شئ مناب عليه وهو فضل النفس  
والنساء يفتنون وأقل ما يجزئ في الحلق تلك شراب ونفسها  
والنصف الأول والأخذ بالمقص كالحلق من لا شعر على رأسه  
استحب له إمرار الموشى عليه ثم بعد الحلق أو القص كما ذكرنا بطلان

يدخلون مكة ويطوفون حول الكعبة ويتنقون للعيد ذلك  
بعد أن يعودون إلى منى والأيام بين جمرة العقبة والذبح والحلق  
أو القص الطواف كما ذكرنا من قبل وليس يلزم وبطلان هذه  
الأعمال إلا بعد انصاف ليلة العيد وهذا الذي في الغروب الشمس  
يوم الفريضة لا يفتنون بها من الحلق والطواف لا يفتنون بها  
وإذا جعلنا الحلق مكانها في يومين من الزحى والحلق والطواف  
له اللبن والقلم وسر الرأس كذا أو صطبا وعقد الحاج في فتح  
الرحمين وتعتبر من هذه الحالة بالحلل الأول إذا أتت إلى مكة  
حل له كل ما حرم بالآخرة ويعبر عن هذه الحالة بالحلل الثاني **فصل**  
إذا غاد إلى منى أقامها الليلتين الأولى من زحى إلى تمام النهار  
ويؤمن في كل يوم من الليلتين الأولى من أحد وعشرين حصاة إلى  
الجرار الثلاث إلى كل واحدة سبعاً ثم إذا مضى اليوم الثاني زاد  
أن يفر قبل غروب الشمس فله أن يقطع عنه ميت ليلة الثالث



والرعي من الغد ومن لم يفر إلى الغد فعليه أن يسيب قبله ويرمي  
من الغد ويصل وقت حي أيام التشريق بهذا النفس ويصلها  
في أصح الوجهين وفي الثاني بمنتهى إلى طلوع الفجر وكذا في الحساب  
السبع في سبع دفعات ودعاء النبي في الجرات أن يكون المرمى  
جرا والسنه أن يكون بقدره حتى لا يرمى في المرمى فلا يكون التسع  
ولا يرمى بقاء الجرح في المرمى ولا كون إلى خارج جاعل الجرح و  
العابر عن الرمي يسيب وإذا ترك رمي بعض الأيام تداركه في باقي  
الأيام على الأصح وإذا تدارك فلا دم عليه ولا لينة الدم و  
الأظفار تحمل الدم في تلك الحساب **فصل** بطواف اللودج إذا أراد  
الخروج من مكة بحيث يعقبه الخروج بلا ملك وهل يجب للحجبر  
بالدم أو يسيب ولا يجبر فيه قولان أحدهما الأول ولو خرج من  
جودج وقلنا بوجوب الدم ثم عاد قبل الانتهاء إلى سائر القصر  
سقط الدم وإن كان بعد لم يسقط في أصح الوجهين وتعددت

الطائف في ترك طواف اللودج ويحسب أن يسير من ماء زمزم وأن  
يزود بعد الفراغ من الحج فبر رسول الله صلى الله عليه وآله **الفصل**  
أركان الحج حاذكناه خمسة **الأحرام** والطواف والسعي  
والحلق أو التقصير على قولنا أنه شاك ولا مدخل للحجبان فيها وما سوا  
الوقوف أركان في العمرة ابتداء يؤدي التماسك على لينة أو جلد  
أحدهما الأفراد وهو أن يحرم بالحج من ميثاب وبأبي بغيره **الحج**  
بالعمره من ميثابها بمكة وبأبي بغيرها والثاني القرآن وهو أن  
فيها من الميثاب وبأبي بغيرها **الحج** فدخل العمره فيها وإن أحرم بالعمره  
في أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف جاز وكان فادنا بعد  
الطواف لا يجوز إذ حاله ولا يجوز إدخال العمره على الحج في جدي  
والثالث التسع وهو أن يحرم بالعمره من ميثاب بغيره وبأبي بغيرها  
ثم يثني الحج من مكة وكل واحد من الأفراد **التسع** أفضل من القرآن و  
أصح القائلين أن الأفراد أفضل من التسع والثاني أن التسع أفضل



وَجِبَ عَلَى الْفَارِسِ وَالْمَنْعِ دَمٌ وَإِنَّمَا جِبَ عَلَى الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَجُلِي  
السَّيِّدُ أَحْرَامٌ وَهُوَ مَنْ سَكَتَ مِنْ مَكَّةَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَإِنْ سَعَى الْعَرَّةُ  
فِي شَهْرِ الْحَجِّ الْبَيْتِ حَجَّ فِيهَا فَلَوْ سَكَتَ عَلَيْهَا فَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَا يَبْعَثُ إِلَى  
الْيَتَامَى لِلْأَحْرَامِ بِالْحَجِّ فَإِنْ غَادَتْ أَحْرَمٌ مِنْهُ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَدُقْتُ  
وَجِبَ لَدَمٌ عَلَى الْمَنْعِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْبِطَهُ  
يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ ضَامٌ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ  
وَالْأَحْبَبُ أَنْ يُوَفَّعَهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَطْرُقَ فِيهِ وَأَمَّا السَّبْعَةُ فَيَصُومُ  
بَعْدَ الْجُوعِ وَأَمَّا الْعَوَالِمُ أَنْ الْمَرَادُ مِنْهُ الْجُوعُ إِلَى الْأَهْلِ وَالْوَلَدِ  
وَأَنَّهُ إِذَا فَاتَتْهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ بَلَغَتْهُ التَّغْرِيبُ لِأَهْلِيهَا يَتَنَزَّلُ  
وَالسَّبْعَةُ وَبِحَجِّ النَّسَائِعِ فِي كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ وَدَمُ  
الْقَرَنِ لَدَمِ الْمَنْعِ **فصل** بَحْرُهُ بِالْأَحْرَامِ أُمُورٌ يَتَلَوَّنُ فِيهَا الْقَدَمُ  
مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَحْجَرُ لِلرَّجُلِ سُرُّ الرِّاسِ وَلَا بَعْضُهُ نَمًا بَعْدَ سُرِّ الْأَحْرَامِ  
مُدَاوَاهُ وَلَا لُبْسُ الْخِطِّ فِيهَا سِوَى الرِّاسِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَحْدِ سِوَى الْخِطِّ

الْخِطِّ وَالنَّسُوجِ وَالصُّوْدُ كَالْخِطِّ وَالْوَجْهُ فِي مَقَامِ الْمَاءِ كَالرِّاسِ فَيُحْلَلُ  
وَلَهَا لُبْسُ الْخِطِّ لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تُلْبَسُ الْقَفَازِينَ وَفِيهَا  
إِسْتِحْضَالُ الطَّبِيبِ فِي التَّوْبِ الْبَدَنِ وَتَلْبَسُ شَعْرَ الرِّاسِ  
وَالْحَبَّةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّمَنِ طَبِيبٌ وَلَا يَكُونُ لَهُ الْعَلَلُ وَ  
عَلَّ الرِّاسِ بِالْخِطِّ وَفِيهَا حَلُّ الشَّعْرِ فِيهِ وَكُلُّ الطُّفْرِ  
وَبِحَلِّ الْقَدَمِ فِي تِلْكَ شَعْرَاتٍ وَتِلْكَ أَطْفَارُ وَأَطْفَارُ الْأَقْوَالِ  
إِنْ فِي شَعْرَةٍ مُدَاوَى شَعْرَتَيْنِ مُدْبِرِينَ وَلِيَعْدُو أَنْ يَحْلُوَ وَيَقْدِرَ  
وَمِنْهَا الْجَمَاعُ وَتُسَدُّ الْعَرَّةُ بِهِ وَكُنَّا الْحَجَّ إِذَا دَفَعَ قَبْلَ الْخَلِّ  
الْأَوَّلِ وَبَلَغَتْهُ بَدَنُهُ وَبِحَجِّ الْمَضِيِّ فِي نَاسِيهَا وَالْقَضَاءُ وَإِنْ  
كَانَ مَا بَاقِي بِهِ نَطَوُّ عَادَ أَمَّا الْوَحْيَانِ أَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ وَفِيهَا  
الْأَصْطِبَادُ وَإِنَّمَا حَجْرُ صَبَدِ الْبَنَى الْمَأْكُولِ وَبَحْرُهُ ذَلِكَ فِي حَجْرِهِ  
أَيْضًا وَبِحَجِّ فِي تِلْكَ الْقَبِيلِ الْحَرَمِ الْقَضَائِ وَفِيهِ التَّعَامُّ بِدَنِهِ  
وَفِي حَجَارِ الْوَحْيَانِ وَبِحَجْرِ الْوَحْيَانِ وَفِي الْغَرَالِ عَيْنِي وَفِي الْأَنْبِ



عَنَّا فِي الْبُرُوجِ جُزْءًا وَمَا لَا تَقْلُ فِيهِ رُجْعٌ فِي مِثْلِهِ إِلَى قَوْلِ عَلَيْنَ  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ وَجَبَتْ فِيهِ الْقِتْمَةُ وَجُزْءٌ قَطْعُ سَابِغِ الْحَرَمِ الَّذِي  
 لَا يَسْتَبْدِ وَأَصْحَ الْقَوْلَيْنِ يَحْلُو الضَّحَانُ بِهِ وَيَقْطَعُ أَشْجَارَهَا  
 فِي حَبِيبِ الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَعْدَ دَقِيقَةِ الشَّجَرَةِ شَاءَ وَصَبَدَ حَرَمَ الْمَدِينَةِ  
 حَرَامٌ لَكِنْ لَا يَجِدُ أَنَّهُ لَا ضَحَانَ فِيهِ **فصل** إِذَا أَحْصَرَ أَحَدٌ مَخْلُوقًا  
 وَكَذَلِكَ أَحْصَرَ وَاحِدٌ أَوْ شَرِذْمَةً عَلَى الْأَمْعِ وَلَا يَجُوزُ التَّحْلِيلُ بِالْمَرْحُومَةِ  
 شَرْطُهُ فَاصْحَ الْقَوْلَيْنِ صَحِيحٌ وَإِذَا تَحَلَّلَ الْحَصِيُّ عَلَيْهِ دَمٌ شَاءَ بُرَيْقُهُ حَيْثُ  
 أَحْصَرَ وَإِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ بَعْدَ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَلَهُ تَحْلِيلُهُ وَكَذَا لِلزَّوْجِ تَحْلِيلُ  
 الزَّوْجَةِ فِي عَجْدِ التَّقْوَعِ وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ حَجِّ الْفَرَسِ بِضَائِغِ أَصْحَابِ الْقَوْلَيْنِ  
 وَالتَّحْلِيلُ أَنْ أَحْرَمْتَ بَعْدَ إِذْنِهِ وَالتَّحْصِينَ لَا ضَحَانَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ  
 مَقْطُوعًا وَلَا فَإِنْ كَانَ الْفَرَسُ مُسْتَقِرًّا عَلَيْهِ بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 مُسْتَقِرًّا أَعْنِي إِجْمَاعُ أَهْلِ الْأَطْرَافِ بَعْدَهُ لَكَ مِنْ فَائِدَةِ الْوَقْفِ بِطَوْنِ  
 وَأَصْحَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ لَا يَسْقِي وَيَحْلُو إِذَا اجْتَلَنَاهُ سُكَاوًا وَتَحَلَّلَ عَلَيْهِ دَمٌ

قَوْلُ الْمُسْتَبَدِّ فِي الْوَقْفِ بِطَوْنِ  
 عَلَى الْمَرْحُومَةِ

فِي الْأَمْرِ  
 فِي الْأَمْرِ

دَمٌ ثُمَّ يَقْبُضُ إِنْ كَانَ حُجَّةً مَقْطُوعًا وَالْفَرَسُ يُقْبَضُ فِي ذِمَّتِهِ **فصل**  
 يَحْبَسُ فِي حَرَمِ الْقَبِيلَةِ لِتَلْيِ بْنِ أَنْ يَذْبَحَ مِثْلَهُ فَيَصْدُقَ بِهِ عَلَى  
 مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَيَبَيِّنُ أَنْ يَقُومَ الْمِثْلُ بِالذَّهَابِ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَشْرَى  
 بِهَا طَعَامًا وَصَدَقَ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَذْبُوحَةٍ  
 وَمَا لَيْسَ بِمِثْلِي يَصْدُقُ بِفِدَائِهِ طَعَامًا أَوْ بِصَوْمٍ عَنْ كُلِّ مَذْبُوحَةٍ بِحَرَمِهِ  
 فِي يَدَيْهِ الْحَالِي بَيْنَ أَنْ يَذْبَحَ شَاءَ وَيَبَيِّنُ أَنْ يَصْدُقَ بِثَلَاثَةِ أَصْعِ عَلَى  
 مَسَاكِينِ وَيَبَيِّنُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَصْحَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّ اللَّهَ الْوَاجِبُ  
 فِي تَرْكِ الْمَأْمُورَاتِ كَالْأَحْرَامِ مِنَ الْبَيِّنَاتِ عَلَى التَّزْيِيدِ إِذَا جَرَّ قَوْمٌ  
 الشَّاءَ بِذَهَابِهِ وَأَشْرَى بِهَا طَعَامًا وَصَدَقَ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ فَإِذَا  
 حَجَّ صَامَ عَنْ كُلِّ مَذْبُوحَةٍ وَدَمِ الْفَوَائِدِ كَدَمِ الْفَتَحِ وَبَرَاءِ  
 فِي الْحَجَّةِ الْمُفْتَضِلَةِ عَلَى الْأَصْحِ وَالْذِمَّةِ الْوَاجِبَةِ لَا زِيَادَةَ تَحْلُوتُ  
 أَوْ تَرْكِ مَأْمُورٍ لَا يَخْتَصُّ بِرِيحَانٍ وَيَخْتَصُّ بِبُحْبُوحِ الْحَرَمِ فِي أَصْحَابِ الْقَوْلَيْنِ  
 وَلَا يَذْبَحُ مِثْلَهُ إِلَى مَسَاكِينِهِ وَأَفْضَلُ الْبُطَاعِ لِلذَّبْحِ

فِي مِثْلِ كَيْفِ مِثْلِهِ



فِي حَقِّ الْمَعْنِيَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي حَقِّ الْحَاجَةِ مَعْنِيَةٍ

وَكَذَلِكَ مَا بَسُو فَاِنْ زَالَهُ

في المكان ووقفه وقت

الاضحية على الاضحية

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

175A

۱۲۰  
 علی بن ابی طالب  
 علیه السلام  
 صلوات الله علیه  
 و آله  
 و سلم  
 و علی بن ابی طالب  
 علیه السلام  
 صلوات الله علیه  
 و آله  
 و سلم

